کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب: دقائق النکات فی تحقیق مذاهب النحاة

مصنف / مؤلف: علی اصغر بن حسن قائنی

خطی / چاپی: نسخ ۲۱ سطری

سال چاپ یا تحریر: ۱۲۷۰ ق عدد اوراق: ۲۰۳

جزء کتب: نحو شماره خصوصی:

شماره عمومی: ۱۱۶۴۶ شماره قبض:

واقف: حاج ع رازقی تاریخ وقف: ۱/۶/۵۴

طول: ۲۱ عرض: ۱۵ شماره صفحات:

مخشتبین یعنی منقادین

بخت بخاء معجمه
خالص محض چیزی

بوادی
پیش و پس

وشت دامها اعتیاق کل دعایا ... اوستاح والتذاذ بتقبیل

... صباح بصباح ...

عشق اشباه لغ راح شراب رواح ... صباح بضم صاد نیکو صباح بفتح

وبعد از جیبو ... در شف عقار عزم ...

تلمه رخنه

عاتق
لغزیدن

لیکن بسبب ضعف بنیت ...

انقلاب اعمال ... استغنا ...

وانجم ...

جوقی از عصاة وفرقه از طغاة که

بر عادت ... سکوت عصیان

و ... طغیان مستمر بودند

ودر ... اساس وتشیید

بصیرت منقصر

تشیید تیز کردن

امت
دلیری

یوم الریح للنوم ویوم الغیم للصید ویوم المطر للشرب ویوم الشمس للحوائج من مقالات الامیر فلان عادل

جد کوشش کود وحقیت کمن

من احب علیاً دخل الجنة
ومن ابغض علیاً دخل النار
من تخلف عن علی فهو کفر
وانصر امیر المؤمنین
انا اصغر من نقیب [illegible]

بیان از تحقیق وبیان از تلبیس [illegible]

تعلیق
جمع کوف

افضلکم
جهد [illegible]

[illegible] وتوقیر وتعظیم وتبجیل
او را از ضراب ودلقه

وحق غربت ومقامات کربت
سر الله او موجب اختصاص وقربت او

چند چند از حکمت یونانیان
حکمت ایمانیان را هم بخوان

دل منور کن بانوار جلی
چند بینی سایه لیس لبی

سرور عالم شه دنیا ودین
سؤر مؤمن را شفا گفت ای حزین

سینه در علم بحثی [illegible]
سینه در عاشقی صد چاک کن
دل از این آلودگیها پاک کن

فاغسلوا یا قوم عن لوح الفؤاد
کل علم لیس ینجی فی المعاد

کتابخانه آستان قدس مشهد

اجله سورة الفکر از عهده معالجه بیرون نیامده
نیست مگر ابتلاء بلاء لا دواء له [struck through]
علاوه از قم حاج غلامحسین بتاریخ لیله ۱۲
شوال ۱۳۵۲

قد انتقل الی و لله ملك السموات
و الارض قیمت ۶ قران از شیخ
محمد آقای ... گرفتم
تحریر بتاریخ ۱۳ شهر صفر المظفر
فی یوم ۶ شنبه ۱۳۴۲
کاتب عباس علی ...

خود کتابه ... حافظه خود ... مبارک
... بتاریخ ۲ ذی الحجه ۱۳۵۳

خلقت الجنة للمطیع ولو کان حبشیا و خلقت النار للعاصی ولو کان قرشیا
۲۵ رجب ۱۳۵۳

بسم الله الرحمن الرحيم

البيان

الحمد لله الذي كلّ من انخفض لكبريائه بصدق اللسان فلّ ۝ وكلّ من افتتح شفتيه بشكر آلائه بقول فاد تقع الخالق الذي لا ينتهي ۝ الى كنه ذاته معرفة العارفين ۝ والفاعل الذي ليس متاع الخوض في لجج بحار اوصافه متكلّم السالكين ۝ والصلوة والسلام على من هو اشرف المنتسبات من نوع معشر الذي لا يبعد كلما انتو لوان ماف الارض من شجرة اقلام والبحر يمدّه وعلى آله الذين حق عليهما العابدين الراكعون الساجدون واصحابه الذين هم في الاسحار يستغفرون ۝ اما بعد فيقول الناظر الى عرب الغني والآمل الشفاعة النبي صلى الله عليه وآله ۝ علي اصغر بن حسن الغانبي اليرجند غفر الله لهما ذنوبهما واصلح الله لهما شأنهما انه لما كنت رايت خلاصة الشيخ الامام ابي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي قانونا للاصول النحوية ومستودعا لاحكامها ومسهلا للطلاب وكافية للوسائط ومحمدة للمحصلين ونكتة لذوي الالباب وهو المختص من بين سائر الكتب النحوية بصفة الشهرة التي قطعت عليها اعناق العناق ودقت عليها خطى الجياد في السباق اللتي تضمنت لطائف النكت المكنونة واشتملت على اسرار المعاني المصونة ولم يوفق احد لتصنيف جمع لتلك الدقائق وتالبف الفتح لدرك تلك الحقائق وكشف للقناع عن وجه استاره واعون من مداحض الكلام على تعاطي تبيينه وتفسيره الا الحبر الجامع البدع وقاطع الحجج جلال الدين ابو الفضل عبد الرحمن بن كمال الدين ابي بكر بن محمد السيوطي الشافعي شكر الله سعيه انه صنف الكشف عن حقائق الالفية مصنف لا يخفى مقداره ولا يحط عن افصح بيانه واضاء برهانه وعمت اضوائه ولا يخلت سماته

تغرق الافكار في بحار عباراته ولا ينتهي الاوهام الى ساحل اشاراته كما اهدى اليه طي عباراته او اخركتابه فقد استخرت الله مع قلة البضاعة مصنوع البارع في الصناعة لتصديق لشرح مجمله وحل معضله وتلخيص مشكله وتخليص مبهمه وتفسير صعبه وفك عقوده الموثقة وتبيين عقوده المكنونة ولم آل الجهد في تهذيبه وتنقيح عباراته ما ظهر من اللبس على الشد وسميت الكتاب بدائع النكات في تحقيق مذاهب النحاة راجيا من الله ان يكون لوجهه الكريم ونافعا للمبتدئين وهو حكيم عليم وبالله استعين فيما نويته واعتمدته واستعيذ من الزلل فيما نحوته واعتمدته

البارع قدر مد الله بن منه

كلام منقدا ابن منغص منه

قوله بسم الله آه اقول لما جرت العادة بتوضيح ما يتعلق بالتسمية في صدور الكتب فلا بد
نعتني بشرحها فنقول اولا الباء متعلق بمحذوف وجوبا وجواز تقديره بسم الله اقرأ
او ابتدئ او ابتدئ ملتبسا ببسم الله او اشرع في الكتاب متلبسا ببسم الله ولا يجوز ابتدائي
ببسم الله لزيادة الحذف ولما نص عليه ابن هشام في شرح الشذور ان المصدر
المحذوف لا يعمل الحاصل ان الظرف اما مستقر واما لغو والمتعلق مقدرا ما
مقدما على الظرف او مؤخرا عليه وسيجيء الفرق بين ظرفي المستقر واللغو وثانيا
انه انما ابتدئ كتابه بالتسمية مع ان العاقل لا يصدر عنه فعل الا ان يكون
له غاية وغرض كيلا يلزم العبث فالداعي والغرض هنا قلت اقتداء بكلام الله
المجيد وعملا بحديث خير الانام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو ابتر اي
اقطع اي مقطوع البركة وتزيينا كتابه بتصدير بذكر الله وهو حسن في نفسه
وثالثا ان اضافة الاسم لامية اي من اضافة العام الى الخاص وقيل
المضاف مقحم اي زائد جيء به لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم بمعنى التسمية
وقيل الكلام على حذف المضاف كسعيد كرز اي باسم مسمى الله وسبب ذلك
الخلاف انهم اختلفوا في ان الاسم هل هو عين المسمى او غيره اولا والا ذهب
الى كل فريق قال بعض الفضلاء المحققين ان الخلاف لفظي لان الاسم
ان اريد به اللفظ فغير المسمى نحو كتبت زيدا وان اريد به ذات الشيء
فعينه نحو ابصرت زيدا ورابعا ان الله جامد لاتفاقهم على ان اصله
الاله فاجتلبت الالف واللام اما للتعظيم او للتعريف وقيل لاه اي بان
كله وقيل بعضا انه مشتق من احد الاصول التي نذكرها لا يعتنى به بل
الخلاف انما هو في اشتقاق الاله كما يأتي فيكون اصله الاله بزيادة اللام

وانما قدم الكلمة على الكلام في الهداية والكافية وسائر الكتب النحو من الغرض من النحو معرفة الاعراب ومعرفة الاعراب موقوفة على معرفة الكلام موقوفة على معرفة الكلمة فاذا كانت معرفة موقوفة على معرفتها فلا بد من تقديمها عليه و معرفة الكلام لان الكلمة جزء الكلام والكلام كل ولا بد من تقديم الجزء على الكل وفي الكلمة ثلث لغات احدها كلمة بفتح الكاف وكسر اللام وجمعها كلم ككلمات ككلبنة ولبن وثانيها كلمة بفتح الكاف وسكون اللام وجمعها كلم ككلب بلا تاء كتمرة وتمر وثالثها كلمة بكسر الكاف وسكون اللام وجمعها كلم بلا تاء وهي لغة بني تميم كسدرة وسدر والكلمة مشتقة من الكلم وهو الجرح و الاشتقاق اشتراك الكلمتين في حروف الاصول فهنا اي الكلمة والكلم و الكلام مشتركان في حروف الاصول من الكاف واللام والميم في معنى الاصل الذي هو التاثير لان الكلام المتكلم مؤثر في نفس المخاطب كما ان جراحة الجارح مؤثرة في المجروح والدليل عليه قول

والّلام ونقض الالف لايدل على اشتقاقه كما انّ الذي الموصولة اصلها عند البصرين لذي فاختار المحقق الرضي مع كونهم غير قائلين باشتقاقها فتامل واما الله ففيه خلاف والمختار انه مشتق من اله الهة والوهة والوهية بمعنى عبد لانه المعبود الحقيقي وقيل من اله بكسر العين اذا تحيّر لتحير العقول الكاملة في معرفة كنه ذاته لقوله صلى الله ما عرفناك حق معرفتك واما قول امير المؤمنين رضي الله عنه لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا فمحمول على الامور الاخروية من الجنة والنار وما يتعلق بهما وقيل من اله الى فلان بالكسر اي سكن اليه اذ القلوب تطمئنّ بذكر الله وقيل من اله اذا فزع من امر نزل عليه اذ العائذ يفزع اليه وقيل من اله الفصيل بالفتح اي ولع بامه المفصولة عن امه اذ العباد مولعون اليه بالتفزع في الشدائد وقيل من وله اذا تحيّر هذا وعن رة الله وصل الى الشغط في فصل الكلام الاولى لسناء كتاب الله فالقطع غالب لاضمحلال التعريف ح بواسطة تعريف حروف السناء كذا افاده الله فتامل انّ الرحمن الرحيم صفتا مشبهة من رحم بالكسر كغضبان وعليم من غضب وعلم والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى نحو كبار وكبّار وصرف وصرّف ولذا قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ويا رحيم الاخرة قوله احمدك اقول افتتح كتابه بعد التيمن بالبسملة بالتحميد اقتفاء للماثور عن النبي صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدأ بالحمد لله فهو ابتر اي ذاهب البركة واقتداء بكتاب الكريم واداء لبعض ما يجب عليه من شكر نعمه تعالى ان جعلنا الشكر هنا مرادفا للحمد والا فهذا الوجه باطل فان قلت بين الحديثين بحسب الظاهر تدافع اذ الابتداء بكل منهما ينافي الابتداء بالاخر قلت قد دفع بان الابتداء في حديث البسملة محمول على الحقيقي وفي حديث التحميد على الاضافي او في كلا الحديثين على العرفي اي ما يعد في العرف ابتداء

من كان في خاطر

از نیست دوای تو اگر باخبری – هم درد تو بود دوا اگر در نگری – در فرد تو جسم مشتری بدبختی – تو عالم اکبری اگر …
گر بنگری – علی راز ق ۷ / ۱۴۰۱

۳

ودفع بوجوه اخر ايضا ليس شيء منها بشيء فان قلت لم اختار الجملة الفعلية على
الاسمية قلنا ان الجملة الاسمية تدل على الاستمرار الثبوتي بخلاف الجملة الفعلية
فانها تدل على الاستمرار التجددي ولما كان الحمد في مقابلة الانعام وهي متجددة
مستمرة فالمناسب بقرينة المقابلة ان يؤتى بالجملة الفعلية فان قلت فاذا
اتى بالجملة الفعلية فلم اختار الفعل المضارع على الفعل الماضي قلت لان الفعل
المضارع يدل على الاستمرار التجددي لمشابهته بالاسم فهو ذو جنبين فلما
كان الحمد في مقابلة نعم الله تع ونعمه متجددة آناً فآناً مستمرة ببقاء من ينعم
عليه فالمناسب بقرينة المقابلة الفعل المضارع لدلالته على الاستمرار
التجددي بخلاف الفعل الماضي فانه لا يدل الا على التجدد لعدم مشابهته
بالاسم فلا يناسب المقام وليس الحمد هنا في مقابلة صفاته تع حتى يقتضي
اللفظ الدال على الدوام فان قلت اذا اختار المضارع فلم اختار صيغة المتكلم
الوحدة على صيغة المتكلم مع الغير قلت لوجهين احدهما الاشارة الى ان هذا الامر
العظيم والخطب الجسيم الذي لا يمكن ان يتولاه شخص وحده بل يحتاج الى
نصير وظهير تولاه وحداً ومنفرداً ليكون حامداً مشكلاً فوقع على قوله صلى
افضل الطاعات احمزها وحاصله انه افرد بالحمد ليكون ثوابه ح ازيد
وثانيهما جعله المخاطب كالمخاطب بي الله تع فان قلت لم اختار كاف الخطاب
على لفظ الله الدال صريحا على استجماع ذاته تع للصفات الكمالية قلت
لوجوه الاول لادعاء الشارح ان هذا الاستجماع المذكور في الظهور والجلاء
بمرتبة لا يحتاج الى الدلالة عليه بالالفاظ لتستعمل لوضوحه من جميع
الجهات المتصورة والثاني انه لو ذكر ما يدل صريحا على الاستجماع لا يناسب

متحملاً نسخه

ای نفسه صح

الفارسية

للحامد أن يجد حمداً مناسباً لهذا الاستجماع وأنّى للحامد التمكن من هذا ولنعم ما قيل في
اندست وزبان كه برآيد * كز عهده شكرش بدر آيد * والثالث أن الذكر يوهم أن
في هذا الاستجماع خفاء وهذا لا يناسب مقام التمجيد والرابع الإعلام والتنبيه على أن الثناء
والحمد وكذا كل عبادة ينبغي أن يكون على وجه يوجب ترقي الحامد إلى قرب المشاهدات
والمخاطبات الربانية فترقى الحامد العابد منه متدرجاً من البرهان إلى العيان ومن
علم اليقين إلى عين اليقين قوله اللهم أقول أصله يا الله حذف حرف النداء ثم زيدت
عوضاً منه ميم مشددة في الآخر ولم تزد في مكان المعوض عنه كيلا يجتمع زيادتان
أول الكلمة إذ لام التعريف أيضاً زائدة كما مر في تحقيق لفظ الجلالة وإنما خصت الميم
بالزيادة دون غيرها من حروف الزيادة لأنها المعهودة للزيادة في آخر الكلمة
عند الصرفيين قوله على نعمك وآلائك أقول النعم جمع نعمة وهي في الأصل الحالة
التي يستلذ بها الإنسان ثم أطلقت على ما يستلذ به من المال ونحوه فعلى هذا قيل
نعم جمع لا مفرد له وهو نظير والآلاء جمع إلى بفتح الهمزة والقصر وقد تكسر همزته
ونظيره معى بكسر الميم والقصر وأمعاء والنعم شامل للنعم الدنيوية والأخروية
والآلاء النعم الدنيوية وقد يطلقان على كل ما يطلق عليه الآخر قوله وأصلي و
أسلم أقول هما فعلان مصدرهما التصلية والتسليم لكن لا يستعمل التصلية
في الدعاء كما نص عليه في القاموس المراد بهما الاعتناء بشأن المصلى عليه
وإرادة الخير له وإنما يجمع بينهما في الأكثر لوجهين الأول الامتثال بقول الله
عز وجل يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما والثاني أن المطلوب
بالصلاة هي إرادة الخير وطلب المنفعة للمصلى عليه والمطلوب بالتسليم
دفع المضرة عن المسلم عليه وسر أن كل ما في الكون لا يخلو إما جلب منفعة

من كان في حاجة اخيه كان الله في حاجته ورد ١٤ رانية

٤

او دفع مضرة والداعي يريد بتصليته وتسليمه كل ما في الكون من جلب المنفعة و
دفع المضرة للمصلي والمسلم عليه فاغتنمه قوله على محمد اقول محمد علم منقول من اسم مفعول
حمد بالتشديد نقل منه وصار علما لجنابه صلى الله عليه وسلم والظاهر انه منقول لغيبي لا لفظي
حتى كان من الاعلام الغالبة ولا يدخل عليه الالف واللام لان دخول لام
التعريف على الاعلام سماعي كما نص عليه ابن هشام في التوضيح وانما سمي به عليه السلام
لكثرة خصاله المحمودة وسجاياه المرضية ولنعم ما قال حسان بن ثابت رضي الله
عنه ؛ وشق له من اسمه ليجله ؛ فذو العرش محمود وهذا محمد قوله خاتم انبيائك
اقول لفظ خاتم هنا يصلح ان يكون اسم فاعل من ختم يختم وان يكون اسم مصدر
من هذا الباب بمعنى ما يختم به الشيء فيكون حينئذ بفتح التاء المثناة كالعالم فانه
اسم لما يعلم به وعلى ان يكون اسم فاعل يجوز فيه ثلثة اوجه الاول الرفع
على تقدير مبتدا لازم الحذف اي هو خاتم انبيائك والثاني النصب على تقدير
فعل لازم الحذف والتقدير اعني خاتم انبيائك والثالث ان يكون مجرورا
صفة لمحمد على المدح فان قلت النعت يجب ان يكون مساويا للمنعوت في
التعريف او اخص منه وهنا النعت نكرة لانه وان كان مضافا الى المضاف
الى كاف الضمير والمضاف الى الضمير في رتبة العلم لكنه لما كان اسم فاعل
فلا يفيد التعريف لان اضافة اسم الفاعل لفظية ولا تفيد الا التخفيف في
اللفظ قلت قد اتفقوا على ان اسم الفاعل وكذا اسم المفعول اذا اريد بهما الاستمرار
والدوام فاضافته معنوية تفيد التعريف والتخصيص وههنا كذلك اذ
ليس المقصود كونه صلى الله عليه وسلم خاتم الانبياء في وقت دون وقت بمعنى هذا الوصف
ثابت له دائما قال جار الله في الكشاف فقد قرر ان اضافة اسم الفاعل الى معموله

انما تكون غير محضة اذا اريد باسم الفاعل الحال او الاستقبال نحو مالك الساعة
او غدا واما اذا قصد زمان مستمر كقولك مالك العبد كانت الاضافة حقيقية
وعلى تقدير اسما بنحو ما يختم به فيجوز فيه الاوجه الثلثة المتقدمة ويجوز الضم ان يكون صح
ع ان يكون بدلا من محمد بدل كل من كل ولا يجوز ان يكون عطف بيان منه لانه
اما للتوضيح المسند عليه تماما او للتخصيص المسند عليه عموما وكلاهما منتف هنا
قوله وعلى آله اقول قيل آله اسم جمع لا واحد له واختلف في لفظه فقال البصريون
منقلبة عن الهاء فاصله اهل بدليل اهيل في تصغيره وهو التحقيق وقال الكوفيون
منقلبة عن الواو فاصله اول بدليل اويل في تصغيره وكلاهما مسموع من العرب
قال الكسائي سمعنا اعرابيا يقول آل واويل واهل واهيل قلبت الهاء
الفا على خلاف القياس اذ المقرر في محله ان قياس الحرفين المتقاربين ان يبدل
كل منهما الى الآخر فقلب احدهما الى الآخر فيما نحن فيه قلب الهاء في اهل اولا
بالهمزة لتقارب مخرجيهما ثم قلب الهمزة الى الالف على قياس آدم ومذهب الكوفيين
ضعيف لشموله لال على هذا التقدير لكل مؤمن ومؤمنة لا اولهم الى النبي
وثانيا انه ليستعمل الا في الاشراف ولو من الذكور دينا او دنيا فقط نحو
آل الله وآل الرسول وآل فرعون ولا يقال آل فاطمة وآل حجام فلا تغفل
قوله وصحبه اقول صحب بفتح الصاد المهملة وسكون الحاء اسم جمع لصاحب
كركب وراكب واما صحب بكسر الحاء المهملة فاسم جنس كنمر قوله الى يوم
اقول يعني لقاء رحمتك على من قوله تع ومن يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا
قوله اما بعد اقول اما بفتح الهمزة وتشديد الميم حرف فيه معنى الشرط
صرح به جماعة من النحاة لا حرف شرط وتجرده هنا عن التفصيل خلافا لبعض

بحي

وبعد ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان
باعتبار الرقم والكتابة وهي مبنية على الضم ومنصوبة على الظرفية محلا واما عند سيبويه
لنيابتها عن فعل الشرط والاصل مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة وما اشتهر في السنة الطلبة
من انها مشتقة مما ذكرنا اي معللة منه من لحن العوام فهذا شرح اقول المشار
اليه هو المرتب الحاضر في الذهن سواء كان المعاني او الالفاظ او غيرهما لطيف
اقول اللطيف في اللغة بمعنى الصغير من لطف الشيء اذا صغر وفي العرف ما لطف
وحسن مسلكه وما خفي من الادراك ولم يدرك الا بصعوبة واضح المسالك
اقول المسلك الطريق ويهدي الطالب اه اقول يهدي فعل مصدره الهدى
كالسرى والتقى قالوا اضطرب كلام سيبويه في هدى فمرة يقول هو مصدر وهدى
لا يكون ما ضم اوله من المصادر الا منقوصا لان فعل لا يكاد يرى مصدرا من
غير اثبات الياء او الواو فدل على انه مصدر كالبكا والسرى وتارة يقول هو
عوض من المصدر لان فعل لا يكون مصدرا رجح انه مصدر لما قال الفراء اذا
جاءك فعل بفتح العين ولم تسمع مصدره فاجعله فعلا للحجاز وفعولا لنجد ونحو هدى
ثم المراد بالهداية هنا الدلالة الموصلة الى المطلوب بقرينة انه في صدد مدح كتابه
حاو للابحاث الخ اقول اي جامع للابحاث جامع لنكت اقول النكت جمع
النكتة وهي الدقيقة فالنكات هي الدقايق سميت بذلك لتاثيرها في النفوس
وسميته بالبهجة المرضية اقول البهجة بالباء الموحدة المفتوحة بمعنى
الفرح والمراد بالمرضية كون هذا الفرح بلا تخلل وهو مبالغة في المدح وفي بعض
النسخ النهجة بالنون وهي بمعنى الطريق الواضح الدلالة على المطلوب وبالله استعين
اقول قدم الظرف اعني قوله بالله لارادة الحصر اي بالله استعين لا بغيره
قال الناظم بسم الله الرحمن الرحيم اقول انما جعل التسمية ابتداء مقول قول الناظم

كيلا يرد على الناظم انه لم يبدء كتابه بالبسملة وخالف الحديث النبوي كل امر ذي بال لم يبدء فيه ببسم الله فهو ابتر وتحقيق البسملة قد مر في صدر الكتاب والتنبيه بذين هاهنا تحقيق: ان الله هل هو علم شخصي لذات الواجب الوجود او اسم لمفهوم كلي وهو المعبود بالحق او الواجب لذاته فغلب عليه ثم تحسب الدليل العقلي والنقلي ففي قول ذهب الاكثر ومنهم الاول و صاحب مصباح التلخيص والبيضاوي وبعض المحققين الى الثاني واستدل للاول بوجوه بان كلمة التوحيد اي لا اله الا الله تفيد التوحيد بالاتفاق فلو كان اسما للمفهوم الكلي لا علما شخصيا يلزم ان لا تكون مفيدة للتوحيد اذ الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة و بانه لو كان اسما للمفهوم الكلي يلزم تناقض الكلمة اما استثناء الشيء من نفسه واما الكذب و كلاهما باطلان وذلك لان المراد بالاله ان كان هو المعبود بالحق فيصير المعنى لا معبود بالحق في الوجود الا المعبود لان الله لفظ المفهوم انه اسم للمعبود بالحق وان كان المراد به مطلق المعبود اعم من ان يكون باطلة ام لا وهو كذب لكثرة المعبودات الباطلة من الاصنام وغيرها فيصير المعنى لا اله في الوجود مطلقا لا حقا ولا باطلا اذ النكرة في سياق النفي تفيد العموم الا الله وهو كذب والمعنى الاول مستلزم للفساد الاول و المعنى الثاني مستلزم للفساد الثاني واجيب عن الاول بان لفظة الله اذا كان علما للفرد الموجود من الكلي لكن لا يكون حاصلا في عقولنا الا بمفهوم الكلي اي الواجب لذاته والمتصف به محتمل للتعدد كالاله بحق فلا يحصل باستثنائه اثبات ما هو المطلوب بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد لوجود احتمال التعدد فلا فرق في احتمال التعدد بين ان يكون علما او اسما للمفهوم الكلي وعن الثاني بانه لما اعتبر المفهوم الكلي في هذا الفرد فيكون استثنائه اخراج جميع ما تحت المستثنى منه فمناط التوحيد على نفي ما يتوهم معبودا بالحق واثبات ما هو المستحق للعبودية في الواقع وانحصاره في الفرد معلوم بالدليل فالمعنى لا اله مما يجوز العقل كونه معبودا لذاته في الواقع ولا يتفاوت في ذلك

لكثرة المعبودات الباطلة من الاصنام وغيرها صح

بحقية الواجب

قال بعض شرح الجوهر ماهو اشتاف الاول في الجنه ما يبدر خون من قوله الاسم الاسلح والمقدس ... لله هو الاول ... قال فان العبودية ... والربوبية ...

ليلة ٢ شعبان سنة ١٢٨٣ ع ازرق ابن ... غله ... سفر ...

كون الله بمعنى الواجب لذاته وبمعنى شخص معيّن ملحوظا بمفهوم الواجب لذاته لعم كونه

بمعنى الشخص انسب بمقام التوحيد كما لا يخفى على الفطن الذكي قال محمّد اقول فان قلت لم

اختار الغيبة على التكلم حيث لم يقل قلت او اقول قلت لعدم مناسبته للفاعل الذي بعد

اذ فاعل الفعل المتكلم واجب الاستتار فان قلت فلم اختار فعل مغايب الماضي على مغايب المضارع

حيث لم يقل يقول قلت لان المضارع يوهم الاستقبال وهو غير جائز هنا لوجوب

ان يكون الحمد حين الشروع ولان في الماضي لطيفة وهي الاشارة الى ان الحمد وقع

لعبد لشدة المحبة به لكونه نهاية امله كانه قد وقع ومثل ذلك كثير كما لا يخفى على العالم

بقواعد البيان ولطائف المعاني ولان سؤال لفظ قوله قد وقع تحقيقا لا تقديرا لكنه

يصح اذا كان ذلك بعد تصنيف الكتاب وغير ذلك من المناسبات قوله هو الشيخ الامام

الى اخره اقول لا يقال في كلامه مخالفتان لاجماع النحاة احدهما تقديم النعت اي الشيخ الامام

على المنعوت وهو محمد لفظا وهو خلاف جماع النحاة والادباء وثانيهما تقديم اللقب اعني ما

الذين على الاسم وهو محمد وهو ايضا خلاف الاجماع لانا نقول اما جواب الاول فهو انه قد نص

جماعة من النحاة انه اذا تقدم التابع على المتبوع وكان التابع لمباشرة العامل يعني ان يكون

معمولا له فيجعل التابع متبوعا والمتبوع تابعا فيهما التابعة والمتبوعة السابقة

نظير ذلك قوله تعالى صراط العزيز الحميد الله بجر لفظ الجلالة على ان يكون بدلا من العزيز الحميد

بدل كل من كل واما جواب الثانية فهو ان ما قدم من اللقب لارادة المدح فهو مستثنى

من العلماء صدورها مشحونة بمثل ذلك وعليه بناء اهل الدفاتر فاخبر ما لك فوق

الا ظهر ان يكون خبر ما لك حالا من لفظ الجلالة قوله اي صفته بالجميل اقول هذا حاصل

تعريف الحمد اللغوي لان مفاد تعريف الحمد اللغوي بانه هو الثناء باللسان على

الجميل الاختياري نعمة كان او غيرها السابق بيد من وصف المنعم بالجميل الا انه

يضاح المط في التعاريف يستدعي التعريف بما ذكرنا ويجوز ان يكون المراد تعريف الحمد

ح

رع

صالحاً

من الفاعلة وكتب صح

الوصف بالجميل لكنه خلاف الظاهر لاحتياجه الى التقييدات الركيكة فتدبر لتعرف لتعظيمه الله

واداء الحمد لما بين وحقق في محله ان صدور كل فعل من الفاعل المختار لا بد من ان

يكون له علة باعثة وغاية داعية لئلا يلزم العبث المحض المتنزه عنه العقلاء فاشار الشارح

الى ان علة صدور الحمد من المصنف وهو فعل من الافعال هنا امران الاول قصد التعظيم

لله تعالى يعني اجلال الله تعالى بانه مستحق للثناء والمدح مع قطع النظر عن انعامه علينا لانه

هو المتصف بصفات الكمالية والنعوت الجلالية والثاني اداء المصنف شكر المنعم لان شكر المنعم

واجب بلا خلاف من العقلاء واي نعمة اعظم من توفيق الله تعالى لنا التاليف كتب

كثيرة لا يبلغه الا الاوحدي من الرجال لبعض ما يجب له اقول المراد بما الموصولة

الشكر وتقدير الكلام هكذا واداء لبعض من الشكر الذي يجب على العبد لله تعالى فان قلت

ما فائدة زيادة لفظ البعض هنا قلت الاشارة الى ان جميع شكر نعمه تعالى مما لم يقدر عليه احد

من المخلوقات وذلك لان نعمه تعالى على العبد غير متناهية والنفس متناهية منقطعة

فشكر النفس الذي هي متناهية للنعم الغير المتناهية في الزمان المتناهي يعد محالا بالضرورة

ولان التوفيق على الشكر نعمة ايضا فيجب الشكر له والتوفيق على هذا الشكر ايضا نعمة فيجب الشكر

له وهكذا يتسلسل الشكر مع نعمة التوفيق فيبقى شكر باقي النعم على رقبة العبد ولنعم

ما قال ابو داود يا رب كيف اقدر ان اشكرك وانا لا اصل الى شكر نعمتك وانشد اذا

كان شكري نعمة الله نعمة علي له في مثلها يجب الشكر فكيف بلوغ الشكر الا بفضله

وان طالت الايام واتسع العمر فان مس بالسراء عم سرورها وان مس بالضراء اعقبها

الاجر فظهر ان شكر جميع النعم محال بل ما المقدور هو شكر بعض النعم وبعض الشكر وللتبيين

اللام للنفع فيه والمراد ايجاده اه اقول الغرض من هذا الكلام دفع ايراد من المصنف وتقريره

بوجهين الاول ان احمد جملة خبرية ويحتمل الصدق والكذب ولكن الكذب غير مناسب لمقام

الشكر والعبادة والثاني ان احمد فعل مضارع ويحتمل الاستقبال بان كان المعنى سيوجد هو

اليه

الخ غير مناسب بالمقام ووجه الدفع ان احمد خبر منقول الى معنى الانشاء بقرينة المقام
قوله حامدا لعبد الحمد قوله الغرض من هذا النقد بر تصحيح حالية قوله مصليا فان كونه حالا
فاسد وبيان الفساد انه لو كان حالا من فاعل احمد لزم نقض القاعدة المسلمة بين النحاة
من ان الحال يجب ان يكون على حسب عامله بحسب الزمان فان كان زمان العامل
ماضيا فالحال كذلك وان كان مستقبلا فالحال كذلك وان كان حالا فالحال يجب ان يكون
حالا وذلك لان زمان الصلوة متأخر عن زمان الحمد ووجه التصحيح انه حال
مقدرة ويسمى مستقبلة ايضا وهو ان يكون موافقا لذي الحال بحسب الحكم ومغايرا
بحسب التحقق نحو قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا ومنه قوله تعالى ادخلوها
خالدين فلفظ هذا القسم من الحال اي المقدرة من افراده وذلك لاشتماله على النكتة
وهو تنزيل الامر الغير الواقع لشدة الاعتناء به منزلة الامر الواقع اي كأنه قد وقع فاتم — احسن م
ذلك قوله داعيا بالصلوة اي الرحمة اقول اشارة الى ان قوله مصليا بمعنى طالب الصلوة
وقوله اي الرحمة تفسير للصلوة وحاصله ان الصلوة من البشر بعضهم لبعض بمعنى
طلب الرحمة لله اعم من ان يكون هذه الرحمة المطلوبة واصلة الى المصلى عليه كما في
قول امير المؤمنين سلام عليكم او واصلة الى نفس المصلي كما في صلوة الناس على الرسول
وآله على القول الصواب قوله هو انسان اقول في هذا الضمير استخدام لانه راجع الى
النبي المعظم بقرينة قوله بعده والمراد به نبينا واختلف الفضلاء في اشتقاق لفظ
الانسان على اربعة اقوال الاول وهو مذهب اكثر البصريين وهو ما يرى اقرب
الى الصواب انه مشتق من الانس بضم الهمزة ضد الوحشة والنفرة وذلك لان بني
نوع الانسان يأنسون بالطبع بمعنى انهم يحتاجون في بقائهم الى التمدن وهو اجتماعه
مع بني نوعه فانهم يتعاونون ويتشاركون في امورهم فللاشارة الى هذا الائتلاف
سمي الانسان انسانا والثاني وهو لبعض النحاة انه مشتق من الانس بالكسر بمعنى الايناس

یغما نام شهریست
از ترکستان منسوب بخوبان
در حسن حسنان

اعنی
اي لا ابصار وقيل وهذا اشبه لينا سب هنا بلهم الجن لانهم سموا به لاجتنانهم اي استتارهم وليوفق
اسمه الاخر اعني البشر لانه من البشرة ظاهر الجلد والثالث وهو للكتاب انه مشتق من نون
واو وسين والاصل نوس وهي الحركة لتحركهم وعلى هذا فاصل انسان انسوان فنقل الحركة الى
ما قبله وهو السين بعد سلب حركته عنه فالتقى الساكنان فحذفت الواو والرابع وهو لقوم
وقيل هو المشهور انه مشتق من النسي وسموا بذلك لكثرة نسيانهم واستدلوا بما روي عن ابن عباس
رضي الله عنه انه سمي انسانا لانه عهد اليه فنسي ويقوله تعالى ولقد عهدنا الى آدم من قبل
ولم نجد له عزما ويقول ابي تمام لا تنسين تلك العهود فانما سميت انسانا لانك ناسي
وزعموا مساعدة بعض النصارى بعث له من مجيء انيسان في تصغيره وعلى هذا فاصل انسان
انيسان على وزن افعلان بكسر الهمزة فحذفت الياء للتخفيف لكثرة جريه على السنتهم ثلث
الجواب عن قول البعض بالنقض بان الملئكة ايضا تبصر وكذا الجن وح فلا وجه لتخصيص
هذا الاسم بهم واما الجواب عن قول الكتاب اولا بالنقض بالملئكة والجن لتحركهما ايضا وثانيا
بانه يلزم على هذا ان يحذف الحرف الاصلي وهو الواو مع وجود الحرف الزائد واما الجواب
عن المشهور اولا بان حذف الياء للاستخفاف شاذ نادر وثانيا عدم مناسبته لما
ورد من خواصها انا سي والنسي والتكبير والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها
وكون التصغير كما ذكره لو سلم على خلاف القياس كتصغير مغرب على مغيربان والتزام
كون انسان افعلان بالكسر من النسيان كابريق واكليل تعسف جدا وثالثا ان فيما
ذكروه التزام لحذف حرف الاصلي اي الياء في التكسير مع وجود الحرف الزائد او
الهمزة من غير دليل مع ابقاء الحرف الزائد في التكسير كاناسي والقياس يقتضي العكس واما
الجواب عن الحديث لو سلم ورود عنه انه رواية وما ذكرنا دراية ولا يترك
الدراية بالرواية وعن قول الله بانه لا يدل على اشتقاقه منه وعن الشعر بان ابا تمام من
الشعراء الذين لم يحتج العلماء بشعرهم في اللغة وفي شرح الهادي ان ابا تمام ابي هذا

انه

الشعر على مذهب الشعراء التخييلية هذا وقال الخليل ان النبأ غير مشتق استنادا على انه
لا يجب في كل لفظ ان يكون مشتقا والا لزم التسلسل ورد بان المقصود تقليل اللغات بحسب
الوسع ولا ريب ان ذلك يحصل بالاشتقاق لا غير قوله فان امرنا لك الخ اقول الغرض من
ذلك الكلام الاشارة الى ان بين الرسول والنبي عموما وخصوصا مطلقا بتقريب ان كل رسول
نبي وليس كل نبي رسولا مادة الاجتماع نبينا صلى فانه رسول كما انه نبي ايضا ومادة الافتراق
من جانب النبي نحو اكثر الانبياء السالفة الذين لم يؤمروا بالتبليغ قلت هذا الفرق غير جيد
كيف وقد ثبت بالتواتر ان اكثر الانبياء السابقة لم يكونوا يوحى اليهم ولم يكن لهم شريعة
بل كانوا يعملون بالشرع النبي الذي كان من اولي العزم اي من كان شريعة له فقوله
ان النبي لا بد وان يكون يوحى اليه في غير محله والفرق الجيد ان الرسول لا بد من ان
يكون صاحب شريعة اعم من ان تكون هذه الشريعة مبتدءة كآدم ام ناسخة كرسولنا
وموسى وعيسى بخلاف النبي فانه لا يجب ان يكون له شريعة هذا وقال البيضاوي
لا فرق بينهما الا باعتبار فبالاضافة الى الله نبي وبالاضافة الى العباد رسول قوله
ابي الرفعة اقول اشارة الى ان نبيا فعيل بمعنى مفعول به مرفوع قوله تنبأ بالهمزة الخ اقول
كون النبي بالهمزة قليل بحسب الاستعمال قال سيبويه ليس احد من العرب الا وهو يقول تنبأ
مسيلمة غير انهم تركوا الهمزة في النبي كما تركوها في الذرية والبرية واهل الحجاز الا مكة فانهم
يهمزون هذه الاحرف ولا يهمزون في غيرها وقال في القاموس وترك الهمزة المختار وقال
صدر الافاضل في ضرام السقط واصل النبي الهمزة كما ان الذرية من ذرأ والبرية من
برأ فترك همزها في الاستعمال قوله لان النبي يخبر عن الله تع قوله اشارة الى ان النبي ح
فعيل بمعنى مفعل قلت وجود فعيل بمعنى مفعل في كلام العرب محل كلام ونزاع بين اللغويين
قوله رواه الترمذي قوله اخرجه شهاب الدين الطيبي في حاشية شرح الكشاف بكسر التاء المثناة
فوقية وفتح الميم قوله اصطفى من ولد ابراهيم قوله قال الشهيد الثاني في شرح اللمعة ان الولد

جمعی از علمای ماوراء النهر در مجلس تیمور گورکان حاضر شدند و در افتاء و عدم اقتداء امیر المؤمنین بجوز
عثمان

الولد بفتح الواو واللام وبضم الواو وسكون اللام يطلق على الواحد والجمع وقد يكون الثاني جمع الولد
كاسد واسد وقد يستدل بهذا الحديث على ان العرب من ولد اسمعيل وقال بعض الاصوليين هذا
من المشهورات التي لا اصل لها اذ قد روينا ان ابا البشر كان يعلم جميع اللغات وعلمها الاولاده تدبر
قوله رواه الطبراني قوله الطبراني بفتح الطاء والموحدة علم لولا بيه قوله ان الله اختار خلقه
الظاهر خلقاته على ان يكون لنا للتانيث ابدلت في الوقف هاء والمعنى ان الله اختار خلقه
ليه تعلق ارادته بايجاد خلقاته وفي بعض النسخ خلقه بالهاء على ان يكون لها للضمير والمعنى ان الله
تعلق ارادته بايجاد خلق له تعالى ولكن فيه تكلف قوله اي قاربه المؤمنين الخ هذا هو مذهب
الشافعي عند الامامية رضوان الله عليهم الال هو الائمة الاثني عشر والفاطمة عليهم
السلام وقال الفاضل الاسفرايني منع الشيعة ادخال على على الال عند الصلوة
وتقلوا في ذلك حديثا والتزم اهل السنة والجماعة ذكرها وفصلها ردا عليهم فانا لا نعرف
في الاحاديث الصحيحة فالظاهر ان ما ذكروه موضوع انتهى كلامه وتبعه صاحب القصوى
شرح التهذيب المنطق قال عدم اعادة على عند التصلية على الال من سنن اهل البدعة
كما يظهر من الادعية المروية عنهم وشيعتهم العامة انتهى كلامه وقال الفاضل
الجزايري ردا على الاسفرايني اما قوله ان الحديث الذي اشار اليه فهو قوله من فصل
بيني وبين ال بعلي فقد جفاني واما نسبته الى الشيعة فان اراد بهم الامامية فهو كذب
عليهم لعدم وروده في اخبارهم ووروده من ائمتهم الفصل بعلي وان اراد غيرهم من الفرق
فالحال على ما قال لانا قد رويناه بطريقنا الى شيخنا البهائي رحمه الله راى ذلك في كتب
الاسمعيلية انتهى قلت فقد صرح الفاضل اللاهيجي بالجواز فظهر ان ما قاله
صاحب القصوى من عدم تتبعه قوله بفتح الشين قوله هذا هو الظاهر لانه ح يكون
مفعولا للمستكملين ولو كان بضم الشين لكان صفة له وهو خلاف الظاهر من وجهين
الاول ان توصيف الجمع المذكر بجمع المكسر قليل والثاني احتياج المستكملين ح الى التقدير فتدبر

[illegible]

وهو خلاف الاصل ـه في نظم ارجوزة اقول الغرض من هذا التقدير دفع اعتراض وارد على
عبارة المص وتقرير الاعتراض ان الاستعانة لا تتعلق بالذوات من حيث هي هي مع ان المص علقها
بها حيث قال واستعين الله في الفية ووجه الدفع ان في الكلام مضافا محذوفا بقرينة المقام
اي في نظم ارجوزة الفية فان قلت الاعتراض يندفع بتقدير مضاف واحد اي لفظ النظم فقط
وذكر المضاف الاخر لغو قلت نعم ولكن الغرض من تقدير المضاف الاخر اي الارجوزة ليس دفع
الاعتراض بل الاشارة الى ان ابيات الالفية كلها ارجوزة والارجوزة جمع المرجز والرجز
ما كان تمام البيت موازنا لست مستفعلات وكان كل مصرع موازنا الثلثة منها
والتاء في ارجوزة لتاكيد الجمعية كما اشار اليه الشارح بناء على ان كل شطر بيت قوله وذا لان الرجز
في معنى البيت خلاف فقيل هو الشطران معا وقيل كل شطر بيت ولا ينافي ذالك في النسبة الخ
قوله الغرض من هذا الكلام رد كلام بعض الشراح حيث قال لا يجوز ان يكون الفية منسوبة
الى الفان اذ لو كان منسوبا اليه لقيل الفاني وتقرير الرد ان النسبة الى المثنى والمجموع
سواء كما سيجي حيث يقع في المفرد والمثنى والمجموع كزيدي في زيد وزيدان وزيدين بلفظ
واحد في الثلثة قوله كما قيل اقول اي قيل لنا بقدح في النسبة … ابهما انه … اي
جل مهماته بقرينة قول المص فيما بعد نظما على جل المهمات اشتمل … والمراد بالمراد … قوله
الغرض من ايراد هذه العبارة دفع اعتراض وارد على ظ عبارة المص وتقريره ان الظ من قوله
مقاصد النحو بها محوية ان المقاصد الصرف ليس في هذا الكتاب وهو باطل اذ من باب …
الى اخر الكتاب من مقاصد الصرف وحاصل الدفع ان للنحو اطلاقين احدهما المعنى المخصوص
اي النحو المقابل للصرف وليس مرادا هنا وثانيهما المعنى الاعم اي المرادف لعلم العربية
الشامل للنحو والصرف وغيرهما وهذا الاطلاق وان لم يكن مشهورا بحسب الاستعمال مثل
الاطلاق الاول لكنه موجود في كلام بعض النحاة والمراد بالنحو في عبارة المص النحو بالمعنى الاخير
اي المعنى الاعم فلا اعتراض لشموله لعلم الصرف ايضا قلت وقد يجاب بان هذا الاعتراض مر…

لو كان اضافة المقاصد الى النحو لامية ليفيد الاختصاص بالنحو ولا نقول بها بل نقول ان اضافة المقاصد
الى النحو بيانية اي المقاصد التي هي عبارة عن النحو فيها نحوية وذلك لان حقيقة كل علم مسائل
ذلك العلم ومقاصده وح اثبات الشيء لا ينفي ما عداه فلا يفهم ان مقاصد الصرف ليس فيها نحوية
قوله المطلق على ما يعرف به الخ قوله المطلق اسم مفعول واسم فاعل اي يجوز كسر اللام والفتح والغرض
والغرض من هذا التقييد اي تقييد علم العربية بقوله المطلق الخ دفع اعتراض ناش عن الكلام الثاني
وتقريره ان الجواب الذي ذكرت عن الاعتراض الوارد على المص مستلزم اعتراضا اخر وهو ان علم
العربية وكذا النحو المرادف له يطلق على النحو والصرف وغيرهما من علوم العربية كالمعاني
والبيان والاصول والتفسير وغير ذلك فما وجه اخراج غير النحو والصرف عن العبارة و
ما الدليل على ذلك وحاصل الدفع ان النحو بالمعنى الاعم كلي وله افراد كثيرة لكن اطلق
ههنا على فردين منها وهما النحو بالمعنى الاخص والصرف وهذا من اطلاق الكلي على الفرد
والقرينة تكون الالفية في هذين الفردين دون غيرهما والمراد بما الموصولة العلم
واختار المعرفة على العلم لان المعرفة تكون في الجزئيات والعلم يكون في الكليات
وههنا بحث شريف تركناه مخافة الاطناب قوله اعرابا وبناء قوله تمييزان من الاحوال
وغرضه من ذكر هذين التمييزين مع ذكر الكلم التي هي الاسم والفعل والحرف الاشارة الى
ان موضوع علم النحو والصرف واحد وهي الكلمة وانما الاختلاف بالحيثية ففي النحو
يبحث عن احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء وفي الصرف يبحث عنه من حيث الصحة
والاعتلال ليكون ردا على ما اشتهر في الالسنة وافواه الطلبة من ان موضوع النحو
هو الكلمة والكلام ووجه الرد انه يستفاد منه امران الاول انه مخالف لاجماع
اهل العربية لانهم متفقون على ان موضوع علم النحو والصرف واحد وانما المغايرة
بالاعتبار وعلى ما ذكروه يلزم ان يكون الكلام ايضا موضوعا لعلم الصرف وهو خلاف
الاجماع اذ الكلام من حيث هو لا يكون صحيحا ولا معتلا اجماعا والثاني انه يلزم على

ازا

ما ذكروه ان يجري على الكلام من حيث هو الاعراب والبناء بان يكون معربا في بعض افراده ومبنيا
في اخرى وهو ايضا خلاف الاجماع وما تريد من قولهم ان هذه الجملة لها محل من الاعراب وهذه
ليس لها محل منه فالجواب اولا ان هذا عليكم اذ ذكر الجملة ح في الموضوع عوض الكلام احسن
لكونها محلا معربة بعض الاحيان بخلاف الكلام وثانيا ان هذا مجاز من نسبة الشيء الى
المحل اذ قد صرح المحقق التفتازاني ان مرادهم ان المفرد الذي يسبك من هذه الجمل معرب
ولله در الشارح في شاواه تنجي الغريق في بحر الجحود وتهدي المتحير في تيه الضلال والله هو الهادي
قوله لا ما يقابل التصريف قوله اي ليس المراد بالنحو المقابل للصرف وهي يرد الاعتراض المذكور
قوله ولا بدع في كون الايجاز الخ قوله البدع بكسر الباء وسكون الدال المهملة بمعنى الاختراع
والغرض من ايراد هذا الكلام دفع كلام بعض الشراح حيث قال بانه لا يجوز ان يكون الباء
في قول المص بلفظ موجز للسببية لانه غير مناسب لما قبله اذ الايجاز من غوامض المسائل
انه لا يقرب بسبب لفظ موجز اذ التفتازاني اذا كان موجز الجميع سببا لكون الكلام لغزا ومعمى
وحاصل الكلام انه غريب ان يكون اللفظ سببا التقريب لمقاصد المتعنته وحاصل الدفع
انه لا غرابة في ذلك اذ الالفاظ اذا كانت قليلة ووافية مع ذلك بمعاني كثيرة هو من
البلاغة والعرفان الكريم من هذا النمط ولما كان يصعب على المبتدي فهم الجواب بلا
تمثيل واضح للمدعي مثل له بمثل رأيت عبد الله واكرمته فان الضمير الغائب راجع الى عبد الله
ومع ان اللفظ مختصر والمعنى كثير اذ الضمير لفظ واحد وعبد الله الذي هو معناه كثير دال على
المط بلا اشتباه بخلاف ما اذا بدلت الضمير بلفظ عبد الله وقلت واكرمت عبد الله لم يفهم
ان عبد الله المكرم هل هو المرئي او غيره قوله ويجوز ان يكون بمعنى مع قوله فان قلت كيف يصح
ان يكون الباء حرفا بمعنى الاسم مع بقاء الحرفية وذلك لانه يلزم كون اللفظ الواحد في ان
واحد مستقلا في الدلالة لكون معناه معنى الاسم وغير مستقل فيها لكون لفظه لفظ الحرف ايضا
وليس لذلك نظير في العربية على الصحيح قلنا اولا ان غرض الش كون الباء للمصاحبة والملابسة

لكنه اطلق العبارة لوضوح المقصود وثانيا انه لا ضير في التزام كون اللفظ مستقلا وغير مستقل باعتبارين مختلفين كما فيما نحن فيه فان اللفظ غير مستقل باعتبار نفسه ومستقل باعتبار ان معناه معنى مستقل ونظيره الحروف الاعرابية فانها غير مستقلة باعتبار انها حرف اعراب ومستقلة باعتبار انها كلمة والجماعة بفتح الجيم والتشديد بالميم لثبوته ش اي من غير غضب يخالط الرضى ش ولكن هو ليسبق ش فان قلت لفظة لكن تكون لرفع الاستدراك الناشي عن الكلام السابق فما وجه الاستدراك هنا قلت لانه لما ذكر المص ان الفضيلة في فائقة على الفضيلة ابن معط يتوهم ان نفسه ابن فائقة على ابن معط وهو خلاف الادب لانه تفاخر وتعاظم على من اوله منه فرفع المص هذا التوهم بقوله ولكن هو ليسبق الخ ولم يرفع توهم انه اعلم منه اي من ابن معط لانه ليس بمراد ش لتفضيل السابق الخ الغرض من هذا التقدير دفع اعتراض عن عبارة المص وتقريره ان غرض المص ان يرفع التوهم الناشي عن العبارة السابقة وما ذكره في هذا المصراع لا يرفع التوهم اذ التوهم السابق يرتفع بان يقول ان ابن معط له تفوق علي بما ذكرته في هذا المصراع بدل على ان ابن معط جامع للتفضيل اي لفضيلة ولما انه مفضل علي وان له تفضيلا علي فلا يفهم من العبارة مع ان رفع الاستدراك يحصل به ووجه الدفع ان في الكلام مقدمة مطوية وهو ان السابق مفضل على اللاحق شرعا وعرفا فينتظم من العبارة قياس على هيئة الشكل الاول فهكذا ان ابن معط سابق على المص عصرا وكتابا وكل سابق مفضل على المتأخر شرعا وعرفا فينتج ان ابن معط مفضل على المص المتأخر عنه شرعا وعرفا هذا مراد الش واما من قال ان العبارة من اقامة السبب مقام المسبب فمراده ان مجموع ما في المصراع سبب يتم مقام المسبب اي كون ابن مالك مفضلا عليه بمعنى ان مجموع ما هو سبب لتفضيل ابن معط ذكر ولم يذكر المسبب في العبارة وانما كان مجموع المصراع سببا اذ لعله يتحقق ان ابن معط جامع للتفضيل يتحقق انه مفضل على المص ابن هذا ما عندي في توضيح المقام ولعل عند غيري ما هو اليق بالمرام والجملة خبرية

اي من مجموع المتن والشرح صح

هذا باب شرح الكلام

قوله اي جملة والله يقتضي الخ اي وليرتفع درجات الآخرة اي قوله سيتعلقان بيقتضي واللام للانتفاع
قلت يرد على المص انه خلاف اجماع النحاة والمعتبرين لانهم قد اجمعوا على انه لا يجوز ان يتعلق حرفا
جر يتحدان في المعنى لفعل واحد وسيأتي في الشرح بيان ذلك في باب حروف الجر ويمكن ان يجاب اولا
بان اي متعلق بيقتضي المذكور ولله متعلق بيقتضي المقدر في الكلام بقرينة المذكور وثانيا بان
الحرفين مختلفان معنى مثل قولك ذهبت لك دينارا لترضى وذلك لان قضاء الله لا بمعنى
غير القضاء الذي لاجل ما لك وثالثا ان المتعلق وان كان واحدا لفظا وصورة الا انه مختلف
بالاطلاق والتقييد فالجار الاول يتعلق بالفعل حال كونه مطلقا اي غير مقيد بمعمول والجار
الثاني يتعلق به بعد تقييده بالجار الاول فافهم قوله وقدم نفسه الخ قيل عليه انه من مخصصات
النبي لا يشاركه فيه غيره فلا يصلح ذكره هنا قلت لعله اي الشارح لم يثبت عنده صحته او انه
او لم يطلع ذلك من مخصصات النبي صلعم والاحسن ان يقال قدم نفسه اذ الانسان مجبول على تقدم
نفسه على غيره في مقام دفع المضرة وطلب المنفعة وما نحن فيه من ذلك قوله معاشر
النحويين قوله معاشر جمع معشر بمعنى الجماعة وهو منصوب على الاختصاص ظاهرا وانما قيد
في نظم الكلام ليخرج كلام اللغويين فانه عندهم بمعنى التكلم وليخرج كلام الاصوليين قوله
اي صوت الخ قوله اللفظ في اللغة يطلق على ثلاثة معان الاول الرمي المطلق يقال لفظت الحجر اي
رميتها والثاني الرمي من الفم يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها من الفم والثالث التلفظ
وفي الاصطلاح نقل الى ما يتلفظ به الانسان فيجعل بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
واذا تحقق ذلك فالمعنى الاول من المعاني اللغوية ليس بمراد الشارح قطعا والمعنى الاصطلاحي
ايضا غير مراد اذ ما يتلفظ به الانسان مع انه اخص ومع انه غير مناسب للدليل الذي سيأتي
لاختياره اللفظ على القول وسنبينه انه هو الحاصل من صوت المعتمد على مقطع الفم لا نفسه
بقي معنيان والاشبه المعنى الثالث وان كان التعريف مستدعيا الذكر الاصطلاح اي المصطلح
عليه قوله وخرج به ما ليس بلفظ قوله فان قلت كيف يجوز ان يكون الجنس فصلا مخرجا للشيء قلت

على تقديره

الجنس اذا كان اخص من الفصل بوجه واعم بوجه اخر جاز الاحتراز بالجنس ايض من جهة الخصوص
كما جاز ان يكون الفصل جنسا من جهة العموم وههنا كذالك لان المفيد قد يكون لفظا وقد يكون
غير لفظ من الدوال الاربع فان قلت لم خص النحاة بالدوال الاربع مع ان ضرب
النقارة الدالة على ركوب السلطان والدخان الم رتفع الدال على وجود النار وسرعة النبض
الدالة على وجود الحمى كلها مفيدة غير لفظ قلت تبعا للقوم فى تخصيصهم النحاة بالدوال الاربع
ولانها اقرب الى المعرف من غيرها كالاشارة الخ المراد بالخطوط الرسوم الحسابية لا الكتابة
المنقوشة والمراد بالعقود عقود الاصابع الدال كل عقد على مرتبة من مراتب الاعداد عند الحساب
وبالنصب ما وضع لمعرفة الطريق وعبر به دون القول الغرض من هذا الكلام دفع
ما عسى ان يورد على المص وتقريره ان كلامك هنا فى تعريف الكلام مخالف لما ذكرت فى تعريفه فى
الكافية لانك هنا عرفت الكلام بانه اللفظ المفيد وعرفته فى الكافية بانه القول المفيد
وبينهما بحسب الظاهر تناف ووجه الدفع ان الجهة مختلفة فلا تناقض لانه عبر هنا باللفظ دون
القول اذ القول مشترك بين معنيين ما يتلفظ به والرأي والاعتقاد واستعمال الالفاظ
المشتركة فى التعاريف معيب واما اللفظ فليس بمشترك واما انه عبر فى الكافية بالقول
باعتبار ان القول خاص بالمستعمل واللفظ يطلق على المهمل والمستعمل والكلام فى المستعمل
لا لاطلاقه على الرأي الخ هذا التعليل مشعر بان المراد باللفظ فى التعريف معناه اللغوي
بقرينة المقابلة اذ القول انما يطلق على الرأي والاعتقاد فى اللغة لا فى الاصطلاح
والاولى ان يؤدي لتم العبارة هكذا وانما لم يعبر بالقول الخ لان هذا التعليل الذي
ذكره صريح فى علة عدم تعبيره بالقول لا بتعبيره باللفظ ايض الا ان يقال بانفهامه ايض
ضمنا وعكس فى الكافية اي عبر بالقول دون اللفظ لان القول جنس قريب
اي قريب الى مقصودنا معاشر النحاة وذلك لانه خاص بالمستعمل وغرض النحاة انما يتعلق
بالالفاظ المستعملة اذ مدار هذا العلم على استقراء استعمالات الفصحاء واهل اللسان

القول ص

المستعملات ص

هر آن نامه قلم بست در هر نام ایزد
بنام ایزد ایزدان

هذا باب شرح الكلام

١ وهنا هو السرّ في تقديم اغلب مسائل هذا العلم بعضها على بعض صلهذا ظهرنا دما قيل على الثاني ان كونه
جنسا قريبا ممنوع لاطلاقه على الراي والاعتقاد ايضا لعدم اطلاقه الخ ما نع ان التبع
عدم اطلاقه على المهمل بناء على كون المراد بالقول معناه اللغوي استنادا الى ان القول و
الكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى واحد وتطلق في اللغة على كل حرف من حروف المعجم
كان او من حروف المعنى مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ فانه باق
على اصله والكلام كاللفظ لكنه اشتهر في المركب من حرفين فصاعدا وعلى اي حال التعبير بالقول
ان ح احسن ا ه والمراد سكوت المتكلم ا ه قيل هذا هو الصواب لما في القولين الآخرين من قولنا
المتكلم المريد لافهام نفس الاسناد فقط مثلا اذا قال زيد قائم فهو مفيد جدا مع عدم حسن سكوت
المخاطب عليه لو ارد فهم بعض المتعلقات قلت لو كان المخاطب بنفس الاسناد هو هذا
المريد لفهم بعض المتعلقات فسكوت المتكلم لغو وعبث اذ الغرض من ايجاد الكلام والداعي للتكلم
هو المخاطب فالمعتبر فهمه فسكوته غاية ما في الباب حسن في بعض المقامات فالغرض من جهة
المخاطب لكون المتكلم عالما بفوت فهم المخاطب وكون المخاطب غبيا ا ه وقيل السامع
تقدم ان الصواب ا ه واستثنى منه ا ه من تعريف الكلام كالنا رحارة الخ ولو برز من
وجود الافادة فكلام ا ه كغيره اقول هي كغير الجزولي في انه اشترط التركيب اذ لكبر لنا
لفظ الخ اقول فان قلت ما تقول في سنقم فان الظاهر انه بسيط اذ التركيب فيه كما قال ابو حيان
لفاظ صح يستلزم تقدير وجود لا وجود لانه من عوارض الالفاظ واللفظ واحد قلت المراد بالالفاظ
ما يكون بالفعل او بالقوة والضماير المستترة الفاظ بالقوة وكلمات تقديرية الا ترى
انها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الافعال استحضار الاخفاء معه ولا لبس
واشار الى اشتراط الخ ا ه وجه الاشارة انه كما يجب ان يكون الشخص الامر قاصدا لما
يأمر به يجب ان يكون المتكلم بالكلام قاصدا لما تكلم به فخرج كلام النائم والساهي و
المقام المجنون والغالط وكذا الشاك على ما هو ظاهر العبارة لعدم القصد في كل ما ذكر هكذا افهم

بكتابخانه آستان قدس رضوى اهدا شد
حاجى شيخ رازى ...

الخصوص آه هذا التفسير اشارة الى ان المراد بالوضع القصد لا الوضع الاصطلاحى بناء على
وجود الوضع فى المركبات اذ لا يفهم من قوله استقم الوضع فى المركبات اذ من عادته
قبل هذا لا وجه له اذ فهم اعطاء الحكم بالمثال لا يخفى على اثر الاذهان والعقول والتعاريف ۶/۲/۳۱۵
مستدعية للايضاح والبيان وبينها من المنافاة ما ترى وقيد فى التسهيل
التحقيق ان امثال جملة الصلة والجزاء وكلام النائم والساهى واضرابها خارجة بقيد المفيد لان
جملة الصلة من حيث هى صلة غير مستقلة بالافادة وكذا جملة الجزاء من حيث هى جزاء وكذا
كلام النائم والساهى غير مفيد لا سيما على ما اختاره الشارح من ان المعتبر سكوت المتكلم اذ حسن سكوت
المتكلم غير متصور الا بان يكون قاصدا لما تكلم به وهى الكلمة تقدير الضمير فى نظم الكلام
لفوائد الاولى الاشارة الى تصحيح الحمل فان الكلام على النظم معاده ان كل واحد من الاقسام الثلثة
خبر للكلمة على ان يكون الكلمة مبتداء متاخرا وهو لا يصح لان الكلمة اعم من كل واحد منها ومن
شان الخبر ان يكون اعم من المبتدا او مساويا له فجعل المبتدا مقدرا ليصح الحمل والثانية الرد
على ابن هشام حيث عدل فى التوضيح عن تقسيم ابن مالك وجعلها اقساما للكلمة تبعا لابن
الحاجب زاعما ان عبارة المصنف تدل على تقسيم ماهية الكلمة على الانواع الثلثة بناء على
كون الكلمة مبتداء مؤخرا وذلك باطل لانا نجد الكلمة قد يوجد من نوعين كزيد يضرب بل من
نوع واحد وحاصل الرد ان الكلمة ليس مبتداء بل المبتداء فى الكلام مقدر وهى لفظة هى
والكلمة خبرها والثالثة الاشارة الى انحصار اقسام الكلمة فى الثلثة بايراد ضمير الفصل بين المبتداء
والخبر وعلى هذا يكون لفظ هى ضمير فصل لا غير فان قلت الانحصار المذكور انما يفهم من الخبر المعرف
باللام اى الكلمة اذ قد حقق فى محله ان الخبر المحلى باللام يفيد الحصر فى المبتداء عند المحققين كما
حقق ايضا ان المبتداء المعرف باللام مفيد للحصر فى الخبر قلت القول ما قلت ولكن لما كان
تلك الافادة منحصرة فيما اذا كان الالف واللام للاستغراق عند المحققين وههنا احتمل
ان يكون اللام للجنس فلم يكن الكلام نصا فى الحصر فذكر ضمير الفصل ليكون نصا فى الانحصار

هذا باب شرح الكلام

قوله لا غيرها ش تاكيد للحصر المستفاد من اللام وضمير الفصل والغرض من هذا الحصر الرد على ابي جعفر
ابن صابر حيث زاد في اقسام الكلمة قسما رابعا وسماه الخالفة وهو اسم الفعل وذلك لانه
يدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فلا يكون حرفا وهو واضح ولا
اسما لدلالته على احد الازمنة ولا فعلا لانه مع اجماع النحاة على خلافه لا يقبل شيئا
من علامات الافعال ووجه الرد انه اسم بدليل لحوق التنوين في بعضها كصهٍ ومهٍ وواهًا و
ويها وانه يدل على انحصار الاستقراء التام وتفحص واضع الفن عليه كما يدل عليه
الاستقراء ش الظاهر ان هذا الكلام رد على من قال ان انحصار اقسام الكلمة في الثلثة عقلي
دائر بين النفي والاثبات كما قاله ابن الحاجب ووجه الرد انه لو كان الحصر العقلي على الطريقة
التي قررها ابن الحاجب صادقا لكان اسماء الافعال داخلة في الافعال على الظاهر لا   لهذا
بعد فعلها انها كلمات تدل على معانيها في نفسها مقترنة باحد الازمنة الثلثة واللازم
باطل بالاجماع فالملزوم مثله والثاني باطل فالمقدم مثله وانه لا ريب ان الحصر العقلي ما يحكم العقل
بالحصر بمجرد النظر وفيما نحن فيه لو لم يثبت من استعمالات اهل اللسان وكلام واضع الفن
الانحصار المذكور لم يحكم بالحصر بمجرد النظر فيما ذكروه كما لا يخفى على المنصف المتامل
قوله المنكر لهذا الفن ش الغرض من هذا التقييد الرد على شارح اللباب حيث قال ان
واضع علم النحو هو الخليل بن احمد ووجه الرد انه من عدم التدرب في الاخبار والاثار
وانه قد كان قبل الخليل من كان عالما بهذا العلم بل واضعه هو علي عم اذ قد تظافرت
الروايات على ذلك قال الجزري قال ابو القاسم الزجاج في اماليه حدثنا ابو جعفر ابن سعيد
ابن مسلم الباهلي قال حدثني ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي
ابن ابي طالب عم فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال سمعت ببلدكم
هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان صنعت هذا احييتنا وبقيت
فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام

محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني قال حدثنا يعقوب بن اسحق الحضرمي قال حدثنا م

كلّه اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمّى والفعل ما انبأ عن حركة المسمّى والحرف
ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبّعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود
ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل الاشياء فيما ليس
بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف
النصب فذكرت فيها انّ وانّ وليت ولعلّ وكانّ ولم اذكر لكنّ فقال لي لم تركتها
فقلت لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها فيها انتهى كلام العلامة وقد صرّح الفاضل
المحرر قوشجي بان العلماء اتفقوا على انّ من وضع علم النحو ابو الاسود الدّئلي باذن امير المؤمنين
علي ع كما اتفقوا على انّ اوّل من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهرّاء والسبب في ذلك
الوضع انه لما سمع رجلا يقرء ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام جاء الى امير المؤمنين
فقصّ عليه فقال ع هذا من مخالطة العرب بالعجم ثم قال كلّ فاعل مرفوع وما سواه
ملحق به وكلّ مفعول منصوب وما سواه ملحق به والمضاف اليه مجرور وما سواه ملحق
به فقال له انحُ هذا النحو فلاجل هذا سمّي هذا العلم نحوا وهذا الانبا في ما نقلناه عن العلّامة
بل نكتة وذكر بعض المتأخرين انّ جرّ رسوله لكون الواو للقسم على الصحيح [illegible]
ومقابل الصحيح قولان الاول انه جمع وعليه ذهب صاحب الكشاف واللباب والثاني
انه اسم جمع وعليه مال الفاضل الهندي في شرح الكافية وبعض اخر والمختار قول الجمهور
وهو انه اسم جنس جمعي امّا كونه اسم جنس فلدلالته على الماهيّة من حيث هي وامّا كونه
جمعيّا فلدلالته على اكثر من اثنين ولانّه اذا زيد على لفظه التاء فقيل كلمة نقص معنا
وصار دالّا على الواحد وهذه الضابطة مختص باسم الجنس الجمعي وليس الكلم اسم جنس
افرادي لانه مع انه لا قائل به لا يطلق على القليل والكثير وليس ايضا باسم جمع لانّ له
مفردا من لفظه وهي الكلمة والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك وفي المختلف فيه يرجع
الى الاغلب ولان الضمير الراجع الى اسم الجنس الجمعي يجوز فيه التذكير والتانيث والكلم كذلك

بذلك
[illegible]

هذا باب شرح الكلام

على ما نص عليه الازهري مع ان اسم الجمع ليس كذلك بل واجب تذكير ضميره ان كان مذكرا وتانيثه ان كان مؤنثا ولبس بجمع ايضا لان الجمع مطلقا اما مصحح او مكسر والمصحح اما جمع بالالف والتاء او بالواو والنون والكلم ليس بالواو والنون ولا بالالف والتاء والمكسر اما جمع قلة او كثرة ولكل منهما اوزان خاصة ليس الكلم على شيء منها فظهر من كل ما ذكرنا ان الكلم اسم جنس جمعي وليس جمعا ولا اسما واعلم انه لما كان معرفة ما يتعلق بالمقام من الفروق التي نذكرها متفرقة غير مجتمعة وكان مظنة ان يفوته ضبط المتعلم ويبقى ثمة من مباحث المتعلقة بالمقام واردنا ان نذكر لك كلها جامعا لهذه الفروق متمما لبيانها معينا على ضبطها ان كنت ذا همة في جمع ذخاير نفايس المعاني مجتنبا عن السامة والكسالة والتواني فنقول الاشياء التي نحن بصدد الفرق بينها هنا سبعة الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي واسم الجنس الافرادي واسم جنس النكرة واسم الجنس المعرفة وعلم الجنس وانت اذا لاحظت كل واحد من هذه السبعة مع الستة الاخر يحصل منها اثنان واربعون صورة نستوفيها بعون الله تعالى فنقول اما الفرق بين الجمع واسمه فبحسب الوضع ان الجمع موضوع للاحاد واسمه موضوع لمجموع الاحاد من حيث هو فدلالة الجمع على كل واحد من الافراد مطابقة ودلالة اسم الجمع على كل واحد تضمن وبحسب الاستعمال ان الجمع يدل عليه اما بالالف والتاء او بالواو والنون او بالاوزان الخاصة بخلاف اسم الجمع فانه ليس له علامة لفظية او وزن خاص معتبر كالان واما الفرق بين الجمع واسم الجنس الجمعي فبحسب الوضع ان الجمع موضوع للاحاد واسم الجنس الجمعي موضوع للماهية وبحسب الاستعمال ان الجمع مطلقا يدل عليه بما ذكر واسم الجنس الجمعي مضافا على انه مشترك مع الجمع في ان كلا منهما لا يطلق الا على ما فوق الاثنين انه ليس كالجمع في العلامات المخصوصة وانه يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا واما الفرق بين الجمع واسم الجنس الافرادي فبحسب الوضع ان الجمع موضوع لما ذكرنا واسم الجنس

الافرادي

موضوع للماهية وبحسب الاستعمال ان الجمع لا يطلق على اقل من الثلث بخلاف اسم الجنس الافرادي
فانه يطلق على الكثير والقليل كالماء والعسل واما الفرق بين الجمع واسم الجنس النكرة بحسب الوضع
ان الجمع موضوع للافراد واسم جنس النكرة موضوع للماهية وبحسب الاستعمال ان الجمع
لا يطلق على فرد واحد لا على التعيين بل لا يطلق الا على ما فوق الثلث واسم الجنس النكرة
يطلق على واحد لا على التعيين تقول جئني برجل واما الفرق بين الجمع واسم الجنس المعرف بحسب
الوضع ان الجمع موضوع للافراد واسم الجنس المعرف موضوع للماهية وبحسب الاستعمال
ان الجمع لا يستعمل الا بما فوق الاثنين واسم الجنس المعرف يستعمل في الفرد المعين
كما يستعمل في الجنس المتبين واستغراق المعين واما الفرق بين الجمع وعلم الجنس بحسب
الوضع ان الجمع موضوع للافراد وعلم الجنس موضوع للجنس والماهية المعهودة والفرق
بينهما استعمالا اكثر والفرق بين عكس هذه السبعة بعكس ما مر واما الفرق بين اسم الجمع و
اسم الجنس الجمعي وضعا ان اسم الجمع موضوع لمجموع الافراد من حيث المجموع واسم الجنس
الجمعي موضوع للماهية واستعمالا ان اسم الجمع الغالب ان لا يكون له مفرد واسم الجنس
الجمعي له مفرد لا غير وفضيلة التذكير والتانيث التي قد مرت في تحقيق الكلام واما الفرق
بين اسم الجمع واسم الجنس الافرادي وضعا ان اسم الجمع موضوع لمجموع الافراد من حيث هي
واسم الجنس الافرادي موضوع للجنس واستعمالا ان اسم الجمع لا يستعمل في اقل من ثلثة
بخلاف اسم الجنس الافرادي فانه يطلق على الكثير والقليل واما الفرق بين اسم الجمع
واسم الجنس المنكر وضعا فبان اسم الجمع موضوع لما مر واسم الجنس المنكر موضوع
للجنس والماهية واستعمالا فبان اسم الجمع لا يطلق الا على الثلث فما فوق واسم
الجنس المنكر يطلق على الواحد والكل واما الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس المعرف وضعا
فبان اسم الجمع موضوع لما ذكر واسم الجنس المعرف موضوع للماهية والجنس واستعمالا
فبان اسم الجمع لا يطلق الا على ما فوق الاثنين واسم الجنس المعرف يطلق على الواحد المعين

الى

وهذا باشتراط لكلا

والجنس المعيّن واستغراق الافراد ولا يكون في اسم الجنس شيئا منها واما الفرق بين اسم الجمع و
علم الجنس وضعا ان اسم الجمع موضوع لمجموع الافراد من حيث هي وعلم الجنس موضوع بازاء المهيّة
واستعمالا ان اسم الجمع لا يطلق الا على ما فوق الاثنين وعلم يطلق على الفرد وان اسم الجمع
يدخل عليه الالف واللام فيقال القوم ويخبر عنه فيقال قومي هم قاتلوا اميم اخي وعلم
الجنس لا يجوز فيه ذلك والفرق بين عكس هذا الجنس بعكس هذه الفروق وهو واضح واما
الفرق بين اسم الجنس الجمعي واسم الجنس الافرادي وضعا فبان اسم الجنس الجمعي موضوع
للمهيّة والجنس بشرط ان يستعمل فيما فوق الاثنين واسم الجنس الافرادي موضوع للجنس
لكن بشرط الغاء الفردية فيطلق على الكثير والقليل كالتمر والعسل واستعمالا بان
اسم الجنس الجمعي لا يطلق الا على ما فوق الاثنين واسم الجنس الافرادي يطلق على للقليل والكثير
وبقضية التذكير والتانيث الذين قد مر ذكرهما في تحقيق الكلم واما الفرق بين اسم الجنس
الجمعي واسم الجنس المنكر وضعا ان اسم الجنس الجمعي موضوع للمهيّة والجنس لكن بشرط
الاستعمال فيما فوق الثلث واسم الجنس المنكر موضوع للمهيّة لكن بشرط عدم الحضور
الذهني للمسمّى واستعمالا ان اسم الجنس الجمعي مستعمل فيما فوق الاثنين واسم الجنس المنكر
يستعمل في الواحد والكلي وان الضمير الراجع اليه يتبع فيه حكم اللفظ بخلاف اسم الجنس
الجمعي فان الراجع اليه جاز فيه التذكير والتانيث واما الفرق بين اسم الجنس الجمعي واسم الجنس
المعرّف وضعا فبان اسم الجنس الجمعي موضوع للمهيّة لكن بالشرط الذي ذكرنا واسم الجنس
المعرّف موضوع للمهيّة لكن بشرط الحضور الذهني واستعمالا بان اسم الجنس الجمعي يستعمل
فيما فوق الاثنين ويضاف الى غيره ويدخل عليه الالف واللام بخلاف اسم الجنس المعرّف
فانه يستعمل في الاقل من الاثنين ايضا ولا يضاف الى غيره والالف واللام الموصول خارجة
اذ الكلام في لام التعريف ولا يدخل عليه الالف واللام مع وجود اللام في اللفظ واما الفرق
بين اسم الجنس الجمعي وعلم الجنس وضعا فبان اسم الجنس الجمعي موضوع بازاء المهيّة والجنس لكن

بشرط الحضور الذهني واستعمالاً ان اسم الجنس الجمعي يستعمل فيما فوق الاثنين وعلم الجنس
في الاقل منه وان اسم الجنس الجمعي يدخل عليه الالف واللام بخلاف علم الجنس واما الفرق بين
عكس هذه الاربعة فبنعكس الوجوه واما الفرق بين اسم جنس الافرادي واسم جنس المنكر
وضعاً ان اسم الجنس الافرادي موضوع للماهية والجنس لكن اعتبار الفردية ملغى فيه
واسم الجنس المنكر موضوع للجنس لكن بشرط عدم الحضور الذهني واستعمالاً ان اسم الجنس
الافرادي يطلق على القليل والكثير واسم الجنس المنكر لا يطلق حقيقة على ما فوق الواحد
فلا يقال لجماعة من الرجال رجل وان استعمل في الجمع صيغة الجمع وفي التثنية صيغتها وان
اسم الجنس المنكر من حيث كونه منكراً لا يعرف بخلاف اسم الجنس الافرادي فانه يعرف
واما الفرق بين اسم الجنس الافرادي واسم الجنس المعرف وضعاً ان اسم الجنس الافرادي
موضوع بازاء الماهية ملغى فيه اعتبار الوحدة والفردية واسم الجنس المعرف موضوع
للماهية لكن بشرط الحضور الذهني واستعمالاً ان اسم الجنس الافرادي يستعمل في القليل
والكثير واسم الجنس المعرف يستعمل في الفرد او الجنس واما الفرق بين اسم الجنس الافرادي
وعلم الجنس وضعاً ان اسم الجنس الافرادي موضوع بازاء الجنس المطلق وعلم الجنس موضوع
بازاء الجنس لكن بشرط الحضور الذهني واستعمالاً ان اسم الجنس الافرادي يعرف باللام
وعلم الجنس لا يعرف بها الا شاذاً والفرق بين عكس هذه الثلاثة فبنعكس الوجوه
اما الفرق بين اسم الجنس المنكر واسم الجنس المعرف وضعاً ان اسم الجنس المنكر موضوع
بازاء الجنس لكن بشرط عدم الحضور الذهني وباصطلاح بعض المتأخرين موضوع
للماهية بشرط لا واسم الجنس المعرف موضوع بازاء الماهية لكن بشرط الحضور الذهني
وباصطلاحه موضوع للماهية بشرط شيء واستعمالاً ان اسم الجنس المنكر يعرف باللام
ويضاف الى غيره وينادى به ويصغر واسم الجنس المعرف لا يقع شيئاً منها والموصولية
ليس محل النزاع اذ الكلام في علام قوله الى التعريف واما الفرق بين اسم الجنس المنكر وعلم الجنس

وضعاً

وضعاً ان اسم الجنس المنكر موضوع بازاء المهية لكن بشرط عدم الحضور الذهني وعلم الجنس موضوع
بازاء المهية لكن بشرط الحضور الذهني فالفرق بين اسم الجنس المنكر وعلم الجنس كالفرق بينه و
بين اسم الجنس المعرف الذي قد مرّ ذكره واستعمالاً لانّ اسم الجنس المنكر يستعمل باللام ويستعمل معرفه
مبتداء وعلم الجنس بالعكس فيستعمل مبتداء فيقال اسامة مقبلة علينا ولا يعرف باللام كما
في محله واما الفرق بين العكس فبعكس الفرق واما الفرق بين اسم الجنس المعرف وعلم الجنس بحسب
الوضع انّ اسم الجنس المعرف موضوع للمهية بشرط الحضور الذهني اي مهية كانت
وعلم الجنس موضوع للمهية بشرط الحضور الذهني لكن لا اي مهية كانت بل الاجناس
المعهودة وذلك لانّ علم الجنس لا يقاس بل مخصوص بما سمع من العرب واسم الجنس
المعرف يقاس واستعمالاً الا ان الدال على الحضور الذهني في اسم الجنس اللام التعريف والدال
على الحضور الذهني في علم الجنس نفسه جوهر الكلمة ولله الحمد على ما الفيت على عليك
بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها والله هو الحكيم العليم اسم جنس جمعي
واستفيد كونه اسم جنس للاقسام الثلثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم
جمعي بالرفع لغنا لقوله اسم جنس واستفيد كونه جمعاً من قول الناظم واحده
كلمة وهي كما في التسهيل فان قلت قد حقق عند النحاة ان الضمير وكذا اسم الاشارة
اذا وقع مبتداء وكان له مرجع على خلاف جنسه بان كان المرجع مذكراً والخبر مؤنثاً او
بالعكس كان الاولى مراعاة الخبر واعتباره في التذكير وههنا ليس كذلك اذ المرجع مؤنث
والخبر مذكر لانه لفظ فهو مذكر فالاولى ان يقول وهو كما في التسهيل بالتذكير اعتبارا
للخبر قلت نعم ولكن لما يتوهم في تذكير الضمير ان يكون الضمير راجعا الى الكلم فيبطل المقصود
اذ المقصود تعريفا الكلمة لا الكلم انث الضمير لفظ قيل خرج به الدوال الاربع
لانها داخلة تحت الدال بالوضع وبين الجنس والفصل هنا عموم من وجه ثلثة هو الدوال
الدوال تحت الدال بالوضع انما يصح لو عرف الوضع بانه تعيين شيء لشيء او تخصيص شيء لشيء

واما اذا عرف بانه تعيين اللفظ للدلالة على المعنى فدخولها تحت الوضع غير معقول ... مستقل ... فان قلت اخذ الاستقلال في تعريف الكلمة غير صحيح اذ الاستقلال على قسمين استقلال بالدلالة واستقلال بالتلفظ ولو كان المراد الاول يلزم ان تخرج جميع الحروف عن هذا التعريف لعدم استقلالها بالدلالة اجماعا ولو كان المراد الثاني يلزم ان تخرج بعض الاسماء من هذه التعريف كالضماير المتصلة فانها من حيث هي غير مستقلة بالتلفظ قلت نختار الشق الثاني ونجيب عن خروج الضماير المتصلة عن التعريف بوجهين الاول انه لا يوجب كونها متصلة والمراد بالاستقلال في التعريف الاستقلال الذاتي لانه الغرض الا كمل والثاني انها وان لم تكن مستقلة بانفسها لكنها مستقلة بالتلفظ بما رادفها وهو نحو انت وهو اذا تحقق ذلك نقول فقد تبين المحشون ان قيد الاستقلال مخرج لاجزاء الكلمة كالالف في ضارب والميم في مضروب وكياء النسبة نحو مسلمي وزيدي قلنا انكار كون الباء في زيدي كلمة تعدّ من انكار الضرورات اذ لا ريب ان الياء في زيدي حرف وكل حرف كلمة فينتج بالضرورة ان الياء كلمة كيف ولو كان هذه الحروف خارجة عن تعريف الكلمة لزم خروج لام التعريف وباء الجارة وحروف النداء وهمزة النداء وحروف المضارعة عن الكلمة وهو خلاف الاجماع والتفرقة بين لام التعريف وحروف الاستقبال وباء الجارة وبين الالف في ضارب والميم في مضروب تفريق بلا فارق ويدل على عدم التدبر في هذا الفن فالصحيح ان يقال ان قيد الاستقلال لاخراج المركبات والحروف الاعرابية من حيث انها حروف اعرابية فانها ليست بكلمات اذ لو كانت كلمات لكان زيد في جانبي زيد مركبا من كلمتين وهو خلاف الاجماع ... دال بالوضع ... فصل مخرج للالفاظ المستقلة الدالة بالطبع كاخ اخ الدال على وجع الصدر والالفاظ الدالة بالعقل كالدال المسموع من وراء الجدار ... تحقيقا او تقديرا ... يجوز ان يكونا قيدين لقوله لفظا فاللفظ التحقيقي

ان هذه الضماير لها استقلال ذاتي لان يتلفظ بها لكن عرض لها عارض عنه صح

تم

كزيد واضرب واللفظ التقديرية كالالفاظ المحذوفة والضماير المستترة والفاظ الله تع
والفاظ الملئكة والفاظ الجن وان قيل ان هذه الثلثة داخلة في التحقيقي ويجوز ان
يكونا قيدين لقوله مستقل فالمستقل التحقيقي كزيد ويضرب والمستقل التقديري
الحروف الاعرابية فانها من حيث انها حروف اعرابية غير مستقلة ولكنها من حيث
انها حروف من حيث ذاتها مستقلة ويحتمل ان يكونا قيدين لقوله دال
بالوضع فالدال بالوضع تحقيقا المفردات كزيد وعمرو وبكر والدال بالوضع تقديرا
المركبات والمفردات المجازية فانها دالة لا انها على معانيها بالعقل كما تحقيقا نص عليه
الازهري لكنها بالوضع تقديرا باعتبار مفرداتها ومعانيها وعلى هذا يدخل نحو
امرئ القيس وعبد الله علما لانهما وان لم يكونا دالين بالوضع تحقيقا لكنهما دالان
تقديرا لما عرفت ان دلالة المركبات لفظية تقديرا وكذا دخل نحو قائمة و
الرجل وبصري لانها دالة بالوضع تقديرا ومن هنا ظهر فساد ما اطبق عليه كلمة
المحشين هنا من انهما قيدان لقوله لفظ اللفظ التقديرية كامرئ القيس فانه
مجموع في حال العلمية كلمة تحقيقا وكلمتان تقديرية على تقدير عدم العلمية
لما مر من انه لو لم يكن قوله تحقيقا او تقديرا قيدا لقوله دال بالوضع يخرج
عنه نحو امرئ القيس على تقدير عدم العلمية اذ المركبات لا وضع لها تحقيقا فاغتنم
ما انعمت عليك بعون الله قوله او منوي معه قوله عطف على قوله لفظ بتقدير
موصوف محذوف فالتقدير الكلمة لفظ او غير لفظ منوي مع اللفظ ودخل
بهذا التقييد الضماير الواجبة الاستتار كالفاعل في اضرب وخرج به الاعراب
المقدر في عيسى فانه غير لفظ منوي مع اللفظ لكنه غير مستقل قلت فلعل
ان الضماير الواجبة الاستتار داخلة في التعريف بقوله تحقيقا او تقديرا وان
الحركات والحروف الاعرابية خارجة بقيد الاستقلال قوله كذلك

اراد بقوله كذالك الاستقلال والدلالة المذكورتان فلا يشمل الحقيقي والتقديري خلافا
للمحشيين اذ قد نص ابن مالك في شرح التسهيل ان مراده بقوله كلمة ما ذكرناه ولا
يطلق على غيرها اه اورد على هذه العبارة بوجهين الاول انها مخالفة لما ذكرنا آنفا
من ان القول يطلق على الراي والاعتقاد لان الراي والاعتقاد غير الثلثة و
الثاني انه يلزم ان يكون المركبات الاربعة الغير الكلامية خارجة عن الاقسام الثلاثة
فلا يكون القول يطلق عليها لنصه في عدم التجاوز عنها وهو باطل لان القول يطلق
على هذه المركبات نص والجواب عن الاول من وجوه اما اولها ان اطلاقه على الراي والاعتقاد
بحسب اللغة وعدم اطلاقه على غير الثلثة بحسب الاصطلاح اذ الاطلاق عليها
انما هو في الاصطلاح فتغاير محلي الاثبات والنفي وثانيها ان هذا الحصر اضافي
لا حقيقي والمعنى لا يطلق على غيرها من الدوال الاربع وامثالها فاطلاقه
على الراي والاعتقاد غير داخل في الحصر وثالثها ان كل حصر يقع في الكلام انما يكون
بالنسبة الى الجنس المحصور فيه وفيما نحن فيه لما كان الكلام والكلم والكلمة من جنس
الالفاظ فيكون المراد بغيرها ما كان من جنس الالفاظ فلا يشمل الراي والاعتقاد
لانهما ليسا من جنس الالفاظ بل الامور الذهنية والجواب عن الثاني ان المراد
بالكلمة ما ليس بكلام وبالكلام ما ليس بكلمة وبالكلم ما ليس بكلام او كلمة فدخل
المركبات تحت الاقسام الثلثة قوله اي يقصد كثيرا قوله الغرض من هذا التفسير دفع
الاعتراض الوارد على ظاهر عبارة المصنف وتقريره ان الظاهر من العبارة ان اطلاقه
الكلمة وارادة الكلام قليل كما نص عليه ابن هشام اذا دخل في المضارع يفيد لان لفظة قد
التقليل مع انه باطل لان الاطلاق المذكور شائع كثير ودفعه الدافع ان لفظة قد
ههنا للتكثير على خلاف الغالب كما في قوله قد نرى تقلب وجهك وقوله تعالى قد يعلم
الله المعوقين قوله في اللغة لا في الاصطلاح اشارة الى ان ذالك الاطلاق في

اللغة

في اللغة لا في اصطلاح النحاة، ففي الاصطلاح لا يطلق الكلمة على الكلام لا قليلا ولا كثيرا
قوله فتأمل فيه يجوز ان يكون وجهه ان المجتهد لا يناسب له طرح مذهبه واخذ خلافه وان
يكون اشارة الى ان المص لو قال حرف وان كان يشمل الاضافة لكنه لم يكن ليشمل الاضافة
اللفظية والجر بالتبعية وان يكون عدم ذكره الحرف الجر لضرورة الشعر ويحتمل وجوها اخر
قوله وكذا نون التنوين خرج عن هذا التعريف اذن على قول من وقف عليها بالنون
اي الصلاحية لان يناديه قوله الغرض من هذا التفسير الرد على صاحب اللباب حيث عد
من الخواص دخول حرف النداء ووجه الرد ان دخول حرف النداء ليس من خواص الاسم
لان يا خاصة من حروف النداء قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم حرفا كان او فعلا
والاول نحو يا ليت قومي يعلمون ويا ليت الشباب لنا يعود والثاني نحو الا يا اسجدوا
لله على قراءة الكسائي فانه يقف على يا ويبتدئ اسجدوا ولو كان المراد الصلاحية
مثل لان يناديه فلا يسلم اذ تقدير المنادى في كل ما ذكر ممكن يا قوم ليت ويا هؤلاء
اسجدوا فتامل ويا ان الموصولة الخ الغرض من هذا الكلام الاشارة الى فائدة
تقييد كلام المص بقوله المعرف وبيان الفائدة انه لاخراج اللام الموصولة اذ سيأتي
ان اللام الموصولة ليست من خواص الاسم اذ تدخل على المضارع اختيارا عند المص واضطرارا
عند الجمهور مثل قول الشاعر وما انت بالحكم الترضى حكومته ولم يتعرض للاشارة الى اللام
الاستغراقية مع انها ايض خارجة بقيد المعرفة لانها نادرة في الاستعمال حتى قطع بعض الفضلاء
بعدم وقوعه قوله اي الاسناد اليه الغرض من هذا التفسير الاشارة الى ان لفظه مع
في قول المص ليس اسم مفعول حتى يرد عليه الاعتراض بان الفعل ايض مسند فلا يصلح كونه خاصة
للاسم بل مصدر مبني للفاعل متعد الى المفعول الاول بالنفس والى الثاني بحرف الجر بقرينة
ان المص في صدد بيان خواص الاسم والمصدر المبني يعمل عمل فعله بالاجماع قوله بكل من هذه
الامور الخ الغرض من هذا الكلام دفع ما عسى ان يورد على ظاهر عبارة المص من ان الاسم يعرف بناء

بجميع هذه الامور اذ هو الظاهر من تعليم المتعلق اعني قوله بالجر وما عطف عليه وهو باطل لخروج اكثر انواع الاسم نحو الضماير واسماء الموصولات والمعرف باللام التعريف والمضاف والمضاف اليه والتوابع المنادي واسماء الافعال فان شيئاً منها لا يقبل جميع العلامات من حيث هي وجاء الدفع ان ليس المراد ان يقبل الاسم جميع العلامات المذكورة حتى يرد ما ذكرت بل المراد ان يقبل الاسم بمعناه عن بعض بقبوله شيئاً من العلامات المذكورة واحداً منها او ازيد وكل من المذكورات يقبل شيئاً من العلامات المذكورة حتى اسم الفعل فانه يقبل تنوين التنكير كما سياتي في بابه قوله لاختصاصها الخ والدليل على الاختصاص اتفاق اهل اللسان على ذلك بحسب الاستعمال قوله بسم الله الخ التمثيل بالبسملة مشعر بان وجه التامل لسابق هو الوجه الثاني من الوجوه اللتي ذكرناها قوله بمعنى طلب سكوت ما في اي شيء بد لفظة ما وهي نكرة تامة هنا وهذا الكلام اشارة الى ان التنوين في اسماء الافعال تنوين التنكير فاسم الفعل اذا لحق به التنوين كان منكراً واذا لم يلحق به التنوين كان معرفة قوله وحينئذ وكل جوار الخ انما مثل لتنوين العوض ثلثة امثلة للاشارة الى ان المعوض عنه يكون جملة كحينئذ فان الاصل اذ كان كذا ويكون مفرداً ككل فان الاصل فيه كل ذلك ويكون حرفاً واحداً او تنويناً او حركة على الخلاف الذي سياتي في بحث غير المنصرف كجوار قوله واستغفر الخ الاولى التمثيل بقول السائل والمجيب من امبر فقط وذلك لما قال الزجاجي في حواشيه على ديوان الادب قبيلة حمير تقلبون اللام ميماً اذا كانت مظهرة كالحديث المروي من قوله صلى الله عليه وآله حيث سئله رجل من القبيلة امن امبر امصيام في امسفر ليس من امبر امصيام في امسفر الا ان الرواة يعني رواة هذا الحديث ابدلوا في الصوم والسفر وابقوا الابدال في البر فقط ونص عليه بعض المتاخرين قوله نحو الام على الوم الخ ورواه في اللباب هكذا الام على لو ولو كنت عالماً اهل مج

بنر

باذيال لو لم تفئني اوائله وانما قال نحو الامر على ولم يدخل فيه قول ابي الدقيش شد الحمل
والضبون السنور الذكر . ولتسمع بالمعيدي الخ . قال الجوهري معيدي تصغير معدي
بفتح الميم والعين منسوب الى معد بتشديد الدال خففت الدال في معيدي استثقالا
للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير وهذا مثل يضرب للرجل الذي له صيت وذكر
في الناس فاذا رايته لم يكن كما سمعته وقال ابن السكيت تسمع بالمعيدي لا ان تراه وكان
تاويله تاويل امر كانه قال اسمع به ولا تره انتهى كلامه مع توضيح قال في حواشي اللباب
قاله في الاصل منذر بن ماء السماء لشقة بن ضمرة بن جابر وكان يسمع به ويعجبه ما
ينقل عنه فلما راه قال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فارسلها مثلا . وحذف ان المسبك
الخ . والذي حسن حذف ان المصدرية دلالة قوله من ان تراه عليه وظهورها
في بعض الاحيان حكاه الكسائي وغيره . ثم اخذ . اي شرع في علامة الفعل
الفاعل . فان قلت التقييد بالفاعل مخل بالعبارة لاستلزامه الدور لان معرفة الفعل
وتمييزه موقوفة على معرفة الفاعل لان اضافة التاء الى الفاعل بيانية ومعرفة الفاعل
وتمييزه موقوفة على معرفة الفعل لاخذ الشارح الفعل كما سياتي في تعريف الفاعل
هو دور صريح قلنا الجواب عنه من وجوه الاول ان ذكر خواص الفعل التي يمتاز الغرض
بها عن قسيميه لا لتعريفه حتى يلزم الدور فافهم والثاني ان معرفة الفاعل ليست موقوفة
على معرفة الفعل المميز بتاء الفاعل بل بنون التاكيد وياء المخاطبة والثالث ان معرفة الفعل
ليست موقوفة على معرفة تاء الفاعل فقط حتى يلزم الدور بل موقوفة على معرفة
جميع الخواص والرابع ان معرفة الفاعل وان كانت موقوفة على معرفة الفعل لكن الفعل
ليس معرفته موقوفة على معرفة الفاعل المعرف بالفعل بل على فرد من افراده وعندنا لا
دور اصلا ومعرفة علية هذا القيد يدرك بالنظر الى المعنى هذا ووجه التقييد للتاء
بالفاعل تخلصها من الاشتراك الحاصل من المتن ظاهر . ومن توضا يوم الجمعة الخ
. الغرض من ايراد هذا المثال الرد على الكوفيين حيث قالوا بان نعم وبئس اسمان لا فعلان

بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول الشاعر والله ما هي بنعم الولد وقول آخر
وقد ما رأى المحبوبة على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير ووجه الرد أنهما يقبلان التاء
التاء الساكنة وهي من مختصات الفعل وإذا ثبت أنهما فعلان فما قول مستندهم
بأن الجار دخل على معمول محذوف في الكلام والتقدير بمقول فيه نعم الولد ومقول
فيه بئس العير هذا والتقدير في الحديث ومن توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ
الوضوء ونعمت الرخصة فحذف التمييز المفسر للفاعل المستتر ولا ورب
هولات جن مناص ومضيت ثمة قلت لا يعنيني وهات وتعال الغرض
من التمثيل بهما الرد على جار الله حيث زعم أن هات وتعال اسما فعلين للاوقات
بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل ووجه الرد أنهما فعلا أمر للمذكر بدليل قبولهما ما هو
من خواص الفعل وهي ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام مع دلالتهما
على الطلب وإنما قلنا بالكسر في الأول والفتح في الثاني لأنهما مبنيان على حذف حرف
العلة من آخرهما إذ المحذوف من هات الياء فكسروا ما قبلها كما في ارم والمحذوف من تعال
الألف ففتح ما قبلها كما في اخش ولا تقدم الخ الغرض من إيراد هذا الكلام
الرد على ما ذكره ابن جني من أن دخول التنوين في هذا البيت يكشف عن أن تنوين الترنم
ليس من مختصات الفعل والاسم لما دخل على الاسم في هذا البيت ووجه الرد أن هذا
البيت لما كان مخالفا للقاعدة المستنبطة من استقراء كلام الفصحاء ثبت
أنه شاذ ومخالف للقاعدة وضرورة شعرية سوى الاسم والفعل
الغرض من إيراد ضمير التثنية باسمي اللفظ الإشارة إلى دخول نحو شتان وهيهات
فإن الأول اسم والثاني فعل مع أنهما لا يقبلان شيئا من العلامات المذكورة لهما اللتين قد سبقت
ولكنهما داخلان تحت حد الاسم والفعل هكذا افهم المقام ولا بناء في هذا الخ
الغرض من إيراد هذه العبارة دفع إيراد عسى أن يورده بعض الواردين على المصنف
ولتقرير أن الحكم باشتراك هل هنا مناف لما سيأتي في باب الاشتغال من الحكم باختصاصه

هل بالفعل ولذا وجب نصب الاسم هناك نحو هل بكراً أفارقته وحاصل الكلام ان ما بعد
هل اما جملة فعلية او اسمية فان كان الاول فهو مختص بدخوله على الفعل لفظا او تقديراً
وان كان الثاني فهو مشترك بين الاسم وهو المقصود فان قلت ما معنى اشتراكه اذا دخل
على الاسم بين الاسم والفعل بل يجب ان يكون مختصا بالاسم ح قلت معناه انه ح
له جهتان جهة اختصاص بالاسم لان المذكور بعده ليس الا الاسم وجهة اختصاص بالفعل
لان هل بمعنى قد في الاصل وهي من خواص الفعل [illegible] من اختصاصه بالفعل [illegible] اي
من اختصاص هل بالدخول على الفعل لفظا نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر او
تقديرا نحو هل زيدا ضربته اذ التقدير هل ضربت زيدا [illegible] تنقسم الى ثلثة اقسام
فان قلت لم يقل الفعل اما مضارع واما ماض واما امر مع انه حينئذ اخصر قلت للاشارة
الى اختيار مذهب البصريين من ان اقسام الفعل ثلثة وطرح مذهب الكوفيين من ان
اقسام الفعل اثنان الماضي والمضارع واما الامر فهو مقتطع عندهم من المضارع المجزوم باللام
وقالوا الانقسام الى الثلثة بحسب اللفظ لا المعنى [illegible] ولا خلاف في الثالث
اي الاختلاف في اعراب الثالث اي الامر بالصيغة وبنائه وهذا الاختلاف مستلزم
للاختلاف في وجوده فكل من قال باعرابه قال بانه مقتطع من المضارع وكل من
قال ببنائه قال بانه قسم ثالث وتفصيل الكلام في هذا المقام انهم اتفقوا جميعهم
على ان الامر باللام معرب مجزوم باللام في الامر بالصيغة نحو اضرب هل هو معرب او
مبني ذهب جمهور البصريين الى الثاني ووافقهم صاحب اللب والملخص فيما بني وهو التحقيق
وذهب الكوفيون وبعض البصريين الى الاول وهو الذي اختاره صاحب المغني ولنا
ان الاصل في الافعال البناء لعدم كونها محلا لطريان المعاني المختلفة المقتضية
للاعراب واما اعراب المضارع فعلى خلاف الاصل فتدبر واستدل الكوفيون بادلة
متعددة الاول ان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف والثاني ان الامر بالصيغة
اخو النهي وقد دل عليه بالحرف فيجب في الامر ايضا والثالث ان الفعل انما

وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا وخبرا خارج عن مقصوده والرابع انهم قد اطلقوا
بناء الاصل كقول الشاعر لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فلتفرحوا
بالتاء وفي الحديث لتأخذوا مصافكم والخامس انك تقول اغز واخش وارم واضرب و
اضربا واضربوا كما تقول في الجزم والسادس ان البناء لم يعهد كونه بالحذف والسابع ان المحققين
على ان الانشاء افعال مجردة عن الزمان كبعت واشتريت وقبلت واجابوا عن كونها مع
ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم
لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل عليك واذا ادعي ان اصل قم لتقم كان الدال
على الانشاء هو اللام لا الفعل والجواب عن الاول ان الماضوية معنى فحقها ان تؤدى
بالحروف وبان كل معنى لم يجب ان يوضع لفظ له فان الاشارة معنى ولم يوضع لها لفظ
وعن الثاني اولا بانه ليس في الكلام نفي باللام ونفي بالصيغة بخلاف الامر فافهم
وثانيا ان المقتضي للاعراب موجود في النهي وهو حروف المضارعة بخلاف نحو اضرب
وعن الثالث ان اضرب بنى وضع لتقييد الحدث وهو الضرب بالزمان المحصل دون
زمان الحال فلا دخل لنا بالخبر والامر وعن الرابع بان المسموعات كلها على خلاف القياس
وشاذة لا تصلح لاثبات مذهب واختراع رأي وعن الخامس بانه للفرق بين المعرب
المقدر اعرابه نحو يخشى وبين المبني قاله الرضي وعن السادس ان المبني على حذف الاخر
سيأتي تفصيل الشارح به وعن السابع بان افعال الانشاء الخارجة عن الزمان انما
هي صيغ العقود حيث خرجت عن المعنى الماضي وبان الكلام انما هو في فعل الامر لا في الانشاء
المقابل للخبر فتأمل في هذا المقام قوله وعامضي الافعال بالتاء مز فان قلت سيأتي التصريح
الشارح بان المفرد المضاف يعم فيفهم ح من العبارة ان جميع الافعال الماضية بالتاء
مع انه باطل اذ من الافعال الماضية ما لا يقبل التاء المذكورة نحو افعل في التعجب
وما عدا وما خلا في الاستثناء وحبذا في المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل شيئا
من احدى التائين قلت الجواب ان عدم قبولها لاحدى التائين عارض لها من استعمالها

في التعجب والاستثناء والمدح والذم افعال جامدة ذاتية لقول النائبين فالعبرة بالاصل هذا باب شرح الكلام

٣١

قوله وتمتى بناءات الخ قوله والمشار اليه هو ممتاز الماضي مطلقا سواء كان تاء الفاعل او

تاء الساكنة والغرض من ايراد قول المص وتقليله دفع ايراد عسى ان يورد على عبارة المتن

وتقريره ان لفظ من الماضي هو ما فيه معنى الماضي لانه الاغلب فلو كان بمعنى

المضارع فهو لا يميز بها وهو باطل لانك تقول ان ضربت ضربت فان ضربت فهو

ضربت ووجه الدفع ان المراد والمعنى بمميز الماضي هنا علامة من صفته ان تختص الفعل

الذي وضع وضع الماضي اي كان وضعه بطريق وضع الماضي وان كان مستقبلا

بحسب المعنى كما اذا دخله بعض اداة الشرط كما مثلت سابقا وليس المراد الموضوع

للماضي الذي كان فيه معنى المضي فقط قوله مما يقبلها قوله الغرض من هذا التقدير

دفع اعتراض يرد على ظاهر عبارة المص وتقريره ان اضافة الفعل الى الامر تفيد العموم

فيكون المعنى وسم بالنون كل فعل امر وهو باطل اذ من الفعل الامر ما لا يقبل النون

كهب وتعلم ووجه الدفع ان هذا الحكم بالنسبة الى فعل امر يقبل النون فالا يقبله فهو ما

عزبت هذا الحكم لكن لشكل قلته نحو هب وكونه امرا اي فهم الامر قوله الغرض

من هذا التفسير امران الاول دفع دور وارد في المقام وتقريره ان معرفة فعل الامر

معلقة على معرفة كونه امرا وكونه امرا معرفته متوقفة على معرفة فعل الامر

وهذا دور باطل وقد تقرر بان معرفة فعل الامر متوقفة على فهم الامرية ولا يفهم

الامرية الا من الامر وهذا ايضا دور باطل وفيه وهن ووجه الدفع ان المراد بالامر

الامرية واليه اشار بقوله بمعنى طلب ايجاد الشيء فمعنى العبارة ان اسم فعل الامر

ان فهم طلب ايجاد الشيء منه وانما طلب ايجاد الشيء فغير متوقف على فعل الامر

اذ اسم الفعل كذلك والثاني دفع الاعتراض الوارد على ظاهر عبارة المص وتقريره

ان المص جعل المعنى والمبناء الامر وهو باطل لان الامر لا يكون اسم فعل هو محل

النون فبطل قوله ان لم يك للنون محل الخ ووجه الدفع ان المراد بالامر

باب المعرب والمبني

لتبين تعلق الامر بالمفهم الامر اي شيء كان فيتم المقصود الاسم منه معرب ومبني انما
جعل التقسيم للاسم اشارة الى المحتاج اليه والمقصود بالذات انما هو اعراب الاسم وبناءه لانه
ن . جار على الاصل ن اذ الاصل في الاسم الاعراب وان شئت ان تكشف القناع عن وجه
ابكار هذا المرام فاستمع لما نتلو عليك لقوم يعقلوا اعلم ان من صنع الله الذي اتقن كل شيء
انه خلق ما سواه محتاجا مفتاقا ومنها الكلم التي هي موضوع علم النحو فانها تحتاج الى التمييز
من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طاريء احدهما
على الاخر كمعاني الكلم المشتركة نحو العين في الطهر والحيض وضرب في لتابير المعروف
والسير وكذا جميع امثال المثال وعن عيني من قال باشتراكهما فتأمل هنا لا يلزمه العلامة عنده
المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الاخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعا كان
او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يحتاج الى التمييز فيضع العلامة لاحدهما و
ثانيهما ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرء احدهما او واحد منها على الاخر او الاخر
وهذا على ضربين احدهما ان يكون الطاريء لازما للكلمة فلا بد من علامة مميزة له
من المطروء عليه ومن ثم احتاج المجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطاريء الغير
اللازم للكلمة لا يلزم له ان يطلب اخص العلامة بل قد يغير له صيغة الكلمة كما
في التصغير وجمع المكسر وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كاحد حروف الكلمة
كما في المثنى والمجموع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف وقد يكون كلمة اخرى مستقلة
كالوصف والمضاف اليه وثانيهما ان يكون طريان المعنى لازما للكلمة وهذا ايضا على ضربين
احدهما ان يكون المعنى الطاريء واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره
فلا حاجة الى العلامة لعدم الالتباس وثانيهما ان يكون الطاريء اللازم احد
الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ح ان يطلب له اخص علامة تمكن لازمة
بلزوم الطاريء ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي هي طارئة ذا الى المعنى
كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج منهما الى العلامة غير لازم لهما

مختص

بخلاف ما اخر منه فانه لازم فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى لئن يكون ما طرأ من المعنى
كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناه الطارئ وهذا المعنى انما يكون في الاسم
لانه لعدم وقوعه في الكلام لابد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة في الكلام او كونه فضلة
فجعل علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف والحركات فجعل في بعضها حروف المد
وفي بعضها حركاته واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء بل معانيها طارئة على معاني
الفاظ اخر واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر واما اعراب بعض
المضارع فسيجيء وجهه فبهذا التقرير ظهر ان الاصل في الاسم الاعراب دون الافعال
والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فاذا وجدت منها مبنيا فاطلب للبناء علة هذا
ما اشتهر عند كل حقير وجليل والله بتوفيقه هو يهدي به السبيل قوله وبعضه الاخر
اقول الغرض من التقييد بلفظ الاخر وجوه الاول الرد على من قال بثبوت الواسطة
بين المعرب والمبني مثل المضاف الى ياء المتكلم والمنادى المفرد المعرفة على قول
ووجه الرد ان الاستقراء قائم على انحصار الاسم في المعرب والمبني واما المضاف
الى ياء المتكلم فسيأتي في بابه انه معرب تقديرا وكذا المنادى المفرد المعرفة
والثاني الرد على بعض الشراح حيث اورد على المتن ان كلامه يوهم الواسطة بين
المعرب والمبني اذ ظاهر كلامه ان الاسم بعضه معرب وبعضه مبني وبعضه
ليس بمعرب ولا مبني ووجه الرد ان السكوت في معرض البيان يفيد الحصر نظير قوله
تعالى فمنهم شقي وسعيد الثالث الاشارة الى ان الاعراب مغاير للبناء ذاتا فلا
يجتمع معه في محل واحد من جهة واحدة ولا يضر الاجتماع اذا اختلف الجهتان نحو
هذا زيد الذي في الدار اكرمته ووجه الاشارة ما يتبادر من لفظ الاخر من
المغايرة الذاتية قوله على خلاف الاصل اقول فان قلت لا نسلم ان الاصل في كل اسم ان
يكون معربا وان كل اسم كان مبنيا فعلى خلاف الاصل اذ قد صرح المحقق الرضي
انه قد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان احدهما اسماء الاصوات

فانّ الواضع لم يضعها الّا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات وثانيها اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي اللّتي ليست بكلم قلت الجواب عنه من وجهين الاول ان المحقق جرى في شرحه على طريقة ابن الحاجب فانّه اخذ التركيب في تعريف المعرب فما لم يتركّب الاسم لا يتحقق فيه الاعراب واما على طريقة المص فهو داخلة في المبني ومن شانها ان تكون معربة فافهم ذالك ، والثاني انّ قواعد النحو اغلبية لا غلبة الاستعمالات ومستنبطة منها ولا يجب ان تتحقق في كلّ الاستعمالات وعلى هذا فنقول اغلب الاسماء شواهد عليها معاني مختلفة وما خرج عن الغالب فلا يضرّ بالقاعدة الكليّة المستنبطة من اكثر الاستعمالات قوله وانّما يبنى الاسم قوله الحصر الذي اشار اليه فهم امّا من قوله لمة من الحروف حيث قدّم على متعلقه او من السكوت في معرض البيان قوله متعلق بقوله قوله اشارة الى وجه الحصر قوله لزومها للاضافة قوله اعلم ان النحاة جعلوا لزوم الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المعرب ومن مقتضيات الاعراب ووجهه ان الاضافة بمنزلة التنوين المنافي للبناء ولكن لمّا يكن بحيث يقوى بمحض الاضافة للمعارضة مع علّة البناء لقوّة العلّة وضعف المقتضي بالاضافة اليها مع ان الاتفاق قائم على انّ نحو خمسة عشرك غير معرب لم يجعل العارض للبناء الّا لزوم الاسم للاضافة اذ بواسطة هذا اللزوم يوكّد الاضافة فيعارض كما في اي الموصولة لتاكيد مشابهتها للحرف ولم يجعلوا لزوم الاضافة الى الجملة من خواص الاسم المعرب ومن المقتضيات لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ المضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر المنسبك منها فاغتنم ذالك قوله في ما اليه قوله الظ انه بالهمزات على وزن اجال جمع اجل وذالك جمع امل وهو الشرح الذي كتبه ابن الحاجب قوله بامله للكافية شرح ظريف قوله وتقريبه قوله لتبين الخ قوله اي تقرّب لشبه الواقع بالحرف الاسم قوله اي بالحرف الذي لتبين بينه وبين الاسم مناسبة اصله الّا في الجنس الاعم وهو

كونه كلمة

نعلم بانی مجهول عاری / ولا یوصف ... / فحمل العاری في الثنايا / فعاد ... عار

كونه كل واحد كلمة (قوله) الا في الجنس الاعم (قوله) اعترض عليه بوجهين الاول انا لا نسلم
ان الكلمة جنس كيف وقد استدل الامام الرازي على نفي جنسيتها بانها لو كانت جنسا لوجب ان يكون
امتياز كل واحد من انواعه من الآخر بفصل وجودي اذ لا يحتمل الشيء الا بالامر الذاتي وليس كذلك
لتحديدهم الاسم بانه كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة و
الحرف بانه كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة وليس لا امتياز الا بالقيد العدمي
لا يكون ذاتيا بالبديهة والثاني ان توصيف الجنس بالاعم يدل على كونها اعلى وجنسا بعيدا
وهو باطل قطعا لان للفظ والصوت والمواد اعم واعلى منها بل هو جنس قريب اذ لا جنس تحتها
والجواب عن الاول ان المراد بالحد عند النحاة المعرف الجامع المانع سواء كان ذاتيا او لا و
عن الثاني انه لا دلالة للاعم على كونها الاعم منها حتى يلزم ان يكون جنسا عاليا بل غايته
ما يدل عليه هو عدم كونها جنسا قريبا والكلمة بالنسبة الى الانواع كذلك لانها اعم من
الكلمة الواقعة طرفا للاسناد التي هو جنس قريب للاسم والفعل (قوله) وهو كونه كلمة
(قوله) المبتدأ ضمير راجع الى الجنس الاعم لا الى المناسبة (قوله) وشبه الاسم بالفعل الخ
(قوله) توضيح هذا الكلام على ما اشار اليه المحقق الشريف في اول بحث الاستعارة من
شرح المفتاح في مثل هذا التركيب ان قوله شبه الاسم مبتدأ وخبره محذوف حسبما
يقتضيه المقام ولفظة الا من حروف الاستثناء ونحو لكن في مثال هذا المقام
عند البصريين وبمعنى سوى عند الكوفيين وتقدير الكلام ان شبه الاسم بالفعل وان كان
ذلك الشبه نوعا آخر مغايرا للاول حاصل او متحقق لكنه لا يوجب البناء وانما
يوجب البناء لو كان الفعل في البعد عن الاسم كالحرف لكنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف
ينتج فشبه الاسم بالفعل لا يوجب البناء لان هذا هو القاعدة في القياس الاستثنائي
الشرطي وحاصل معنى الكلام ان شبه الاسم بالفعل كان من الواجب ان يكون موجبا
للبناء كالشبه الحرفي لانهما وان كانا متغايرين خصوصا لكنهما متحدان جنسا لكن لما لم

يكن الفعل في البعد عن الاسم كالحرف لان الفعل يشابهه للاسم بقبل بعض علامات الاسم فضعف
كونه اصلا اصيلا في البناء بخلاف الحرف فانه لما لم يقبل شيئا من علامات الاسم كان قويا
في البناء فبالشبه الواحد به يصير الاسم مبنيا لكونه قويا متصلبا في البناء بخلاف
الفعل فانه لا يؤثر الشبه الواحد به في تقريبه والشبهان يوجبان منع بعض خواص الاسم
من الكسرة والتنوين اذ بالعرضيتين مع انضمام الاصل في الفعل البناء يقوى الشبه ان ح
بحيث يمنع بعض خواص الاسم ولذلك لشباهته بالفعل قوي الشبه ويصير الاسم
مبنيا كما في حذام وقطام وسيجي تفصيل ذلك الرمز في بحث غير المنصرف ان شاء الله تعالى
وحاصل الدليل ان المقصود من الشبه جعل المشبه كالمشبه به في احكامه وقوة
الشبه وضعفه يتفرع على رتبة المشبه به فكلما كان المشبه به اقوى في صفته
كان الشبه ايضا اقوى ومما نحن فيه لما كان الحرف مبنيا بلا خلاف فهو قوي في هذا الوصف
اي البناء بمكان يقرب منه ما يشبهه بشبه واحد والفعل لما لم يكن بناؤه في جميع انواعه
متفقا عليه اذ بعض انواعه وهو المضارع والامر على قول خرج عن اصله واعرب على
خلاف الاصل فضعف فلم يكن كالحرف بل يجب شباهتان لغير الانصراف وشباهات للبناء
هذا مما استخرجناه من الفوق الى الفعل فاحفظه وكن على نعم الله من الشاكرين قف كما
هو الاصل في وضع الحرف قف فان قلت ظاهر العبارة يدل على ان الشبه الوضعي منحصر
فيما كان موضوعا على اقل من ثلثة حروف التي هو الاصل في وضع الاسم وهو باطل اذ قد
صرح صاحب اللباب بنحو علي ومنذ ومذ والى اسماء مبنيات لشبهها الحروف بان
وضعها وضع الحرف قلت هذا النوع مستثنى من عموم ظاهر العبارة اذ من المتفق عليه
ان الاسم اذا كان على حروف الحرف مثل على اسما فانه شبيه بعلى حرفا فهو مبني بالوضع
اي الوضع المختص بهذا الاسم فافهم ذلك قف وهما التاء ونا قف فان قلت سوق العبارة
ان يؤدي كلا النظيرين بالالف فيقول التاء والتاء او بغير الالف فيقول تا ونا فالنكتة

بخلاف نا لسوى قلت لانه لو اداهما بالالف لتوهم الالتباس في اللفظ والكتابة بنون جمع
المؤنث مع ان لفظة نا موضوعة على حرفين ويجب ان يكون اما بالالف والاضافة فاداهما مع
بالالف بخلاف تا ولو اداهما بغير الالف لتوهم ان تاء الخطاب موضوعة على حرفين و
لو وضع على حرف واحد لا يصح للقاعدة التي صرح بها صاحب المغني من ان اللفظ اذا
كان موضوعا على حرفين او اكثر يلفظ على حسب لفظه وان كان على حرف واحد يجب ان
يلفظ به اما بالالف واللام فيقال التا والبا واللام والكاف او بالاضافة فيقال تا الفاعل
وبا الجر ولام الجر وكاف الخطاب وغلط ان تقول ت فاعل وب حرف جر ول حرف جر
وك حرف خطاب فاعلم ذلك قوله ونحو يد ودم اصله ثلاثة قوله الغرض من
ايراد هذا الكلام دفع اعتراض يرد على مناسبة الشبه الوضعي وتقريره انك قلت الشبه
الوضعي ان يكون الاسم موضوعا على حرف او حرفين ونحو يد ودم والاسماء الستة كلها
موضوع على حرفين مع انها معربة وحاصل الدفع انا لا نسلم انها موضوعة على حرفين
بل اصلها ثلاثة فان اصل يد يدي بسكون الدال واصل دم دمو بسكون الميم عند جمهور البصريين
وكذا اصل جميع اسماء الستة ثلاثة كما سيجيء في بابها قوله وكالشبه المعنوي قوله تقدير
قوله كالشبه في نظم الكلام للاشارة الى ان الشبه المعنوي شبه مستقل وليس من تتمة
شبه قوله لانه كالخطاب قوله اي في كونهما حضوريين وكونهما من المعاني الغير المستقلة
وقد وضع للخطاب الكاف فيستحق ان يوضع حرف للاشارة ايضا قوله واما اعرب ذان
وتان الخ قوله الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض مفروض كان قائلا يقول انك
قلت ان اسماء الاشارة مبنية للمشابهة المعنوية فما تقول في تثنية هذه الاسماء
نحو هذان وهاتان فان الشبه المذكور موجود فيهما مع انها معربة ودفعه
ان الشبه المذكور وان كان موجودا لكن عارضه ما يقتضي الاعراب وهو التثنية
التي هي من خصائص الاسماء فان قلت لا نسلم ان تثنية هذه الاسماء معربة بل مبنية كيف

ولنعم ما قيل

وقد صرح ذهب اليه اكثر النحاة بل ذان موضوع لتثنية المرفوع وذين موضوع لتثنية
المنصوب فلا يكون الاختلاف الذي تراه مستندا الى العامل بل الى الوضع قلت لا ريب ان
اختلاف اكثر افراد التثنية واغلبها بواسطة الاعراب بمعنى انه اختلاف اعرابي لا بنائي
ففي هذين الفردين يقع الشك في انه هل هذا الاختلاف الواقع فيهما بواسطة العامل حتى يكونان
معربين او بواسطة الوضع حتى يكونان مبنيين والمشكوك يحمل على الاعم الاغلب فيكون
الاختلاف الحاصل فيهما بواسطة العامل وكالشبه الاستعمالي نقد بالشبه
في نظم الكلام لما مر من انه للاشارة الى ان الشبه النيابتي شبه مستقل وليس من قسم
شيء كالافتقار بحيث بان يلزم الاسم الخ من طريق الحروف بحسب الاستعمال
ربطها بين الاسمين فمنها الافتقار الى ضميمة ومنها نيابتها عن الفعل بلا تأثر بهما كما
في هاء التنبيه والحروف التمني والترجي والتشبيه والمراد بالطريق الطريق المعهودة
بحسب الاستعمال اذ المراد بالشبه الاستعمالي ان يستعمل الاسم استعمال الحروف و
كون الحرف موضوعا على حرف او حرفين وان كان من طريق الحروف لكن ليس من طريق
المعهودة اي المعهودة بحسب الاستعمال ولا وبالذات بل فيهما ثانيا وبالعرض اي
بواسطة الوضع وكذا كون الحرف مهملا وان كان من طريق الحروف لكن ليس من طريق
المعهودة اذ المقصود منها ذلك بواسطة الوضع ولهذا ظهر انه لا يرد على قوله
بان يلزم الخ ان شبه الوضعي والاهمالي داخل في الاستعمالي لهذا التغيير والتعبير
باللزوم لغرض اطراد دليل البناء فتدبر لغرض في العمل الغرض من هذا
التقييد الطعن على من قال بان الشبه النيابتي ان ينوب الاسم عن الفعل
في المعنى والعمل معا او في المعنى فقط ووجه الطعن ان ما ذكرته مستلزم لان يكون
اسماء الافعال بمعنى الافعال انفسها لا بمعنى الفاظها وهو خلاف مذهب المصنف
اذ مذهب المصنف انها اسماء الالفاظ الافعال فتدبر بلا حصول تاثر تقدير

لفظ الحصول لفوائد الاولى دفع اعتراض عسى ان يرد على ظاهر عبارة المص وتقريره ان اللاتأثر اعم من تحصيل للاثاث وحصول للاتأثر ومن يرد على عموم ظاهر العبارة المصدر النائب عن فعله كسقيا ورعيا لانه يصدق عليه اسم ناب عن الفعل مع عدم تحصيله التأثر في شيء منه لان المصدر النائب لا يعمل على المشهور ووجه الدفع ان المراد ليس عدم تحصيل التأثر حتى يرد ما ذكرته بل انما المراد عدم حصول التأثر بقرينة ان هذا القيد لاخراج المصدر النائب والثانية رفع توهم ناشئ من كلام المص وبيانه ان المتبادر من اللاتأثر عدم وجود التأثر في اللفظ فيجوز ان يكون الاسم الذي هذا التشبه له كاسم الفعل متأثرا في المعنى وهو باطل لانه خلاف مذهب المص ووجه الدفع ان المراد باللاتأثر لا حصول التأثر فلا يجوز ان يكون متأثرا معنى لانه حصول تأثر المعنى والثالثة دفع دخل اورده بعض الشراح على المص وتقريره ان قول المص بلا تأثر مستلزم ذكره ان يكون جزء علة بناء اسماء الافعال عين المعلول في البناء لانه عبارة عن عدم التأثر اتفاقا وهو دور واذ وجود المعلول اي عدم التأثر الذي هو عبارة عن البناء موقوف على جزء العلة او عدم التأثر وعدم التأثر موقوف معرفته وفهمه على المعلول اذ لا يكون ذلك الا في البناء وهو واضح ووجه الدفع ان المراد بعدم التأثر في جزء العلة عدم حصول التأثر مطلقا اي لا لفظا ولا معنى وبعدم التأثر في المعلول عدم وجود التأثر اعم من ان يكون متأثرا معنى كما في نحو زيد والجمل اللتي لها محل من الاعراب او لا كالجمل اللتي ليس لها محل من الاعراب والحاصل ان عدم التأثر في جزء العلة لا يجامع مع الاعراب راسا والذي في المعلول يجامع معه كما سمعت والرابعة ان غرضه من هذا التقدير بيان مرجع الظرف اعني قوله فيه لئلا يتوهم تعلقه بالتأثر فافهم ذلك قوله تعالى
قوله الغرض من هذا التقييد دفع ما عسى ان يرد على ظاهر عبارة المص وتقريره ان التأثر

نكرة في سياق النفي فيعمّ كلّ تأنيث عرضيا وبناء فيصير المعنى وكناية عن الفعل بلا تأنيث اي تأنيث وهو بناء إذ الأسماء الافعال بعضها بتأنيث وبعضها بلا تأنيث كما في هيهات فانه يجوز فيه كسر التاء وفتحها وضمّها ووجه الدفع ان المراد بالتأنيث التأنيث بسبب العامل وهذا التأنيث الذي في هيهات ليس بسبب العامل بل بسبب خلاف اللغات فيه كما سيأتي نظيره في حيث قوله فانها عاملة اي يعمل افعالها غير معمولة على الارجح وخلاف الارجح قول من قال بانها مرفوعة المحل على الابتداء او منصوبة المحل وهو الخلاف للعوامل المعنوية وامّا العوامل اللفظية فادّعى ابن هشام في باب الاضافة في التوضيح الاتفاق على امتناع دخولها على اسماء الافعال وكافتقار له الافتقار اعمّ من ان يكون على سبيل الحقيقة كما في الموصول واذ وحيث او على سبيل التقدير والمجاز كما في قبل وبعد والجهات الست الى جملة اي مطلقا سواء كان معربا صورة كما في نحو الضارب ولا نحو الذي اكرمته وبان ان التقييد بالجملة مبني على مذهب من علم بناء الغايات اصلا كما في سبحان فانه من الاسماء اللازمة الاضافة والغالبة الاضافة على اختلاف القولين ان قلت قد صرّح المحققين من النحاة بان سبحان يستعمل مضافا وغير مضاف وعند متأخري النحاة قد تأكّد هذا الرأي حتى كاد لا يعرف الخلاف فيه فيكون افتقاره غير اصلي لانه كاشف عنه فذكره في عداد الافتقار الغير الاصلي هو المناسب قلت الافتقار الى المفرد اعمّ من ان يكون متأصّلا او غير متأصّل والمتأصّل نحو عند والغير المتأصّل نحو سبحان فذكره في محلّه فان قلت اذا كان الاضافة الى المفرد لا يوجب البناء فما وجه بناء قبل وبعد وشبههما قلت لو وجه فيه اما على مذهب الشارح فواضح لانه ليس فائدة بنائها اصلا واما نحو لدن ومع فلدليل خوف بناء في محلّه واما على مذهب المصنف الاضافة الى المفرد يوجب البناء اذا حذف المضاف اليه فكذا افتقاره الى ذلك المحذوف لا الاسماء اللازمة

وفي الحديث الانبياء مائة الف وعشرون الفا والرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر ... اول الرسل آدم ... وآخرهم محمد ... والرسول انسان ... من البشر ... لتبليغ ... اعمّ ... الرسل ...

الاضافة

الاضافة الى المفرد لا ينافي البناء مطلقا بل في بعض الاحيان وهو ما ذكرنا فان قلت الاضافة ترجح جانب الاعراب قلت لعرض قطع الاسم عن الاضافة وما يعارض البناء هو ما اذا كان المضاف اليه منكورا اذ هو القدر المتيقن واما الاصل فعدا ويقع بطر بان البناء او لا ينتفيد الشارح الافتقار بالجملة مبني على مذهبه هنا واعلم ان سبحان اسم مصدر سبّح بالتشديد او مصدر سبح بالتخفيف ان ثبت استعماله نظير غفران ولازم النصب على المصدرية قوله او افتقارا غيرها اصلها اي افتقارا غير افتقار الذي اصلي قوله وهو العارض قوله بمعنى عرض بحسب الاستعمال ولم يكن بحسب الوضع مفتقرا اليه كافتقار الفاعل الخ قوله انا اي بمثال الخ ليعرفك ان الافتقار الغير الاصلي اعم من ان يكون الى المفرد كما في افتقار الفاعل الى الفعل اذ الفعل بل الفاعل مفردا او الى الجملة كما في افتقار النكرة الى الجملة الصفة التي ترفع ابهامه فان الفاعل والنكرة بحسب الوضع غير مفتقران الى ما ذكرنا وانما هذا الافتقار بحسب الاستعمال قوله واعرب اللذان الخ قوله جواب لاعتراض مقدر كان المعترض يقول ان الموصول لما ثبت بناؤه بالشبه الافتقاري فما تقول في اللذان واللذين فانهما معربان مع ان علة البناء فيهما موجودة وحاصل الجواب ان العلة البانية عورضت بالتثنية التي هي من خصائص الاسماء فاعربا قوله من انواع الشبه الاهمالي قوله هذا الكلام اشارة الى ان انواع الشبه بدون الشبه الاهمالي ثلثة كما نص عليه ابن هشام في التوضيح بتعريب ان النيابة والافتقار قسمان من الشبه الاستعمالي ولذا لم يقيد لفظ الشبه في الافتقاري كما قيد في المعنوي لا للتعلق فانها مبنية قوله خلافا لمن منع الاعراب والبناء معا فيهما ولمن قال بانها غير منصرفة قوله لان المبني محصورا قوله اي المبني منحصر في انواع والفاظ محصورة وهي الحروف والامر بالصيغة على الاصح والفعل المضارع المتصل به النونان واسماء الافعال واسماء الاصوات والاسماء المعدودة والاعداد المسرودة والمضمرات والموصولات واسماء الاشارة والمحكيات والمركبات والكنايات ونحو الآن والغاية وما بني على فعال وما تضمن معنى الاستفهام والشرط وما لزم فيه الاضافة

الى الجملة وما كان على وضع الحرف فهذه هي انواع المبنيات لا يتجاوزها وافراد هذه الانواع
ايضا محصورة غالبا بخلاف افراد انواع المعربات فانها لا يمكن تعدادها لعدم الامكان
الاحاطة بجميع الاسماء الموضوعة في لغة العرب قوله الاول على السكون الخ اقول فلما
تم الكلام في بناء فعل الامر في اول تقسيم الافعال فارجع قوله لشبهه بالاسم اقول خلافا
للكوفيين حيث قالوا بان المضارع معرب اصالة كالاسم قوله في اعتوار المعاني اقول
الاظهر ان يقول معان مختلفة والمراد بالمعاني الاشتراك او الشياع والتخصيص او
الحال والاستقبال وكونه مدخولا للام الابتداء وكونه موازنا للاسم الفاعل في الموزونة
في الحركات والسكنات ووقوعه صفة وخبرا وحالا وصلة فلهذه المذكورات شابه
الاسم اتم مشابهة لاشتراكه مع الاسم ح فيما هو من خواصه فان قلت اذا عتور المعاني
الفعل المضارع هذه المعاني المذكورة فيجب ان يكون معربا اصالة لانه ح كالاسم
في اعتوار المعاني المختلفة وقد حكموا بكون الاسم اصلا فيجب ان يكون الفعل ايضا
اصلا قلت فرق بين المضارع والاسم وذلك لان المعاني المعتورة على الاسم هي الفاعلية
والمفعولية والاضافة وهي تقتضي الاعراب بخلاف المعاني المعتورة على المضارع
فانها لا تقتضي الاعراب وهو واضح فان الاسم واجب لرفع الالتباس الحاصل بوقوع الاسم الاعراب في
فاعلا او مفعولا او مضافا اليه بخلاف المضارع فانه لا لبس فيه يرفع بالاعراب وانما
اعرب لوجود المشابهة التامة بما مر فان قلت ان القائل باعراب المضارع لا يقول باعرابه
للمعاني المذكورة بل لورود معان تقتضي الاعراب في بعض الاستعمالات وذلك نحو
قولك لا تضرب فرفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي
ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للظرف
وجزمه على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب يظلم دليل على كونها
للسببية ورفعه دليل على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر

للعز

وينبني على كونها لام كي ولام الجحود وتبيين المعنى بكلٍّ من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما
لا يلتبس فيه معنى بمعنى وان كان المواضع الملتبسة اكثر وله نظير يعني فلا فرق على هذا بين الاسم و
المضارع في التوارد عليهما بمعان مختلفة مقتضية للاعراب فيجب ان يكون المضارع ايضا
اصلا في الاعراب قلت الحركات المذكورة من حيث هي غير مميزة بل دالة على عوامل فقد
ثلث العوامل هي المقتضية لتمييز تلك المعاني بعضها عن بعض فلم يكن كالمعاني المعتورة على الاسماء
فان الاعراب هو المميز لتلك المعاني فالتمييز بالعوامل كالتمييز بالصيغ بخلاف الاسماء
فان التمييز فيها بنفس الاعراب ولهذا التحقيق ظهر ان المعرب من الافعال يجب ان يكون هو
المضارع لا غيره انتهى فانه حج الخ قال وقيل المضارع مع التنوين معرب مطلقا قال لانهما
يسويان الخ قال اذ الاصل في الفعل البناء والاصل في البناء السكون انتهى وعروض الحركة
قال اذ الحركة البنائية في الماضي عارضة بواسطة المضارعة للاسم انتهى وجوبا قال
قيد للاستحقاق على ما هو الظ وفيه رد على من قال ان الاستحقاق لا يستلزم الوجوب الذي
هو المطلق انتهى وحولت بقولها الخ قال الغرض من هذا الكلام دفع دفع اعتراض مفروض
كان معترضا يقول انك قد اثبتّ ان الحروف كلها مبنية مع انا نجد بعض الحروف
معربا فان ليت في هذا المثال مبتداء خبره جملة يحتلها المحزون ووجه الدفع ان
ليت ههنا مجردة من المعنى الحرفي وجعل اسما لذلك اللفظ وهو معرب على صحيح ويحكي
على قول ويجوز صرفه ان اولته باللفظ وعدم الصرف بتاويل اللفظة او الكلمة
لتحقق العلتين فيه التانيث والعلمية باعتبار انه جعل علما للفظ بعينه غير متناول
لغيره وذلك كقولك ليت حرف تمنٍّ وانّ ينصب ويرفع ولو حرف شرط يلتبس للوا
وقد سبق نظير ذلك فارجع اليه وحينئذ الى معنى الخ قال اشارة الى الفرق بين الكلمة
اذا يسمى بها غير اللفظ نحو انا لطّ شرا وضرب وشمر وبينها اذا يسمى بها نفس اللفظ نحو قولك
انّ ينصب ويرفع فانّ في الاول لم يراع المعنى الاصلي بخلاف الثاني لانك تراعي

معناها فيه مرفوعه فلك في نحو ان تنصب وترفع نظرا الى معناه الاصلي قوله بدليل الخ
اشارة الى ان كونها اسما خالصا محل اشكال وغموض حتى كنا نحتاج في اثبات ذلك
الى الاثار والشواهد حيث لم يدخل في هذا المثال على الاسم مع انه مقتضاه قوله في
غير الالف اشارة الى انه لا خلاف في ان الابتداء بالساكن في الالف متعذر قوله
وجير قال ابن هشام جير بالبناء على الكسر على اصل التقاء الساكنين كامس وبالفتح
للتخفيف كاين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا فيكون مصدرا وظرفا قوله
لشبهها بقبل وبعد قوله وجه الشبه بينهما ان حيث وان كان في اللفظ مضافا الى الجملة لكنه
لما كان على خلاف الاصل فحقيقة المضاف اليه هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة
فكان كالغايات في ان المضاف اليه محذوف قوله واجل قوله هو ليكون للازم حرف جواب
بمعنى نعم قوله مما مثلته قوله اي من جميع ما مثلت به اصالة مبنيا وحكاية عن البعض
فان تمثيل البعض من حيث انه وقع في شرح هذا وفي ذلك تغليب قوله لا يكون في الفعل
قوله ولا في الحرف الآخر قوله وفيه نقل قوله وجه النظر ان المعتبر عند اكثر القوم في
الاعراب والبناء الاصل دون العارض وتشويش وردّ معلّلا قلت يمكن ان يمثّل للفعل المبني
على الكسر بالمضارع المخاطبة او الامر المتصل به نون التاكيد نحو اخشينّ وتخشينّ واضربنّ
وتضربنّ وللفعل المبني على الضم بالفعل الماضي اذا اتصل به واو الجمع نحو ضربوا فانه
مبني على الضم بالاتفاق قوله هذا قوله اي خذ الان الذي ذكرنا فالهاء اسم فعل وذا
اسم اشارة قوله ان الاعراب قوله انما سمي الاعراب به لازالته الفساد الحاصل بواسطة
توارد المعاني المختلفة من عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب قوله ما جيء به
قوله قيل هذا التعريف غير شامل للاعراب التقديري والا لزم التقدير وقوله من
حركة بيان لما الا المقتضي والا لزم تبيين الشيء بنفسه قلت المراد ما جيء به تحقيقا
او تقديرا لبيان مقتضى العامل اي الفاعلية والمفعولية والاضافة اي اعم من ان يكون

قوله علم ان
قال السكاكي في المفتاح ... ان
دعوى امتناع الاستثناء ... ممنوع
وسم وقف الى ... والتثنية تبين
اللهم الا اذا حسنت عن الاستثناء
والنون ... عليه وقلب الطبع
... ولهذا ... لغة ... ذلك له
ان يسكن ... صح
صح

٤٢١

اثرها في للفظ او المقدر فلا دور وبه ظهر ان المقتضي عن الحركة والحرف والسكون اللتي هي
الاعراب فالدليل على المط الثاني باطل وان كان مدعاه حقا [illegible] في هذه العبارة قلب [illegible] لا
يخفى على المطلع بقواعد البلغاء ان من قاعدتهم المطردة ان يدخلوا باء الجر في المقصور على
لا المقصور عليه فلا قلب في العبارة او نقول التخصيص بمعنى التفريد بقرينة خصصته
بالذكر اي فردته فلا يفهم القصر بحسب العرف [illegible] وهنا تبين ان [illegible] الغرض من ايراد
هذا الكلام دفع اعتراض بعض الشراح حيث اعترض على المص بان ذكر الجر هنا مع ما ذكره
سابقا في خواص الاسم تكرار لا طائل تحته اذ مفاد المقامين ان الجر مختص بالاسم اي لا يتميز
به عن غيره ووجه الدفع ان المقصود بالذات من ذكر الجر هنا بيان ان اي انواع
الاعراب خاص بالاسم والمقصود بالذات من ذكره فيما سبق بيان تعريف الاسم وتمييزه
ولا اعتناء بالذكر والقصد التبعي [illegible] فلا يجزم الاسم الخ [illegible] فان قلت بين لي وجه
اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل واشتراك الرفع والنصب بينهما فاني في عويل من
ذلك قلت اما اختصاص الجر بالاسم فلانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب
حركاته الثلث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها فخصوه بالا يكون
معمول الفعل وهو الجر ليمتاز به عن فرعه واما اختصاص الجزم بالمضارع فلان المضارع
وان ضارع الاسم لكن لما يقع موقعا لا يصلح للاسم اصلا نحو لم يضرب ولما يضرب
فلذلك قصدوا ان لا يكون في الاسم ما هو الجزم لما انه اي الجزم لا يناسب الاسم
حيث يفضي هنالك الى عدمه غالبا لوجود التنوين فيه غالبا واما اشتراك الرفع والنصب
بين الاسم والفعل ففي الاسم لان الرفع مناسب للفاعل والنصب للمفعول وفي المضارع
فلان مراتب المضارعة تقتضي استحقاقه اقوى وجوه الاعراب اي الرفع ووقوعه موقعا اقوى صح
لا يصلح للاسم الا بانضمام ما يفضله الى تقدير الاسم تقتضي اعرابا بين بين اي النصب هذا
لباب الكلام فاقتن الفكر في هذا المقام [illegible] وفيه لغات [illegible] كلها عشرة لا الجر
النقص كما نص عليه المحقق الرضي وهو الظ من العبارة حيث عد تثليث الفاء مع ...

في حالة النقص ثلاثة وتثليثها معه في حالة القصر ثلاثة اخرى وتثليث الفاء مع نقصها
تشديد الميم ثلاثة اخرى فهي تسعة واتباع الفاء الميم واحدة فهي عشرة لكن في تعداد اللغات العشر
ما فيه اختلاف قال الجوهري وفيه اي في الفم لغات يقال هذا فم ورأيت فما ومررت بفم بفتح
الفاء على كل حال ومنهم من يكسر الفاء على كل حال ومنهم من يعربه من مكانين يقول
رأيت فما وهذا فم ومررت بفم واما تشديد الميم فيجوز في الشعر كما قال يا ليتها قد
خرجت من فمه حتى يعود الملك في اسطمه قال ابن السكيت ولو قيل من فمه بفتح الفاء
لجاز انتهى وقد نص الرضي على ان تشديد الميم لا يكون الا مع فتح الفاء او ضمها
ق غير مماثل قوله الخ ش يعني لم يكن مماثلا للدلو ولا الضب ولا الرشأ ق
من تعزى بعزاء الجاهلية ش يعني من تنسب بانتساب الجاهلية وهو الذي يقول
يا لفلان ليخرج معه الناس الى القتال ق فاعضوه الخ ش اي قولوا له اعضض
على هن ابيك اي على ذكره اي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال
الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسب اليه عسى ان ينفعه فاما نحن
فلا نجيبك ق ولا تكنوا ش اي لا تذكروا له كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا
له صريح اسم الذكر وهو الاير ولفظ هن في هذا الحديث مشددة النون كما هو الظاهر
من الجوهري وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف والشاهد في هن حيث اعرب بالنقص
ق فما ظلم ش اي ما ظلم ابوه حين وضع ذرعه حيث ادى اليه الشبه ق
ان اباها الخ ش الشاهد في اباها الثاني اي الاب الثالث حيث كان جره
بالالف مقدرا ق والعمران ش الاولى العمرين فافهم ذلك ق اسم مفرد
عند البصريين ش لوجوه احدها جواز رجوع الضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين
جاء قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها وثانيها انه لم يثبت في المفرد كل ولو
كان مثنى وجب ثبوته وثالثها لزومه الالف في الاحوال الثلث حال اضافته
الى المضمر ولم يثبت مثنى كذلك ورابعها جواز امالته مع ان المثنى لا يمال ق

اوله

فهو كالمقصور الخ ش يعني ان كلا يعرب اعراب المثنى اذا كان مضافا الى المضمر واما
اذا كان مضافا الى المظهر فلا يعرب اعراب المثنى بل يكون كالمقصور في تقدير اعرابه
اي اعراب المقصور على اخره اي اخر كلا واخر كلتا وهو الالف بمعنى انه يعرب بحركات
مقدرة على الالف خلافا لبني كنانة فانهم يعربونه اعراب المثنى حال الاضافة الى المظهر ايضا
وخلافا للقوم حيث يعربونه بحركات مقدرة كالمقصور مطلقا اضيف الى المظهر او المضمر ش
اللتي نطلق ش انما عبر عنه باسم المعرفة المؤنث من الموصول للاشارة الى ان كلتا
بحسب اللفظ مفرد لكن معناه المثنى عند البصريين وقد مر الدليل على كونه مثنى والتاء في
كلتا للتانيث لوقوعها في وسط الكلمة ش وفي التقدير اعرابه الخ ش اي وفي تقدير
اعراب المقصور بقرينة تذكير الضمير ش نحو كلتا الجنتين الخ ش الغرض من التمثيل
بالاية الرد على الكوفيين حيث قالوا الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف
نونهما للزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للشمول خفف بحذف احدى
اللامين وزيد الف المثنى حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا الجمع ووجه الرد
انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير الواحد اليهما في قوله كلتا ناظرا ولكن وفي قوله
الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ويرد عليهم انهما لو كانا مثنيين لوجب قلب الفهما
ياء مع الاضافة الى المثنى مظهرا كان او مضمرا ش بالمثلثة فيهما ش اشارة الى انه
لو كان بالموحدة فيهما او بالمثلثة في احدهما انقلب المعنى فاسدا فتفطن ش بل الشرط
قوله هذا الاطلاق والعموم فظهر من كلامه التنبيه ش نحو اثناك واثنا كم ش
فان قلت لم يمثل للاضافة الى التثنية نحو اثنا كما قيل لانه ممتنع لان ضمير التثنية
نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من قبيل اضافة الشيء الى نفسه ش جرا
ونصبا ش في تقديم الجر على النصب ذكر في المثنى وفي المجموع كما يأتي للاشارة الى ان
في هذين البابين حمل النصب على الجر ش وشبه ذين ش اي سالم جمع شبه ذين المذكر

فرجح نحو زينب ... عاقل ... فخرج نحو واشق علماً لكلب وشذ قم ... خالٍ من تاء التأنيث
فلا يجمع نحو طلحة وفاطمة ... قيل ومن التركيب ... القائل به ابن هشام ومن يحذو حذوه
ومراده من التركيب التركيب الاسنادي والتركيب المزجي على الاصح فلا يجمع عنده وعند غيره
المركب الاسنادي فلا يجوز نحو تابط شرون اتفاقا اذ المحكي لا يغير ولا يجمع عنه نحو معديكرب
وسيبويه تشبيهاً له بالمحكي ولنسبته الى قبيل الشعر بتمريضه ووجه التمريض ان تبديل التركيب
مستغنى عنه اذ المركب اما ان يكون يعرب الجزء الاخير منه او الاول والاول يجوز اعرابه بلا
كلام والثاني غير جائز اذ التثنية والجمع يكون للمعربات غالباً وخلاف المبرد غير قادح
لشيء ... وكل صفة ... اخذ لفظ كل في الحد بين لا يكاد يناسب بالاصطلاح اذ الحد انما يكون
للجنس وبالجنس الا ان يقال ان المراد عندنا بالحد المعرف الجامع المانع مطلقاً سواء كان
المعرَّف والمعرَّف جنساً او فرداً او هنا كك ... كذا للتعدل اي لمذكر عاقل خالٍ من تاء التأنيث
فخرج نحو حائض واشوه فاطمة ... وليس به ... اي ليس هنالك اللازم يعني ان ذالك
اللازم بطل فالملزوم مثله وقد يقال ان عشرين وبابه منقول من الجمعية الى العدد
المخصوص وهذالك يتصور اما بان نقل وضع المفرد او لا على معنى انه جمع بالجمع الحقيقي
وليستعمل فيه وجمع لكنه نقل وجعل علماً للعدد المخصوص فان الاستعمال ليس بواجب
للنقل بل انما الواجب الوضع واما بان يقال لم ينقل بل اشتهر كك فالاستعمال فيه على
خلاف الموضوع له كالموصولات على طريقته ... وقيل هو جمع ... القائل به اغلب العلماء
من المعتبرين والنحاة ... ورد بان العالمين الخ ... وجوابه ان من قال بجمعيته لم
يقل بانه جمع لعالم بمعنى ما سوى الله جميعاً بل بمعنى العاقل فقط فانه منهم وح فالجمعية
ليشمل جميع اصناف العقلاء من الانس والجن والملئكة والتفرقة بين العالمين والا
هلين لهذا الرد الذي ذكره ... لما ذكر في اهلين ... وهو ان سنون جمع تكسير وههنا
مؤنث فانقلن مقتضى تلك العلة الشذوذ في سنون ايضا كما في رضون والوجه فيه:

بجر

لقيس بنت مالك ابن ... ملكة سبأ ابنة الهدهاد من ملوك الحمير وهي التي قص الله ... فتزوجها سليمان ابن داود ... وبلقيس اسمان جعلا في ذلك كحضرموت والنسبة ... انما ملكت الملك بعد ابيها ... لبعض ... الملكة من ... قالوا بالقياس ... فسميت بالمتبسم ...

واما في ... فهي ... بنت ... ابنة ... فسمي ... شمس ...

حيث قالوا ان رضون شاذ وسنون غير شاذ قلت بل الوجه فيه القاعدة اللتي ذكرها شارح اللباب وغيره وهي ان كل اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون صفة ولا علما فجمعيته شاذة الا في مسئلة واحدة وهو ان يكون اسما محذوف اللام عجزه مثلا ولبس له مذكر يجمع هذا الجمع فانه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ وان لم يكن علما ولا صفة وذلك نحو سنون واضرابه قوله لان الجمع ثقيل الخ ثقل الجمع اما لانه يتوقف على افراد ثلثة وشروط اربعة من كونه علما او صفة لمذكر عاقل خال من تاء التانيث بخلاف التثنية فانها لا يتوقف على افراد ثلثة فهي اقرب حصولا من الجمع واما لان الجمع مشتمل على الواو مع الضمة وليس التثنية كذلك قوله كما هو ظاهر عبارة المتن قوله وجه ظهوره من العبارة ان المتن صرح بان نون التثنية على عكس نون الجمع فكل عموم واطلاق في نون الجمع يجب ان يعكس وح نقول ان المتن قال قل من يكسر نون الجمع مطلق وظاهره الاطلاق اي سواء كان مع اليا او الواو ومقتضى التعكيس ان نون المثنى قد يكون مفتوحا وظاهره ايضا الاطلاق اي سواء كان مع الالف او الياء قلت لما لم يسمع كسر نون الجمع مع الواو فاطلاق العكس منزل على ما سمع في المنعكس عليه قوله على احوذيين استقلت قوله احوذي بفتح الهمزة وسكون المهملة وفتح الواو وكسر المعجمة وتشديد الياء اراد الشاعر به هاهنا جناحي قطاة يصفهما بالخفة قوله وصرح به السلم في قوله الغرض من هذا التنبيه والاستثنا دال على ظاهر العبارة اعتبار وجود الفتح مع الالف لانه محل خلاف ولم يثبته اكثر النحاة قالوا هذا البيت الذي انشده ربنا مصنوع لا دليل فيه قوله مزيدتين قوله الغرض من هذا التقييد دفع ما يرد على عموم العبارة وتقريره انك قلت كل اسم بتاء والف جمع فيعرب نصبا بالكسرة والحال انا نرى اسماء جمعت بالالف والتاء ولم يعرب كذلك كابيات واموات وقضاة وغزاة ووجه الدفع ان المراد بالالف والتاء ليس مطلق الالف والتاء بل الالف

لالف والتاء المزيدتين فخرج نحو ابيات واموات مما كانت التاء اصلية فقط ونحو قضاة و
رماة مما كان الالف اصلية دون التاء [illegible] معرب خلافا [illegible] بعض هذا الجمع معرب لا مبني
خلافا لابي الحسن الاخفش المشهور فانه يقول انه مبني لا معرب واستدل على ذلك بان
الجمع بالالف والتاء متضمن لحرف العطف لان نحو مسلمات في قوة ان تقول مسلمة ومسلمة
ومسلمة وذلك نحو خمسة عشر ولكن الاختلاف عنده بسبب الاعراب كما قيل في اللذان
واللتان وجوابه اما اولا فبالنقض بان هذا الاستدلال لو كان تاما لم يوجد تثنية
ولا جمع اي جمع معرب بالجريان هذا الاستدلال في الكل ولهذا ترى الزجاج ذهب الى بناء المثنى
لذلك واللازم بط بشهادة المستند لنا فالملزوم مثله واما ثانيا فبان قياس نحو
مسلمات على خمسة عشر قياس مع الفارق لانه لم ينهدم اساس العطف في خمسة
عشر لوجود المعطوف عليه والمعطوف وانما المحذوف حرف العطف فقط بخلاف نحو
مسلمات فقد انهدم بنيان اساس العطف ولم يبق المعطوف والمعطوف عليه فحينئذ
تركيب اخر واما ثالثا فلانا نقول ان نحو مسلمات يدل بالمطابقة على ما فوق الاثنين وذلك ليس
بلزوم لتضمن حرف العطف حتى يلزم ما ذكره قوله خلق الله السموات اتفق
العلماء على ان السموات منصوب بالكسرة وانما الخلاف في ان النصب هل هو على
انه مفعول به ليخلق او مفعول مطلق له ذهب الجمهور الى الاول وهو الذي يرى
انه اقرب الى الصواب وذهب الشيخ عبد القاهر والزمخشري وابن الحاجب وصاحب المغني
الى الثاني استدل الشيخ في اسرار البلاغة على انه مفعول مطلق لا مفعول به بان المفعول به
ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق
ما كان العامل فيه هو فعل [illegible] ايجاده وان كان ذا ان الاله تعالى موجد للافعال
والذوات جميعا وجوابه انه لا دليل على وجوب قبلية المفعول به بحسب الوجود على الفعل
نعم هو الغالب بل يكفي في كونه مفعولا به وجوده بوجود الفعل ومعه وهذا القدر موجود هنا

فان

لان السموات موجودة بالخلق فلا تعقل . واصطبلات جمع لاصطبل بقطع الهمزة المكسورة
وهو موقف الدواب . وهشام اي خلافا لهشام الانصاري في نحو عفت لغاتهم
حكاه الكسائي بالفتح وحكى ابن السيدة ابنات بفتح التاء وانما خرج هذا النوع
بالنصب بالفتحة لتشبيهما المدة التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء او جبرا لما فاته
من حذف اللام لان لغات جمع لغي ولغو وليس الوارد من هذه اللغة مفرد امرد
اللام خلافا لابي علي الفارسي ويحذف منه التنوين مراعاة للعلمية والتانيث
واعراب ما لا ينصرف اي الجر بالفتحة مع حذف التنوين تنورتها من اذرعات
واهلها معنى تنورتها نظرت الى نارها المحبوبة من اذرعات واهلها في يثرب مدينة الرسول
فقولها اهلها مرفوع على الابتداء كالاعمى والاصم مثال للغير المنصرف الذي
دخله لام الموصول فان لام الداخل على الصفة المشبهة موصول اسمي على
منع صرفه مطلقا اي سواء بقيت العلتان ام لا ولا يخفى ان ظ العبارة ان غير المنصرف
اذا ضيف يجر بالكسرة ولا يكون غير منصرف الا اذا كان فيه علتان فلا يظهر الا طلاقه
عند التحقيق وذهب المبرد في بكسر السين المهملة قال بعض الفضلاء الجر
بالكسر يحصل لجميع باب ما لا ينصرف باللام والاضافة مع ان البعض غير منصرف صاحب المطول
بالاتفاق فجرد الكسر بالتنوين لا يدل على الانصراف كما حمل على الجر وجه الشبه
بينهما ان الجر مختص بالاسم والجزم بالفعل واما قوله تعالى جواب الاعتراض
مفروض كان معترضا يعترض بانك قلت ان المضارع المتصل به واو الجمع ينصب بحذف
النون ويعفون من قوله تعالى الا ان يعفون منصوب بان والنون لم تحذف
حاصل الجواب ان الواو في يعفون من قوله تعالى ليس ضمير الجماعة بل هو لام الفعل والنون
ضمير النسوة عائد الى المطلقات لا نون الرفع وهو من باب عفى يعفوا والفعل مع هذه النون
مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة المتمكنة التقييد بالمتمكنة ليخرج

نحو ذا و تا و الذي و اللتي فان شيئا من ذلك لا يسمى منقوصا و مقصورا اصطلاحا
الا الا انه في التقييد بكونها الا رفية يخرج نحو اماك مما في حرف الف يتغير بالاعراب
خفيفة هذا القيد يخرج نحو كرسي فان ياءه مشددة لازمة هذا التقييد
يخرج نحو ظبي مما تلى سكونا قال في شرح الهادي مؤيد للاولوية التي
ادعاها و للمص ان يقول ان الكلام لما كان في ذكر ما كان مقدر الاعراب و المقصور
اقوى في ذلك الوصف فيجب ان يقدم مراعاة لذلك الاعتبار لكن في الاسماء المعربة
استشكل بعض الفضلاء هذه الضابطة بخروج نحو مسلموا زيد و او واجيب بوجوه
احدها ان الكلام في الاسماء المفردة و المخرج اسم جمع كالو او جمع كمسلموا و ثانيها ان
في اخرهما نون محذوفة بالاضافة و ثالثها ان الواو فيهما لما كانت في معرض التغيير فلم يعتد
بها و فيه نظر اذ الاسماء الستة كذلك و رابعها ان الواو فيهما لما قامت مقام الضمة
صارت كانها ضمة و فيه ان الاسماء الستة ايضا كذلك و التقييد بالمعربة لتخرج نحو
ذو الموصولية لما تقدم من ان الالف متعذرة التحريك لما تقدم من ان
النصب خفيف حال الكون جازما الغرض من هذا التقدير الاشارة الى ان مذهب المص
هو ان المحذوف بالجازم في الفعل المعتل بالدم الحركة المقدرة فيه لكن يحذف حرف العلة
عند حذف الحركة المقدرة لخوف التباس صورة المرفوع بصورة المنصوب و وجه الاشارة
ان قول المص جازما حال لا مفعول لاجله اذ لو كان مفعولا لاجله لا تقلب المقصود
بتقريب ان الكلام يكون ح ظاهرا في ان حذف الحرف لعلة في الفعل المعتل انما هو للجازم
و هو مذهب ابن السراج و تابعيه و هذا المذهب غير مرضي عند المص و سيبويه
سند ع الرابعة رد عليه بانه ايضا حذف لازم لدفع التقاء الساكنين و اجيب عنه
بوجهين الاول ان المراد من اثبات اللزوم الاثبات على وجه الايجاب الجزئي فلا
ينافيه الحذف للازم في غير المجزوم و الثاني ان المراد بالحذف للازم ما كان بسبب العامل الجازم

اقول فيه تامل خفيف لانه غير لازم فقد يقال لو كسر هذا القيد يخرج نحو

في

فلا بناقيه للزوم بسبب العامل لغير الجازم فتأمّل ش نكرة ش قدّم النكرة على المعرفة لكون نهيك
وجوديا ولكون التنكير هو الاصل في الاسماء والتعريف هو الفرع ولكونها قليلة بالنسبة الى المعرفة
تكون احق بالتقديم ومن ثم قدّم المص ذكر المبني على المعرب والاسم والفعل على الحرف والكلام
على الكلم والكلمة والكلم عليها وغيرها ممّا لا يخفى ش قابل ش لا يقال الخبر مشتق والمبتدا
مؤنث فيجب المطابقة لانا نقول اما لان الموصوف بالنكرة اسم وهو مذكّر او لان التاء
من نفس الكلمة لا للتانيث او لان هذا النوع مخصّص من المطابقة المشهورة ش نحو حسن
كان يجيء ش من كل ما فيه الالف واللام الموصولة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وانّما
لم يقل نحو ضارب ليكون دالّا على المراد الاشارة الى ان الالف واللام في الصفة المشبهة
شارة اسم موصول خلافا لاكثر النحاة حيث قالوا بان الالف واللام فيها حرف تعريف وقد مرّ الا
منه الى ذلك المقصود في اعراب غير المنصرف بقوله كالاعمى والاصمّ وسيجيء اشارة اخرى
الى ذلك ش فليس بنكرة ش لا يقال نعني بين كلامه هنا وسابقه لان المراد بكون حسن غير
نكرة باعتبار انه معرّف بالالف واللام الداخلة عليه التي هي اسم موصول وما يفهم
من قوله ان ال الداخلة عليه الخ ان حسن نكرة ليس مقصودا بالذات فالعبارة الثانية
حقيقة توطئة وتمهيد لقوله هنا فلا تغفل ش اي غيرها ذكر ش في هذا التفسير
ابهام ولو قدّمناه ش معرفة ش يرد عليه بانّ تعريف المعرفة موقوف على تعريف النكرة
وتعريف النكرة موقوف على تعريف الماخوذ في المعرفة وهو دور مصرّح وجوابه
انه ليس بتعريف للمعرفة ولو سُلّم فتعريف النكرة موقوف على نوع من افراد المعرفة فاختلف
الجهتان ولو سُلّم فنقول توقف النكرة على المعرفة بحسب التفصيل وتعريف المعرفة
موقوف على النكرة تفصيلا وعلى التعريف الذي في ضمنه اجمالا فتدبّر ش المقصود
هذا التقييد لاخراج المنادى الغير المقصود نحو يا غافلا والموت يطلبه ش واختار
في التسهيل الخ ش ردّ على من قال ان تعريف المنادى المقصود بواسطة ان اصل يا رجل

بايها الرجل كان فخفف بالحذف وفيه الرد ان هذا ضعيف من وجوه الاول ان تخفيف كلام
التعريف مع وجوب اسماعي قولهم ليس في نحو ما نحن فيه والثاني ان الهاء في ايها عوض عن المضاف
اليه حذف من اللفظ غير مناسب بترجيح والثالث انه لو كان اصل يا رجل يا ايها الرجل
يلزم فيه ثلث تعاريف وترجيح احدهما على الاخرين بلا مرجح فتعريفه ح يرجع اما الى التعريف
النداء بما ذكره المص واما الى التعريف الموصولي واما الى التعريف الاداتي وايا ما كان لا
يخرج عما هو مقصود نا قوله وقد ابن كيسان الخ قوله استدل لتعريفهما لتعريف جوابهما
نحو من عندك فتقول زيد وما دعاك الى كذا فتقول لقاءك ورد بان التعريف جوابه
غير لازم اذ يصح في الاول ان يقول رجل وفي الثاني امر مهم قوله وابن خروف الخ قوله
توجيه كلامه ان لفظة ما بعد نعم وبئس معرفة تامة بمعنى الشيء فالتقدير في دققته
دقا نعما نعم الشيء دقه قوله اي الغائب قوله الغرض من هذا التفسير اخراج الاسماء
الظاهرة فانها وان كانت موضوعة لمن غيبته الذي هو المسمى فانه يستعمل غائبا ايض
لكن لا يصدق عليها انها موضوعة الغائب لان المتبادر من الغائب ما كان الغيبة
داخلة في الموضوع له واسم الظاهر ليس كذلك لانه موضوع للمسمى الذي هو اعم من
الغيبة والحضور تقول انا زيد وانت زيد وهو زيد وكذا تقول جاءني زيد ومررت بزيد
متكلما او مخاطبا او مغايبا قوله او حكما قوله التقدم الحكمي كما في ضمير الشان والقصة
وفاعل نعم رجلا على احد القولين فانها عائدة الى متعقل معهود في الذهن فهي متقدم
ذهنا حقيقة وحكما ظاهرا قوله اي الحاضر قوله الغرض من هذا التفسير اخراج الاسماء
الاشارة لانها واردة على ظاهر عبارة المص فانها يصدق عليها انها موضوعة لذي حضور
اي المشار اليه حاضر بواسطة الاشارة فيلزم ان تكون ضمائر الصدق التعريف الضمير عليها
وعليه الاخراج ان ذا حضور مطلق ينصرف الى الفرد الاكمل والاقوى وهو ما كان الحضور
داخلا في الموضوع له وهو ليس الا الضمير فان اسم الاشارة موضوع للمشار اليه الذي

ذ

ان الحضور لازم له بواسطة الاشارة وهي خارجة عن المشار اليه لازمة له قه ولا يرد علي هذا قه
اي علي هذا الذي ذكرنا من تفسير ذي الحضور وذي الغيبة بالحاضر والغايب فلا توجه ورود
كل من اسمي الاشارة والظاهر قد سبق نقضا فلا تكرار للكلام قه لانه وضع الخ قه علة لعدم الورود
ولاينافي ما ذكرنا من ان الحضور داخل في الموضوع له في الضمير وخارج عنه في اسم الاشارة ثاق
ان كليهما مشترك في عموم الوضع وخصوص الموضوع له او عمومه كما لا يخفي فافهم قه
لانه وضع لاعم الخ قه علة لعدم الورود وقوله لاعم صفة لموصوف محذوف اي
لمعني الذي هو اعم من التكلم والخطاب والغيبة وقد مر بيان ذلك قه لان التكلم الخ قه
هذه العبارة سند لكبري مطوية من الشكل الاول هكذا كل مضمر متضمن اما التكلم
او الخطاب والغيبة وكلما كان متضمنا لواحد منها فهو مبني ينتج فكل مضمر مبني اما الصغري
فظاهرة اذ الضمير لا يخرج من الاقسام الثلثة واما الكبري فلما ذكره الشارح من ان
التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف لان كلا منها محتاج في الدلالة علي مفهومه
الي ضميمة كالحرف هذا دليل الشرطي في الكبري واما دليل الجزاء فلما مر في بحث الشباهات
من ان الاسم اذا تضمن معني من معاني الحروف وجب بناؤه قه وقيل في الافتقار قه
لان كل مضمر لا يتم دلالته علي مسماه الا بضميمة مشاهدة او تقدم مرجع قلت والظاهر
ان هذا القائل لم يفرق بين الافتقار في الشبه المعنوي والافتقار في الشبه الافتقاري
وقال بان كل مضمر مفتقر الي التكلم والخطاب والغيبة ولا شك ان المعتبر في الافتقاري
الافتقار بلا واسطة وبعبارة اخري المعتبر في الافتقاري الافتقار مطابقة وفي
المعنوي تضمنا قه وفيه كثيرة قه بل في كله ان جعلنا الضمير في نحو اياك نفس ما بعد ايا
ولا اعماد لها كما هو المرجح عند المحقق الرضي لان في نحو انا انت والهمزة والتاء زائدة
عند البصريين وفي نحو الواو زائدة عند الكوفيين قه باختلاف صيغة قه
هذا هو علة بناء الحروف والافعال ووجهه ان الاعراب انما هو لرفع الالتباس الحاصل

بواسطة توارد معان مختلفة وفي الضماير وان كان توارد المعاني المقتضية للاعراب
الا انه لما كان صيغها مختلفة بمعنى ان كل صيغة تدل على معنى فلا التباس فلا احتياج
الى الاعراب والجواب انه قد سبق في اول الكتاب ان الاصل في الاسماء الاعراب وان البناء
في الاسم على خلاف الاصل فارجع اليه ان كنت بصدد جمع ذخاير نفايس المعاني ش من
الضماير المتصلة ش الغرض من هذا التقييد اخراج الضماير المنفصلة من عموم قوله
ما جرى فانه يشمل المتصل والمنفصل مع ان المنفصل لفظ المرفوع منه ورآء لفظ
المنصوب منه ش ومن معاه ش محققا او مقدرا نحو ان ابانا لفي ضلال مبين
وانا انزلناه في ليلة القدر ش ونون الاناث ش عد نون الاناث من الضماير
مبني على مذهب سيبويه وجمهور البصريين وقال الاخفش انها حرف تانيث كتاء
التانيث والفاعل ضمير مستتر ش كائنة ش اشار بهذا التقدير الى ان الظرف
اعني لها مستقر خبر لقوله التي ش والمراد به المخاطب ش والغرض من هذه العبارة
دفع ما يرد على ظاهر عبارة المص من ان غير الغايب يشمل المتكلم والمخاطب مع ان
الضماير المتصلة المذكورة لا تكون للمتكلم ووجه الدفع ان العبارة ليست على ظاهرها
بل المراد بالغير هنا المخاطب فقط بقرينة المقام ش فعل الامر ش ومنها فعل الامر
والمراد به مفرده فلا منافات بينه وسابقه ش المبتدأ بالهمزة ش المبادر منه
صيغة المتكلم فلا يقال به همزة الوصل للادغام من نحو اتجلي في تجلي نادر ش
والمبتدأ بالتاء ش قلت بل المراد مطلق المضارع المبتدأ بالتاء حتى يرد عليه لغة
الغايبة والمخاطبة المؤنثة والتثنية والجمع منهما فانها كلها مبدوة بالتاء مع ان
شيئا من فاعلها ليس بواجب الاستتار كما نص عليه الجماعة بل المراد المفرد المخاطب
بقرينة ان الكلام في ضمير الواجب الاستتار ش اسم فعل الامر ش هذا مبني
على ان اسماء الافعال موضوعة لمعاني الافعال واما على مذهب الجماعة من انها

لالفاظ

لا لفاظ لا لافعال فلا يمشي هذا القول قوله وافعل التفضيل قال استشكل عدة افعل التفضيل
من امثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا فانه قد يرفع الظاهر في لغة حكاها سيبويه وفي مسئلة
الكحل كما سياتي بيانه قوله وهو الماضي قال ينبغي ان يستثنى الضمير في فعل المفسر في
باب الاشتغال قوله والظرف قال وينبغي ان يستثنى منه ايضا الظرف المستقر في قول نحو
قوله والصفات قال ينبغي ان يستثنى ايضا الوصف المفسر في باب الاشتغال الا ان يقال نوع المراد صح
مشتمل على جائز الاستتار وغيره قوله عند سيبويه ووافقه الجمهور قال انقل له اقتصر على
قولين مع ان في المسئلة اقوالا اخر قلت للاشارة الى قول المختار عنده وقول المختار
عند المصنف قوله فيتبين الحال قوله اي تبين حال انا من التكلم والخطاب والغيبة لان انا
مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج الى كل اردف بتلك الحروف كما اردف الفعل
المسند الى المؤنث بتاء التانيث قوله اسماء مضاف اليها قال المحقق الرضي وهو ضعيف
لان الضمائر لا تضاف لانتفاء شرط الاضافة قلت الاسماء قد تركت القرينة المعينة لان انا
وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة والمصنف اجل من ان يظن به انه لم يتفطن لهذا الاشكال
وبتلك الاضافة عند المصنف من اضافة العام الى الخاص وفي المسئلة اقوال اخر لا نطول الكلام
بذكرها قوله المطلوب قال اي الاختصار مطلوب مطلقا في اي مقام الا اذا دعى نكتة الى
الاطناب كما ترى في بسط الكلام مع الاحباب قوله الموضوع لاجله الضمير قال والدليل
على ان الضمير موضوع للاختصار من وجوه الاول ان المعاني المقتضية للاعراب في
ما هو الا انها وضعا لا يحتاجوا الى الاعراب كباقي الاسماء والثاني قلة حروفها بالنسبة
الى باقي انواع الاسم اما في المتصلة فظاهر واما في المنفصلة فلانك اذا عبرت عن نفسك
وعن غيرك باسمائها وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منها والثالث عدم احتياجها
الى قرينة ترفع الالتباس فانك اذا قلت ضرب مثلا التبس على المخاطب نحو زيد العالم
او الجاهل فتحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انا او انت وهو لعله سبق لمرجع

لا يكون محتاجا الى القرينة تزيل الالتباس اذ لا التباس هنا هو المشتهر في كون الضمير اعرف المعارف
قو بان تأخر عنها عاملها قو نحو اياك نعبد واياك نستعين اي نخصك بالعبادة وبالاستعانة في
جميع المهمات قو او حذف قو نحو اياك والضيغم قو او معنويا كان قو اي كان العامل معنويا
نحو انا زيد وهو زيد قائم وهي هند قائمة فضميرا الشان والقصة داخلان في هذا النوع قو
او حصر قو عطف على تأخر نحو ما ضربك الا انا والا هو وما ضربت الا انت ونحو ان هذا
لهو القصص الحق فضمير المفرد داخل في هذا النوع قو جرت على غير من هي له اي جرت الصفة
بحسب الاستعمال على غير الشخص الذي هذه الصفة صفة له نحو زيد عمرو ضاربه هو فان
ضارب في هذا المثال جرى على عمرو بانه خبر عنه مع ان الضاربية ليست لعمرو بل لزيد فان العمرو في
هذا المثال مضروب وزيدا ضارب وكذا الحال في المؤنث نحو زيد هند ضاربته هو قو فصل
جواب لان لم يثبت قو وسيأتي قو اي في قول الفرزدق بالباعث الوارث الخ قو النون
اي ان كان مطلوبا قو وغير مرفوع قو عطف اما على قوله ثاني ضميرين اي كان ثاني
الضميرين غير مرفوع لو كان هذا الحكم شاملا لنحو كنته او عطف على اولهما ان لم يكن
داخلا فيه بل كان مسئلة مستقلة غير متفرعة على ما نحن فيه قو ولم يعترض تأدبا
قو الغرض من هذه العبارة دفع طعن عسى ان يتوجه على المصنف من ان المخالف لكن هو سيبويه
الذي هو امام الفن فلم لم يذكره صريحا بل بالعبارة بناء على الادب ووجه الدفع ظاهر
قو حال اتصال الضمائر قو الغرض من هذا التقييد والتصريح الاشارة الى ان هنا لك
ذكر المصنف في البيت حكم مستقل ولا دخل له لما قبله فان ما سبق كان مسئلتان قد حقق
حكمهما اذ فيما سبق كان الكلام في ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع وما ذكره في هذا البيت
هو انما اذا اجتمع في الكلمة ثلث ضمائر قو بتقديم التاء الخ قو قيل عليه ان هذا الحكم حكم صح
الكلام معلوم من قبله اما اولا فلان المسئلة من قوله وصل وافصل الى بحثه عن نون
الوقاية انما هي في ضميرين غير مرفوعين واما ثانيا فلان مفاد هذا الكلام ان تقدم
اخص

مرفوعٌ اخصّ على غيره لكونه اخصّ لا لكونه مرفوعاً مع انّ الامر بالعكس انتهى قلت بل ما ذكره
القائل سهو من قلمه وعدم فهمه لعبارة الشارح اذ قد نصّ اوّلاً ان الكلام في حال اتّصال
الضمائر لا الضميرين ولو سلّم فالكلام في الضميرين لكن اذا كان اول الضميرين مرفوعاً
او غير اخصّ بخصوص ضمير واعلاه اياه بعض عليه الجماعة ابن هشام في التوضيح وح من الواضح
انّ التقديم لما ذكره الشارح وانت اذا وجدت لاجابت كلاماً صحيحاً فلا تبتدر الى الانكار
بل رَوِّضْ الذهن في فهم مراده ولا تُغَلِّطْ فغلط ابن اخت خالته قوله مع اختلاف ما قوله
لفظة ما هنا نكرة تامّة فهي بلا التشديد قوله ونحو قول الفرزدق الخ قوله الغرض من ايراد
هذه العبارة دفع اعتراض عسى ان يورده بعض الناس على المصنف وتقريره انك عددت
مواضع انفصال الضمير والحال انّ بيت الفرزدق ليس منها وقد انفصل الضمير ووجه الدفع
انّ القياس في قول الفرزدق الاتصال الا انه قد انفصل للضرورة الشعرية هنا والفرزدق
كسفرجل لقب شاعر صحابيّ كان اسمه همّام بن غالب وقيل هميم بن غالب قال ابن قتيبة في
كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغلظته وقصره وكان جمع الفرزدق قوله من
الكسر المشبه الخ قوله اي بحسب اللفظ والفرق بين الكسر والجر ان الاول لا يكون بعامل بخلاف
الثاني قوله عليه وجدّ ليتني قوله قاله شخص من العرب وقد طلب انّ انسانا يجده وعليه
اسم لفعل الامر وجدّ مفعول له اي ليلزم رجلاً غيري لكنه اي اعزاء الغايب شاذ وسيأتي
بيانه في اسم الفعل واما نحو تأمروني فستسبق في اعراب الامثلة الخمسة ان المحذوف هو
نون الرفع لا نون الوقاية قوله مع زيادة قوله اي مع زيادة ما الكافة وذلك الحكم
اجماعيّ قوله اي شذ قوله هذا التغيير للردّ على ابن هشام حيث ردّ في التوضيح على الناظم و
ابنه ان ليتني بلا نون ليس بنادر بل ضرورة كما صرّح به سيبويه ووجه الردّ ان النادر هنا
بمعنى الشاذ فلا يخالف لما ذكره سيبويه فافهم قوله وقال الفراء الخ قوله هذا الكلام اشارة الى
انّ النادر عند الشارح هو المختار وعند الفراء لضعف شبهها بالفعل بالنسبة الى ليت ولعلّ

المختار

مع ان الاصل عدم الالحاق في الحروف والاختيار فيهما الخ اذ في الالحاق اثبات البناء
وابقائه على ما هو الاصل فيه وهو السكون لا تلحقه النون اما امتناع دخول
النون في ليت بي لانهما مبنيان على الكسر واما امتناعه في خلا وحاشا الحرفيتين فلان
الالف لا تقبل التحريك وباسا بمعنى حسبي احترز بهذا القيد عن قد وقط بمعنى اسم
الفعل اي يكفي فانهما يلزمان نون الوقاية اذا اتصلت بهما الياء وكنا عن قد الحرفية وقط
الظرفية اذ لا يلحقهما ياء المتكلم اصلا نص على ذلك في الدرة السنية وكثير رد
كلام ابن الناظم حيث قال قدي وقطي في كلامهم اكثر من قدني وقطني ووجه الرد ان
الاستعمال والقياس جميعا انما هو على الاثبات غالبا قال الشاعر قدني الخ قيل لا
شاهد في البيت على ترك النون لاحتمال ان يكون اصله باسكان الدال ثم لحق ياء الفاء
لا ياء الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا لمناسبة الياء لتعيينا اي لاجل
التعيين في العلم بخلاف النكرة فانها بحسب الوضع لا لتعيين فيها واعلم ان الوضع
في الاعلام الشخصية كالموضوع له بخلاف المضمرات واورد على ذلك بان الوضع في الاعلام
الشخصية انما هو للذات المتشخصة بالتشخصات العارضة ولا شك ان له افرادا كثيرة اذ
التشخص المعتبر في الصغير غيره في الشباب وهو غيره في الشيب واجيب بانه موضوع للذات
المتشخصة بالتشخص الباقي ببقاء الذات وهو التشخص الذي به يوجد الشيء فافهم ذلك
وهو اسم الاشارة الخ فان اسم الاشارة يتعين مسماه بواسطة الاشارة والمضمر
يتعين مسماه بواسطة التكلم والخطاب والغيبة وطريق توهم لتنافي بينه وبين ما ذكره في اول
باب المضمر غير مستبعد وعرفنا اي ما قول بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة وكسر النون
علم منقول من ولد الارنب بفتح الراء ورد على الجوهري حيث ضبطه بسكون الراء
ووجه الرد ان الخرن بالسكون ليس علما لقبيلة منها الاويس بل المثقات اهل نجد
وشذقم بالشين والذال المعجمة واعوج في الصحاح بالمهملة الى العلم اما اتى بفاعل

در حق قصه موسی که مادر موسی را از ترس فرعونیان در تنور گذاشته بمرور زمان
نشسته مادر موسی از نوا بر خود سؤال کرد که کودک چه کرد گفت نمی دانم کودک ندیدم
گفت در تنور بود دیدم آتش در تنور نهاده کودک را سوخت نظم ۱۳

در دل من آتش افروز
ببرید آتش که دکم را سوبت
شاد از تبریز ۲ صفر ۱۲۵۳

اتی بالاسم الظاهر مع ان المقام مقام الاضمار للتنبیه علی اختصاص الاقسام الثلثة
ای الاسم واللقب والکنیة بالعلم الشخصی بل الاقسام تجری فی علم الجنس ایضا فالاسم نحو
اسامة واللقب نحو هیان ابن بیان للمجهول العین ای الذات والنسب والکنیة نحو ام
عریط للعقرب وابو جعدة للذئب وابو المضاء للفرس وابو لدة قفاء للاحمق و
هو فی البشر علما ولا کنیة قوله انما عرف الاسم بالعدم دون الملکة للاشارة الی ان تعریف
الاسم بحیث کان مطردا ومنعکسا فی غایة العسرة وهاویة المشقة بخلاف اللقب والکنیة
کما یاتی فلا تغفل قوله وهی طامة الخ قوله الاولی ان یقتصر هو الفائدة المطردة ولا التباس
هنا قوله وقیل او بابن الخ قوله القائل هو الفخر الرازی والتحقیق ان الاول اخصر وجود
العلم المصدر بالاب والابن والبنت بالعلم الجنسی کابن الدابة للغراب وابن اوی للثعلب
وابن الدجی للمکین فی اللیل المظلم لعبید وبنت الارض للحصاة قوله کالکتابة
یعنی ان الکنیة مشتق من کنیت او مصدر من هذا الباب کما ان الکتابة من هذا الباب
قوله معنی ان اللقب الخ قوله اما الفرق الذی بینهما فواضح قوله نافیا بخاطب قوله نافقة
علی وزن تقرب او علی وزن تنصر قوله والمایه الاسم قوله المشهور مراد هذه العبارة
دفع ایراد ابن الهشام حیث قال فی الخلاصة وقد یقتضی ان یقتضی یب تاخره عن الکنیة ایضا
نحو ابو عبد الله انف الناقة ولیس کذلک بل یجوز تقدیم اللقب علی الکنیة وبالعکس
صرح النحاة ان المراد بسوی للقب لیس مطلق ما سواه بل الاسم فقط ولما لم یکن هنا دفعا
حقیقة اذ من الواضح ان المراد لا یدفع الایراد ارد فه بالتعلیل بقوله کما وجد الخ ای
لو جوز الثابت فی بعض النسخ قوله صرح به قوله ای بتاخیر اللقب جوبا عن الاسم
قوله وعلیله قوله ای علل المص تاخیر اللقب عن الاسم فی شرح التسهیل قوله کبطة وقفة
الخ البطة بفتح الباء وتشدید الطاء المهملة واحدة البط طیر من طیور الماء ولیست
الهاء للتانیث وانما هی لواحد من جنس تقول هذه بطة للذکر والانثی جمیعا والقفة بضم القاف

وتشديد الفاء واحدة الفقع وهو ما ارتفع من الارض وقال الاصمعي هي الشجرة
اليابسة البالية او القرعة اليابسة وربما اتخذ من خوص ونحوه كهيئتها تجعل
في المزنة فظلها ش فلم يعد لغيره ش او عن التأخر وعلل التاجر بعض بان اللقب لشبه
العين واشعاره بالمدح والذم والنعت ممتنع التقديم على المنعوت اجماعا فكذا يجب فيما
اشبهه وكلا التعليلين من نقب واما التعليل المص فيمنع الاغلبية المذكورة وبان التوهم
يرفع بذكر الاسم بالفاصلة وبانه لو كان التعليل تاما لم يجز في موضع من المواضع
التقديم مع ان صدور الكتب مشحونة بخلافه واما تعليل البعض بالترتيب الاخر وبان
من الواضح انه لا يجب في كل شبه ان يكون على حكم المشتبه به ش فتأمل ش النظم انه اشارة
الى ان التعليل الذي ذكره المص باطل لاستلزامه الفساد نعم لا ريب ان الغالب في الاستعمال
تقديم الاسم على اللقب ش سعيد كرز ش كرز بضم الكاف وسكون الراء فالمعجمة في الاصل
خرج الراعي ش اي مسماه الغرض من هذا التفسير دفع اعتراض اورده ابن الهشام على
المعربين وتقريره ان الاضافة في نحو سعيد كرز باطلة سماعا وقياسا اما القياس
فلانه اضافة الشيء الى نفسه لانهما اسمان لمسمى واحد كبعض وان البصريين لم يجوزوا
اضافة احد المترادفين الى الاخر واما السماع فلقولهم هذا يحيى عينان بغير اضافة
والا لزم القول بالعينين ووجه الدفع ان احدهما مأول بالمسمى والاخر باللفظ
فمعنى جاءني سعيد كرز جاءني مسمى هذا اللفظ فاول الاول بالمسمى والثاني بالاسم واللفظ
لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه في الحقيقة هو المسمى واما السماعي
فلا شاهد فيه لاحتمال ان يكون على لغة من يلزم المثنى الالف في الاحوال الثلث
ش ومعلوم على الاول الخ ش الغرض من هذه العبارة دفع ما اورد على عبارة المص
من ان الحكم باضافة الاول الى الثاني مطلقا غير صحيح لان في نحو الحارث كرز مما
كان المضاف فيه محلى باللام يمتنع الاضافة ووجه الدفع ان عبارة المص اطلاقها منزل

ع

على صورة الجواز لانه المتبادر فلا سهو (قوله) زيد انف الناقة (قوله) انف الناقة لقب جعفر بن قريع مصغر
قرع بالفتح فالسكون وهو ابو بطن ابن سعد بن زيد وسبب هذا اللقب عليه ان اباه ذبح ناقة
وقسمها بين نسائه فبعثته امه الى ابيه ولم يبق الا راس الناقة فقال له ابوه شانك به فادخل
يده في انف الناقة فجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب (قوله) والى النسبة اي فقط
ولا يجوز القطع الى الرفع لنصب للالتباس (قوله) كشمر لعزيز (قوله) شمر على صيغة الماضي المعلوم
في الاصل من التشمير يقال شمر ازاره تشميرا رفعه وقيل معناه المرهود حادة نقل من هذا المعنى
وجعل علما لفرس الحجاج لحدتها وسرعتها في السير (قوله) كيزيد (قوله) منقول من مضارع زاد الى يزيد
ابن معاوية كما ان زيدا مصدر كذا لانه علم منقول (قوله) كاسمه (قوله) قال المحقق الرضي بكسر الميم
منه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما تغير لفظها عند النقل اشعارا مراده انتهى
بكسرتين مع ان القياس ان يكون بضمتين على وزن النشر وذلك لان الاختلاف جرى على ما هو
الغالب من ان الاعلام يغير لفظها عند النقل الى العلمية (قوله) مكان (قوله) وقيل لبرية وقيل
لمفازة (قوله) فولان (قوله) اي فيه اي في الرجال فلان مما الذي (قوله) كسعاد واود (قوله) د
على وزن حذام علم امرأة وادد على وزن عمر علم لابي قبيلة من اليمن وهو ادد بن زيد بن كهلان
بن سبا بن يشجب (قوله) ما ليس بمفرد (قوله) المراد المنقول لتنبيه الا فالاعلام الغالبة كلها
منقولات لغلبته وان لم تكن لغلبته (قوله) او فعلا او فعلا (قوله) ولا ضد بالاثبات
الى المفعول في الحكاية لانه فضلة (قوله) وتابط شرا (قوله) هو لقب جابر بن ثابت والسبب
في تسميته بذلك انه اخذ سيفا وخرج الى نادي قومه فقالوا تابط شرا قال التبريزي
وقيل قالت له امه يوما ان الغلمان يجيئون لاهلهم الكماة فهل تفعل كفعلهم فاخذ
جرابه ومضى فملأه من الافاعي ثم اتى متابطا به اي جاعلا له تحت ابطه فالقاه
بين يديها ففتحته فاذا الافاعي منه تسعى فولت هاربة فقال لها نساء الحي ما الذي كان
ابنك متابطا به فقالت تابط شرا وقيل راى كبشا في الصحراء فاحتمله على ابطه

فجعل يبول عليه طول طريقه فلما قرب من الحي ثقل عليه الكبش حتى لم يقله فرمى به فاذا هو
الغول فقال له قومه ما كنت متأبطا يا بن ثابت فقال الغول فقالوا لقد تأبط شرا
فسمي بذلك هذا ومن المنقول من الجملة شاب قرناها اي ذاوبا شعرها قوله بمنزلة
تاء التأنيث ش اي في ان ما قبل الآخر ما لم يكن ياء كقالي قلا م كبعلبك ش علم مفتوح م
لبلدة مركب من اسم بعل صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة قوله اعرب ما لا ينصرف
ش اي الجزء الثاني منه يعرب بهذا الاعراب بالاتفاق فالجزء الاول يجب فتح آخره كما يفتح
ما قبل تاء التأنيث لصيرورة الجزء الثاني من الاول منزلة تاء التأنيث فكما ان الاعراب
ينتقل الى ما بعد تاء التأنيث فكذا في المركب المزجي فالجزء الاول ح مبني على طرف الجزء
الثاني فانه يعرب باعراب غير المنصرف للعلمية والتركيب ش وقد يضاف ش
اي قد يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزءان ح الاول باعراب العامل
والثاني بالاضافة اذ الاضافة تعارض البناء وعلة غير الانصراف ش وقد يبنى ش
اي قد يبنى الجزء الثاني كالجزء الاول لتضمن حرف العطف كخمسة عشر والحاصل ان
الجزء الاول من نحو بعلبك يجوز بناؤه واعرابه والجزء الثاني يجوز اعرابه باعراب غير
المنصرف واعرابه بالجر وبناؤه قوله وقد يعرب اعراب المتضايفين ش قيل ان ثبت السماع على
ذلك فهو والا فهو مخالف للقياس قوله مثل وانما ابن الخ ش انما اتى بمثل ليعرف ان
في العبارة حزازة ولسامح حيث ان الجزء الاول فقط ليس بكنية بل الكنية انما هو مجموع
الجزئين وان الحكم بانصراف شمس في عبد شمس مطلقا ليس بوجيه بل يجب ان يقيد بما اذا
كسر لدال والسين جميعا ش لا لكلتيهما ش لان الوجهان على خلافه قوله بالوقف على السكون
ش مع ان القياس يقتضي الوقف بالالف على المشهور لانه منصوب قوله على لغة ربيعة
ش فانهم يقفون على المنون مطلقا بالسكون وعلى المنصوب بحذف الالف قوله مبني
من الحال ش فيقال هذه اسامة مقبلة قوله مع سبب آخر ش كالتأنيث في اسامة و

ثعالة

ثعالة وزيادة الالف والنون كما في حمار قبان لدويبة وكونها للفعل في بنات اوبر لضرب من الكماة وابن آوى، بالمد لحيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب مثلا وبمدلوله شايع يعني ان مدلول علم الجنس شايع بحسب الاستعمال كشيوع مدلول النكرة فكما ان قولك ادخل سوقا لا يخص سوقا بشخصه فكذلك قولك رايت اسامة لا يخص واحدا بعينه من هذا الجنس بل يتبادر فرد الاعلى التعيين من هذا الجنس وبعبارة اخرى كما ان مدلول النكرة فرد معين في الواقع وفي نفس الامر مبهم عندنا فكذلك مدلول النكرة علم الجنس فرد معين في الواقع وغير معين عندنا مثلا كمدلول النكرة فان قلت الظاهر من هذا الكلام ان علم الجنس والنكرة بحسب الاستعمال المعنى واحد فما بال العلماء يجرون على علم الجنس احكام المعارف وعلى النكرة احكام النكرات مع ان الاثر يدل على المؤثر اعني ان هذا الاختلاف في اللفظ يدل على الاختلاف في المعنى فبين لي حقيقة ذلك قلت هذ التشبيه في المدلول بحسب الاستعمال لا بحسب المعنى الوضعي وتفصيل ذلك ان علم الجنس موضوع للحقيقة والمعنى المتحد المعهودة ذهنا وبنا لها المعنى لشرط شي ولا بشرط الحضور الذهني واذا اطلقتها على الواحد وقلت هذا اسامة فانما اردت به الحقيقة والمهية الموضوع لها وانما جاء التعدد باعتبار الاستعمال لان قيد المهية مع قيد التشخص التي هي المستعمل فيه ليست هي الموضوع له بل الموضوع له هو المهية اللابشرط بالنسبة الى التشخص واما النكرة فهي موضوعة لواحد من احاد المهية بمعنى ان قيد الوحدة داخل في الموضوع له فاذا اطلق النكرة على واحد وقيل لقيت اسدا او ادخل سوقا كان مستعملة فيما وضع له فالحاصل ان علم الجنس موضوع للمهية والنكرة موضوع لفرد منها فكم من فرق بينهما واما بحسب الاستعمال فلا فرق بينهما لان مدلول علم الجنس المهية مع التشخص ولا يخص ذلك المدلول واحدا بعينه كما ان النكرة مدلوله الفرد وهو ايضا لا يخص واحدا بعينه وبعبارة اخرى المطلوب من علم الجنس الفرد الغير المعين

لكن من حيث الفردية والمطلق من النكرة الفرد الغير المعين الخ لكن من حيث انه موضوع له
لا بخصوص واحد بعينه قوله لتبين وبيان للشيوع في المدلولين قوله انه كاسم الجنس قيل الظاهر
انه اراد باسم الجنس الاسم الجنس المنكر يعني ان لذلك الذي ذكرنا من ان علم الجنس مدلوله
شائع ذكر المص في شرح التسهيل ان علم الجنس كاسم الجنس المنكر يعني ان مدلوله لا يخص واحدا
بعينه كما ان مدلول اسم جنس المنكر لا يخص واحدا بعينه وح يكون الغرض من هذا الكلام ان
اسم الجنس والنكرة واحد فالتشبيه بالنكرة كالتشبيه باسم الجنس ويجوز ان يريد باسم الجنس
في العبارة اسم جنس المعرف وح يكون المعنى ان لذلك الذي ذكرنا ذكر في شرح التسهيل
ان علم الجنس كاسم الجنس المعرف باللام يعني كما ان مدلول اسم الجنس المعرف شائع
كالنكرة فكذلك علم الجنس وح فيكون الغرض من هذا الكلام الاشارة الى ان
علم الجنس والمعرف باللام بحسب المعنى سواء اي تعريف علم الجنس لمسماه كتعريف
اسم جنس المعرف لمسماه والفرق بين اسم جنس المعرف والنكرة كالفرق بين علم الجنس و
النكرة وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مزال الاقدام قوله وسبحان للتسبيح قوله
اي لجنس التسبيح بمعنى التنزيه ينصب لفظا كما يثبت مسماه ويعرب باعراب غير المنصرف اذا لم
يكن مضافا او مع ال للعلمية والالف والنون الزائدتان وقد جعله علما يلزمه للاضافة
قلت قال الفخر الرازي سبحان مصدر ولا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف
ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد اي براءة وكقوله سبحان من علقمة الفاجر وقوله
سبحان يا اللهم ذا السبحانا فلزومه للاضافة ليس في عنوان التتبع ولو سلم فنقول
لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا نص عليه الرضي قوله واخرني التسهيل قيل الغرض
من ايراد هذه العبارة الطعن على المص حيث صرح بان اسم الاشارة قبل الموصول في رتبة
يعني انه اعرف منه مع انه ذكر الموصول قبل الاشارة في التسهيل فاني يفعله على
خلاف قوله قوله واشارة اليه قوله اي مع الاشارة الى المسمى فالواو بمعنى مع قوله بها المفرد الخ

مبحث اسم الاشارة

اسم صح

قو وكذا بناؤه وبناؤه وبنائهُ بالضم في الاجزاء قو دون غيرها اي دون غير الاولى لا
دون غير الالفاظ المذكورة حتى انحصر الالفاظ التي يشار بها الى المؤنث في الستة التي
ذكرها اذ لا انحصار فيها بل كلها عشر بزيادة ذهي وذهي وذه وته بالاختلاس لسكونها
وكونها مطروءٌ عليها فالتقى الساكنان فحذف المطروء عليه قو واما لم يثن الخ
ش وانما لم يثن من الالفاظ المذكورة الا ذا حذرا من الالتباس قو من الالتباس
اي من التباس تثنية المذكر بالمؤنث لان الهاء من ذه والياء من ذي مبدلتان من
الف ذا فاذا ثنيا اعيدت الالف قو ذين للمذكر قو وهذان ان هذان لساحران مؤول
قو وهو اولى الخ قو لورود التنزيل على سبيله قو وهو اي ومن كان عبد الله
حالكونها حرفا قو لا اسما اذ القسما بالاتفاق قو اختار ابن الحاجب الخ قو واليه ذهب
اكثر علماء المعاني والمراد بجمع ذلك قو فهي مشعرة اذ اللام تزيد للبعد وهاء التنبيه
تقتضي القرب وبينهما من المنافات ما لا يخفى قو اذا اما مد قو اي على لغة الحجاز
واما على لغة من قصره كن تبعته فلا قو ولم يذكر المص قو الغرض من هذا الكلام دفع
ما يرد على المص من انه اهمل الموصول الحرفي مع انه قسم من الموصول كالاسمي وتقرير الدفع
ان المص لم يذكره لعدم كونه من المعارف والمص لصدد استيفاء انواع المعارف قو و
ذكره في الكافية ش الغرض من ايراد هذا الكلام والحاقه دفع ما عسى ان يرد على الش
في الجواب الذي ذكره عن الاعتراض السابق المفروض تقريره انك قلت في الجواب
ان المص لم يذكر الموصول الحرفي لانه لم يكن من المعارف واذا كان كذلك فلم تعرض المص لذكر
الموصول الحرفي في الكافية فاما يلزم ان يكون له هناك لغوا ويجب لذكره هنا ايضا
ومحصل الدفع ان ذكر المص اياه في الكافية ليس لانه المقصود بالذات بل لانه المقصود بالتبع
وبالمناسبة فذكره هناك استطرادا اي من غير قصد بالذات قو استطرادا قو
الاستطراد من طرد الصائد الصيد اذا كان قد صاد من غير قصد ذاتا الى الصيد

قوله اذ القسما بالاتفاق بسبب ظاهر خلاف [illegible] التصريح [illegible] اين رسالت اسماء الاشاره لاتفاق وقال ابن الناظم وانما حكم على هذا الكاف بانها حرف لانها لو كانت اسما لكان الاشاره مضافا واللازم منتفي لان اسم الاشاره لا يقبل الاضافة

اسماء موصول

ذكره

لانه لا يقبل التنكير

ايلد ٢٣/٣ ١٣٦٥ [illegible]

ذكره صح

ظاهر نام وكنبله گويند

وقد أخوان ليس النحو الغرض من ايراد هذه العبارة دفع اعتراض معروض كان معترضا
يعترض انك قلت ان ان المصدرية اي الناصبة تتصل بالفعل المتصرف فما تقول
في ان ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى وان عسى ان يكون حينئذ وقيل ان بالفعل
الماضي الجامد يعني ليس وعسى فوجه الدفع ان ان في نحو المثالين ليست مصدرية
بل مخففة من المثقلة وسيأتي الكلام في بحث نواصب المضارع قوله ومنها الذي
من الافعال الدالة على التودد الخ وعدها بعضهم الخ اقول المراد بالبعض هو يونس و
من تبعه وجعلوا منه ذلك الذي يبشر الله وقوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا
وقول الشاعر أأنت فينا الذي ترغبين ومن اوضح الامثلة في ذا القول ابي
نعيل الحجى بالنثر من يتبع المعروف بمنعه حتى يذوقن رجال مر ما صنعوا
وليس يرزق رجال مثل ما أتيهم فوتنكفون وسع كالذي وسعوا هذا وفي العبارة
الشارح ايماء الى ان الذي على هذا القول سمية اي اسم مكني به عن المصدر
مقدرا في صلته ضمير وقد بلغ الرضي الخلاف حيث قال لا خلاف في اسمية الذي المصدرية
قوله اقول الغرض من ايراد هذا الكلام دفع كلام لبعض المركبين على كلام المص حيث
ذكر ان قول المص الباء مفعول مقدم للا تثبته وهو جواب اذا الشرطية فلزم عليه
محذوران حذف الفاء من جواب الشرط وتقديم معمول الجزاء على اداة الشرط ووجه الدفع
ان قوله الباء ليس معمولا للجواب بل مبتدأ خبره قوله لا تثبته فهو بضم اوله فعل مبني
للمفعول من باب الافعال وجواب الشرط مقدر بقرينة خبر المبتدأ وح لا يلزم شيء
من المحذورين وانما اختصر في العبارة مع شمولها الاول لعلم المعلوم من هذا الباب ايضا
اذ المتبادر والظاهر في الافعال في ضم الاول اذا اطلق هو فعل المبني للمفعول قوله للفرق
بين الخ وتوضيح الكلام فيه ان القياس في تثنية الذي والتي وذا وتا ان يقال
اللذيان واللتيان وذيان وتيان كما يقال في تثنية المعرب قاضيان وفتيان لكنهم فرقوا

بين

بين المعرب والمبني في التثنية فحذفوا الآخر من المبني للفرق بينه وبين المعرب كما فرقوا في التصغير و
قالوا اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرفا لاول منها على فتحه قبل التصغير وزادوا الفا في
الآخر عوضا عن ضمة التصغير في المعرب قوله اي علامة التثنية ... ما ذكره ابن مالك هنا
ان اللذان واللتان تثنيتا اللذ واللت فاستغنى العرب بتثنيتهما عن تثنية الذي و
التي والعرب بتثنيتهما وما اليه من لا تحقيق له وابدع بان الفرق المذكور فاسد لان
المعرب قد يحذف آخره كما في عاشوران وخنسفان في تثنية عاشوراء وخنسفاء
قلت ان الامر اذا دار بين ان يكونا تثنيتي للغة المشهورة او الغير المشهورة فالاولى
الحمل على الاول وليس الاحكام في الفروق الا تبعا للاغلب والاكثر ... جمع الذي الالى
قال ابن هشام في شرح اللمحة الالى على وزن على وتكتب بغير واو وان قصر وان مد فهم هؤلاء
اولاء ... واحتج الامران ... وبمجيئه للمذكر والمؤنث والعاقل وغيره فان غالب
الالى للاولى لجمع المذكر العاقل والثانية لجمع المؤنث لغير العاقل ... وفي قوله
اي في قول المصنف كغير المصنف من النحاة انه جمع الذي تسامح لانه ليس بجمع لانه على غير
لفظ مفرده وعادته وانه يجي للمذكر والمؤنث والذي يختص بالمذكر بل هو اسم
جمع كما ان الذين ايضا اسم جمع لاتحاد طريقه وطريقها ... فما سبق ... ولم يجر
اي لم يجر الذي والذين على سنن المفردات والجموع المتمكنة والا لما قيل هذا في العبارات
من درايته او لم يجر الذين والاولى على سنن الجموع المتمكنة والاول هو الظاهر على سنن الجموع
وجمع الذي يصلح للمعارضة مع علة البناء هو لجمع الذي كان على سنن الجموع المتمكنة
وغرض الشارح من هذه الكلمات بيان الفرق بين تثنية هذا الباب وجمعه حيث اعرب
الاول دون الثاني ... بالواو ... واعربوه اعراب الجمع وهي معربة اذ البناء قد
عارضه في الجمع الذي على صيغة المثنى ... نحن اللذون ... وغارة يوم النخيل غارة ملحاحا
النخيل موضع بالشام ... او اختلط به ... اي غير العاقل بالعاقل حال كونه مغلبا الا فضل
على غير

ايها اللائم دعني واسمع من وصف حالي - انا عبد لعلي المرتضى مولى الموالي - كلما ازددت مديحا فيه قالوا

لا تغالي - واذا ابصرت في الحق يقينا لا ابالي - آية الله في وصفها القول حلالي - كم الى كم ايها العاذل

اكثرت جدالي - يا غرور في غرامي

قوله فصل بن نما اي بن الجارة بدليل انه ذكر قوله ومنهم ولما لم يذكره ابن هشام في

ظني خلك ... اذا كلامه توهم بعض شارحي كلامه ان المراد من الموصولة ... لا شك انه الخ ... اي لا شك

ما كنت ناجي ... وتنزيل الغير العاقل بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى والله خلق كل دابة من

ماء ... ولغيره ... اي لعالم ... نحو خلقكم وما تعملون ... اي الاصنام التي تعملو

ان صرت لعلي المرتضى عبد الكمالي ... نها تصنعونها بايديكم قوله وذا لا توهم ... وهم بفتح الواو والهاء مصدر وهم بالكسر اذا

وهو دار في معاني ... غلط وليس الوهم على الاسكان كما يتوهم اذ المراد بالعكس هو اللغوي وهو هنا الخ ... ومن

ذي في ... ووردها الخ ... دليل للتغليط المذكورة فان ما في هذه الاية قد جيء به في العاقل

وليس من المستثنيات فمن ... عود الضمير اليها ... والضمير لا يعود الا على الاسماء

... في نحو قد افلح المتقي ربه ... واجاب عنه المازني بان الضمير راجع الى الموصوف

وبه ... بارح ... محذوف ومقدر اي قد افلح شخص المتقي ربه واجيب عنه بان لحذف الموصوف مظان

لا يحذف في غيرها الا ضرورة ... ورده الخ ... ورد ايضا بان الضمير يرجع اليه كما سبق

١٦٨ | ١٣٥٣ | ١٤ ... وهو دليل على جواز ... وقال الاخفش ... لم يتعرض لرده يحيى لقياسه لانه

مشكل وانما يحيى لتماثي ... لوضوح المراد بالاية السابقة ... كما نقله الازهري

... وهو واحد من كبار اللغويين والمفسرين وليس المراد به الخالد ... وبعضهم يعربها

... اي اعرابه وبمعنى صاحب لكن خفرتها الناس بن الصائغ بجالة الجر فانه المسموع

واستشكل بعض الناس اعرابه جر قال لان سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض قلت وهو

كما ترى لكونه مجرورا ومغيرا لعامل الجر الذي هو من خواص الاسم المعرب المتمكن قوله

ذكر ابن جني ... الخلف الرواة بعين الاعراب سنذكر الى احد الائمة الذين رووه بالباء

اذ من روى لبيت الاتي بالباء هو ابن جني في كتابه المحتسب ورواه بعض بالواو قوله

والكرامة ذات الخ ... الكرامة بالجر عطف على سابقه وهو قوله بالفضل ذو فضلكم

الله به قال الفراء سمعنا اعرابيا من طي يسأل ويقول بالفضل ذو فضلكم الله الخ وبه في الامر

... الكرامة ... يحيى ... شيء ... بن ... بالبيت ...

نفي

بفتح الباء وسكون الهاء واصله بها نقلت حركة الهاء الى الباء بعد سلب حركتها فالتقى الساكنان
فحذفت الالف لتطرفها قوله وذوا وذوي الخ ذوا في حالة الرفع وذوي في حالتي النصب والجر
وتضاف قوله ذاتا وذواتا الخ كلتا الاوليين للتثنية وذوات للجمع والتنبيه عليه ان ذاو ذات
اذا ثنيا فتثنيتهما معربتين اذا شبه البناء تعورض بما هو من خواص الاسماء قوله بان تكون
سلفتبر لها اذا الغي فهي مثل ماذا صنعت يكون التقدير ما صنعت فتزيد لفظة ذا
بين ما وبين مدخولها وللالغاء بزيادة ذا هو قول ابن مالك والكوفيين واما البصريين
لا يجوزون زيادتها وعبارة الشارح شاملة لزيادة ذا مع من الاستفهامية ايضا و
ان منعه ابو البقا وبعض قوله اوتصير الخ اي للالغاء ويتحقق باحد الامرين اما
كون ذا زائدة واما صيرورة مجموع ماذا او من ذا للاستفهام قوله ولم تكن للاشارة
هذا الكلام من عطف الشرح على المتن فانه معطوف على لم تلغ اي ولم تكن للاشارة
والحاصل ان من شرط كون ذا موصولية ثلثة امور الاول تقديم ما ومن الاستفهاميتين
عليها والثاني ان لا تكون ملغاة باحد الوجهين المذكورين والثالث ان لا تكون للاشارة
قوله كقولك لماذا جئت قوله هذا مثال للالغاء بكلا الوجهين فان جعلت ذا زائدة فهو
الوجه الاول وان جعلت مجموع ماذا للاستفهام فهو الوجه الثاني قوله مستدلين الخ
قوله ولا يختص ذا الاشارة بكونها موصولة بل عندهم يستعمل جميع اسماء الاشارة موصولة
قوله وقال الشيخ الخ قوله فان قال قائل ان يقول هذا التخريج لا يتمشى على مذهب البصريين
اذ قد صرح المحقق الرضي بان حذف الموصول الاسمي غير جائز عند البصريين كما ان ابن
هشام نقل عن سيبويه عدم جواز حذف الموصول الحرفي ايضا نعم هذا الجواب يتمشى على
اصول الكوفيين فانهم يجوزون حذف الموصول الاسمي لكن التكلم على طريقة الكوفي لا
يليق ببصري قوله وهو حسن قوله اي تخريج الشيخ حسن قوله اومتعين قوله اي بل متعين
يعني ان الجواب من الاسئلة الا المذكور هو هذا لا ما ذكره البصريون لما قدمنا فلفظ

او هنا للاضراب على قول ابي علي وابن برهان وابي الفتح بن جني والكوفيين من ان او تاتي للاضراب
مط اي واعم من ان تقدّم عليها نفي او نهي او اعادة العامل او لا يكون شيء منهما ان خبريّة قوله
وذلك لانّ وضع الموصول على ان يكون وصلة الى وصف المعارف بالجمل ومن شرط الجملة
المنعوت بها ان تكون خبريّة ولان الصّلة يجب ان تكون قضيّة معلومة للمخاطب قبل
ذكرها وهذا انما هو في الخبريّة لا غير فلا يجوز ان يقع الصلة الانشائيّة وهي ما قارن لفظها
معناها كبعتك ولا طلبيّة وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها امرًا كانت او
نهيا كاضربه ولا تضربه لما مرّ من وجوب معلوميّة الصّلة قبل الموصول وكونها مبهمة
وقد يعقد بينهما قوله فالتي من صيغة التعجّب لانّ الجملة التعجبيّة وان كانت خبريّة الّا انّها
كانت مشتملة على معنى التعجّب وهو من الانشائيّ منع من كونها صلة لان المشتمل على معنى
الانشاء لا يكون صلة فان قلت لم يذكر حكم الجملة القسميّة نحو والله لقد بلغتني
فانها انشائيّة وقعت صلة قلت لانّ الجملة القسميّة حكم سائر جمل الانشائيّة فلا يجوز
ان تقع صلة وما ترى في الآية فلا يشترط لان الصّلة في الحقيقة هي الجواب ولفظ الجملة
القسم والقسم انما جيء بها لمجرّد التوكيد وبعبارة اخرى جواب القسم والشرط عند
اهل العربيّة جملة خبريّة محتملة للصّدق والكذب والقسم والشرط نفسهما انما جيء بهما لا
قيدان من قيودها وهذا بخلاف اهل المعقول قوله غالبا قيّد انما قيّد كون معهود
الصّلة معهودا بالغالب لان الصّلة قد تكون غير معهودة كما اذا كان في مقام التهويل
والتعظيم نحو فغشيهم من اليمّ ما غشيهم اي الذي غشيهم امر عظيم والمرجع في ذلك الى
الموصوف فان قصد به معهود فصلته معهودة والّا فلا قوله اذا كانا تامّين قوله
والمراد بالتامّيّة فيهما ان يفهم منهما بمجرّد ذكرهما ما يتعلقان به قوله باستقرّ
الاولى ان يقول نحو استقرّ قوله محذوف وجوبا قوله الغرض من هذا التفكيك اخراج
الظّرف اللّغو وتحقيق مقام ظرف المستقرّ وبيان ذلك ان ظرف المستقرّ ما كان متعلقا

حكم صح

اصطلاح صح

بحر

بفعل او اسم فاعل محذوف نصب وجوبا من انما العموم وظرف اللغو ما كان متعلقا بالفعل من افعال
الخصوص سواء كان مذكورا او محذوفا وهذا هو الشيء المعروف ذكره الاكثر بينهما ويسمّى الاول
مستقرا لاستقرار الضمير فيه الذي انتقل من الفعل المحذوف والوصف كلك اليه ثانيا لانه
مستقر فيه حذف فيه اختصارا ويسمّى الثاني لغوا لانه ملغى من هذا الضمير لانه ليس فيه
ش كما يسمى الفاعل الخ ش فان قلت لا اثبات بكاف التشبيه يدل على ان الالف واللام في
الصفة المشبهة واسم التفضيل موصولة اذ لولا ذلك لوجب ان يقول وهي اسم
الفاعل او المفعول قلت بل لان مذهب المصنف والشارح في هذه المسئلة خلاف مذهب الاكثر
فكما ان امانيها الصفة اللفظية عند الاكثرين فكذا وجب ان يكون الالف واللام فيها موصولية
وتسبق في بحث اعراب غير المنصرف ومبحث النكرة ما قد يدل على ان مذهبه ان
الالف واللام في الصفة المشبهة موصولية فارجع ش وهي التي الخ ش الغرض من
ايراد هذه العبارة الاشارة الى حصر الصفة الغير الخالصة في التي غلب عليها الاسمية
حتى يكون الصفة المشبهة واسم التفضيل داخلة في الصفة الخالصة ويتضح ما هو
مذهبه ومقصوده لانهما ليسا غلب عليهما الاسمية لان معنى الغلبة ان يذهب المعنى صار
الوصفي وتلخص للمعنى الاسمي فافهم ولا تغفل ش كالابطح ش فان الابطح كان في الا
وصفا لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب عليه الاسمية فصار اسما للارض المتسعة
ش وهو المصادر الخ ش ولما الام فيه انه الشارح ذكر انه مبني لا معرب فقط ومنه وما
انشا الخ ش انما قال ومنه المفيد ان هذا البيت بعض الابيات التي استشهدوا بها فيه
للاشارة الى ان الابيات على هذا المطلب كثيرة منها قول الشاعر ش ما كالبروح
ولعبد الاهيا مرهما يشتم بسندبم الخرم ذا رشَدٍ وقول الآخر ش وليس اليربوع للخل
دونا للذي يرى ش له الخل اهلا ان تعدّ خليلا وقول الاخر ش بقول الخنا
وبعض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع انشدها الخبيصي في شرح الكافية

قال لانه النحو قبل هذا سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج ورد بانه
لو قاله لوقع في محذور اشد اي اشد من وقوعه صلته قلت لا محذور من هذا الوجه
الذي ذكره من جهة ان المحقق الرضي صرح بخلافه حيث قال ويحكم بالمشاركة بين نحو شبه
الفعل وبين الفعل اذا اسند الى المؤنث مطلقا حقيقيا كان او مجازيا وقال في حواشي اللباب
ان اسم الفاعل حكمه في التذكير والتانيث حكم الفعل والاولى بالفصل بينه وبين اسم المفعول
وسيأتي في باب النعت ايضا ما يدل على ذلك قيل لنا كذلك شبه النحو انما قال بالتاكيد
اذ الشبه الواحد بالحرف موجود في كل الموصولات فيؤكد بواسطة الافتقار الى العائد
المحذوف في الحالة الثانية وهي ما اذا كانت غير مضافة وصدر صلتها محذوف
قلت ليس مراد القائل ان الافتقار الى ذلك المحذوف فقط سبب للبناء بل مع انضمام
الاضافة الى المبني اي الضمير والحاصل ان علة البناء في الحالة الرابعة اربعة اشياء
الافتقار الى الصلة والافتقار الى الصدر والصلة اي العائد والاضافة الى المبني
اي الضمير ونفس الافتقار بالاضافة بملاحظة كونها الى الضمير والى غيره على ان
بعض النحاة قد ذهب الى ان الاضافة الى المبني مطلقا توجب البناء واما في الحالة
الثانية فثلاثة منها موجودة وواحد منها وهي الاضافة الى المبني غير موجودة
فلذا اعرب فالفحت بفرقة المص والقوم على ان بعضهم النحو اي بعض النحاة
قال بالبناء اي في الحالة الثانية قياسا على الحالة الرابعة قلت قال سيبويه كلام
العرب استقراء لا قياس وهو يرد النحو قلت لعله اي المعترض له بعدة لهذا
الخلاف لخالفته للسماع والقياس لانه حذف من كل النحو اي حذف من كل واحد
من اي وقبل وبعد ما يلي ببنائه اذ قد حذف من اي العائد ومنها المضاف اليه وفي
العبارة ادنى تسامح اذ المحذوف من اي ليس ما يبينه بل بعض ما يبينه
وقال بنائها النحو اضافة القرائن الى الجمهور يفيد الحصر فالمعنى على ان قال ببناء

اي في الحالة الرابعة قراءة الجمهور ولا غبر قلت هذا الحصر غير مناسب لطريقته اذ قد صرح
سيبويه وغيره وابن هشام بوجود البناء في قوله تعالى فسلم على ايهم افضل رواه الجمهور بالضم
واحتمال انه لم يعتد به بعيد كما لا يخفى كالخليل ويونس ومنهم الزجاج و
الجرمي قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه
يسلم ان اي تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت انتهى قلنا ان
الفارق الاضافة الى المبني وقال الجرمي خرجت من البصرة ولم اسمع منذ فارقت
الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم قائم انتهى قلت والتنزيل على خلاف الغير
بني جره وقرئ شاذا فلا يصلح لاثبات رابع اضراع مذهب على الحكاية
حاصل لنا وبل ان اي فيه الآية ليست موصولة بل استفهامية وليست
منصوبة بل مرفوعة على الابتداء واشد خبره وعلة القول ليكون الابتداء بينهم
والا فالاستفهام لا يناسب ظاهر الآية والتقدير لننزعن الشخص الذي يقال فيه اليهم
اشد او الاشخاص الذين يقع فيهم ايهم اشد على ان يكون الذي بمعنى الجمع قلنا قد
علم بان الحكاية واضمار القول على خلاف الاصل ولما يصار اليه في سعة الكلام اذ
لا يطرد ان يقال لاضربن الفاسق بتقدير لاضربن من يقال له الفاسق او النهي الخ
قلت قال شهاب الدين الطيبي حذف الموصول ضعيف في القياس شاذ في الاستعمال
لا سيما اذا كان مع بعض الصلة وقد سبق في مثله هذا تحليل طلبق ان البصريين يمنعون
من حذف الموصول الاسمي اي نامل للهبة اي نامله للهبة اي نرجوه للهبة
بيان للعائد المحذوف كما قال المص اي لهذا الذي ذكرنا من ان منصوب الفعل
الناصب يحذف قال المص وخالفا لقوم منهم صاحب اللب وصاحب
المغني واولوا هذا البيت بان كان زائدة والتقدير خبر هو عاجله فلا يجوز
حذف المنفصل اذ لو حذف لفات الاهتمام والحصر المقصود ولا المنصوب بصلة

الذي يحذف

تحت المعرف بأداة التعريف

لان تسمية الخفة وغرضهم التنبيه على اسمية وهو يحصل برجوع الضمير لفظا اليه ولو حذف فات ذلك التنبيه كجاء الذي انا الضاربه قوله او رد عليه بان بعد الضمير المنصوب ليس عائدا الى الذي في هذا المثال حتى يدل على اسميتها بل انما هو عائد الى اللذي والعائد الى الذي انما هو الضمير المستتر المرفوع فالتحرير ان العائد المنصوب ان كان عائدا الى ال جاز حذفه وان كان عائدا الى ال لم يجز حذفه نحو جائني الضاربه زيد قوله اي بالنداء قوله العزم من هذا التفسير بيان مقصود المص من قوله اداة التعريف فانه بحسب الظاهر غير مناسب باصطلاح النحاة اذ تسمية الحروف اداة انما هو اصطلاح المنطقيين وجه البيان ان هنا مجاز من باب تخالط الاصطلاحين قوله والجمهور قوله جمهور بفتح الجيم المعجمة وسكون الميم وضم الهاء الجماعة العظيمة الكثيرة قوله في شرح التكملة قوله تكملة على وزن تبصرة وتذكرة اسم كتاب من الكتب المشهورة وهو في الاصل من المصادر التي على خلاف القياس اذ لا هنا له قوله على ان قوله او على ان اللام فقط حرف التعريف قلنا هو الذي يرى انه اقرب الى الصواب لوجهين الاول انا نرى ان الهمزة في الاستعمال لا تنعقد كثيرا لكن نشك في انه هل هو همزة وصل حتى كان ذلك الاسقاط على الاصل او همزة قطع حتى كان على خلاف الاصل فمن الواضح انه لا يريب فيه ذا دربة في دراية التوجيه ان الحمل على الاصل في مقام الشك اولى والثاني ان الالف لتسقط في الدرج ولو كانت اصلية لمنعت منه وان كان الاسم الكثير الاستعمال بناسب التخفيف بالحذف لان المركب ينتفي بانتفاء احد الاجزاء فيجب زهوق التعريف عند الحذف وهو اللازم باطل فالملزوم مثله فتامل العرف قوله لشعريته بجعل الخبر الجملة فيحمل الرفع على الجاز لقوله الجزم فان قلت انما جعل الجزم المذكور هنا مشعرا بالاختيار بهذا القول فيما سيأتي في باب النسب اختياره بطالا في المص حيث قال وهذا اختيار لمذهب سيبويه فما وجه ذلك قلت لنسبة الاشعار وهو يحتاج اليه هنا باعتبار احتمال ان يطلق الهمزة الوصل على همزة القطع باعتبار المشابهة بكثرة الحذف ولنسبة الاختيار صريحا

بيّنا سبيله باعتبار ان هذا اعتبار بعيد عن متفاهم اهل العرف قوله والالف زائدة اي ليس
اصلية فانه لا منافاة بين كون الشيء زائدة ومع ذلك كان مفيدا لمعنى من المعاني كما في
في باب فعال الناقصة في زيادة كان ولهذا سرّ قبيل هذا في زيادة الف الان قوله اي
اردت التعريف قوله اشارة بهذا التفسير الى دفع ما عسى ان يتوهم من ظاهر عبارة المص من انه
يتنفى ان يكون الان اذا كان معرفا دخل عليه الالف واللام وهو فاسد لاستلزامه
تعريف المعرف ووجه الاشارة ان باب التفعل هنا ليس على حقيقة معناه بل بمعنى ارادة الفعل
فان باب التفعل قد يجيء لارادة الفعل نحو قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا طلقتم النساء
قال جار الله في الكشاف اذا اردتم تطليقهن قوله ان حمل على سبيل المجاز قوله اي حملا
على سبيل المجاز نحو انت الرجل علما فانه يصح ان يقال انت كل رجل لكن على سبيل المجاز
على معنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم كانه لا اعتداد
بعلم غيرك لقصوره في باطنه عن علمك هذا واستغراق العرفي داخل في القسم الاول اي
استغراق الافراد لانه يحمل فيه كل عرفا على حقيقته قوله من حيث هي قوله الغرض من هذا
التقييد اخراج اسم الجنس المعرف باللام التعيين وكذا الذكري والاستغراقي حيث
ان في كل منها يشير باللام بدخولها الى الحقيقة لكن لا من حيث هي هي بل مع قطع النظر
عن الافراد بل من حيث وجودها في ضمن الافراد كلها او بعضها المعين او غير المعين قوله
او الذكري قوله الذكر باللسان ضد الانصات وبالقلب ضد النسيان وذاك الله على الاول
مكسورة وعلى الثاني مضمومة قال الكسائي وقال الفراء وهما لغتان بمعنى قوله و
هذا من الغريب قوله قلت لا غرابة فيه لان الان لما كان قد وضع مع الالف واللام
وكان الالف واللام جزء منه كالنجم والصعق فهذا الالف واللام كالجيم من جعفر فهو
ليس للتعريف بل شبيه بلام التعريف لفظا لان الالف واللام اذا وقع جزء لا يصير اساسا
للتعريف فلهذا اتى بقيل اشارة الى ضعفه ويجوز ان يقال انما اتى بقيل للاشارة الى

ان ضعفه من جهة ان ارتكاب هذا الوجه لتحصيل سبب البناء والا لم يحتج الى تضمين حرف التعريف
لكونه من الاعلام الغالبة كالنجم والصعق اذ التحقيق ان نحو النجم والصعق من الاعلام كان
في الاصل للتعريف بواسطة الالف واللام العهدية ثم غلب بحسب الاستعمال على الفرد المخصوص و
صار علما فليست اللام زائدة في الاصل ومن العلمية لها جهتان جهة العلمية وجهة ملاحظة
الاصل فبالجهة الاولى تكون زائدة وبالجهة الثانية تكون للتعريف فليست هي زائدة محضة و
لا للتعريف محضة والحاصل انه لولا تحصيل سبب البناء في الآن لم تكن فيه غرابة كما في نظائره
من نحو النجم والصعق والعباس والنعمان وقيل في وجه بنائه انه متضمن معنى الاشارة وقيل
لكونه وضعه على خلاف وضع الاسماء حيث وضع من اول الامر معرفة وتزاد زيادة الخ
اقول اعترض لانها مبني على القول بزيادة ال فان العلم هو مجموع لفظ ال وما بعدها
فهي من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائدة قلت هذا غلط ناشئ من اشتراك
لفظ الزيادة بين ما لا يكون من الاصول كما في الحروف الزيادة وبين ما لا يكون مفيدا
لمعنى كما نحن فيه فان اللام جزء للكلمة مع كونها زائدة لكونها غير مفيدة لمعنى التعريف الذي
وضعت له قيل وانما كان ال في هذه الامثلة زائدة لانه لا يجتمع تعريفان على شيء واحد
لانها كلها اعلام بالوضع قلت لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما في هذه الامثلة نص المحقق
الرضي على ذلك قوله المنقولة اقول انما خص الحكم بالاعلام المنقولة لان الاعلام المرتجلة
يمتنع فيها اللمح اذ لا سابق لها قلت اما الاعلام المرتجلة فقد مر انه يجوز ان يكون اللام
فيها للتعريف لجواز اجتماع التعريفين مع اختلافهما اذ ان العلم بحسب الحاصل مع وجود
الافادة وسيأتي تحقيق ذلك في باب الاضافة قوله والنعمان اقول نعمان بضم النون اسم نبات
كان في الاصل اسما للدم بتخفيف الميم سمي به النعمان ابن امرئ القيس لحمرته أو لانه كان
قد حاز الشقائق ولهذا سمي بشقائق النعمان قوله للعبادلة اقول عبادلة جمع عبد الله والتاء
لتاكيد الجمعية وانما اتى بالمثال بها للاشارة الى ان هذه الجماعة هم الذين غلبت على العبادلة

ثم

دون من عداهم من اخوانهم قوله لا بلة قوله فان العقبة كان في الاصل اسما لكل طريق صاعد في
الجبل ثم اختصت بعقبة المنى التي تضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة وقال الشارح اختصر
لا بالاشتراك قوله اوجب قوله لان حرف التعريف لا يجامع حرف النداء الا فيما استثني ولولا
لئلا يلزم تعريف المعرف قوله هنا عيوق الخ قوله حكاه ابن الانباري هكذا وعيوق فيعول
بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق الكواكب التي وراءه من
المجاوزة ويجوز ان يكون سمي بذلك لانهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه
عنها قوله وذلك مبني الخ قوله اي تقديم كل وتاخيره قوله او الفاعل قوله هذا هو الذي ذهب
اليه جمهور النحاة وائمة الفن وهو الاقرب الى الصواب لوجوه الاول ان واضع الفن
جعل الفاعل اصلا في الرفع والمبتدا ملحقا به حيث قال كل فاعل مرفوع وما سواه ملحقا به
ولو كان المبتدا اصلا لوجب ان يقول كل مبتدا مرفوع وما سواه ملحق به والثاني ان
الفاعل كالجزء من الفعل الذي هو اقوى العوامل بدليل اسكان الاخر معه في نحو ضربت
فتدبر والثالث والرابع ما ذكرهما الشارح قوله مسبوق في الكلام قوله وجوابه ان تاخر
الفاعل عن الفعل لكونه معمولا له ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول طبعا فقدم وضعا
ليوافق الوضع الطبع فالفاعل جار على وفق الاصل وطريقته ولو كان التقديم في اول
الكلام سببا لكون الشيء اصلا لوجب ان يكون كل من حروف الجوازم اصلا بالراس ولبعض حروف
الجر اصلا لبعضها واللازم باطل فالملزوم مثله قوله وانه لا يزول عن كونه الخ قوله وجوابه
انه ان اريد بعدم زواله عن المبتدائية مع التاخر عدم الزوال مطلقا وان كان اللبس حاصلا كما
في زيد ضرب وكذا ان كان الامتناع حاصلا مع التاخر نحو من لي مخدا فظاهر انه باطل لان المقدم
وكان من قال بمقالته يمتنع التاخير في نحو القائم زيد وان اريد عدم الزوال مع امن الالتباس فقط
نحو في الدار زيد فيكون الدليل اخص من المدعى اذ المدعى تقديم المبتدا كلا على الفاعل
مع ان هذا الدليل لا يجري الا في بعض افراد المبتدا فان قلت ان المراد ان نوع المبتدا من حيث

التاخر

مع عدم زوال وصف المبتدائية ورفع الفاعل لا يجوز تقديمه اذ تزول الفاعلية ح قلت
الجواب الجواب السابق من انه لكونه معمولا للفعل ومرتبة المعمول قبل العامل مرتبة فان
الجواب السابق غير مجد الا لان كونه ابدا مؤخرا لكونه معمولا لا جرم يجزم بان كونه
اقوى قلت لا منافاة بين كونه معمولا وكونه اقوى بالنسبة الى شيئين فان الفاعل ضعيف
بالنسبة الى الفعل وقوي بالنسبة الى المفعول كما ان السلطان الوزير بالنسبة اليه ضعيف
لكنه بالنسبة الى الامراء والحكام بمنزلة السلطان ولنعم ما قال الشاعر فضله في الفا
رسته كرچه مفعول است اما مطلق است   مصدر ابن فعلها به مشتق است   وانه
عامل ومعمول   يعني ان المبتدا عامل في الخبر ومعمول للابتداء والخبر والجواب عنه
اولا ان هذا الجواب لا يمشي على مذهب كل البصريين والكوفيين مع ان المدعى عام
كما ان كون الفاعل معمولا للبعض لا يمشي على كل الاقوال اذ مذهب الفراء ان الفاعل
معمول للفعل وهو عامل في المفعول وثانيا ان كون الشيء عاملا ومعمولا معا لو كان
موجبا لكون الشيء اصلا لوجب ان يكون ايّ في ايّا ما تدعوا وايّان في ايّان يوم الدين
اصلا للجوازم لكونهما عاملين ومعمولين معا مع ان الشرطية اصل للجوازم بالاجماع
كما ادعاه الا انه يكون عاملا لا غير فتامل ولو سلم فنقول ان الفاعل مع كونه ابدا
معمولا مقدم على المبتدا لكونه جزءا ولكونه لا يحذف فقط الا في مواضع خاصة بخلاف
المبتدا فانه يحذف كما سياتي   وهو اقوى الخ   وقوة المؤثر تقتضي قوة الاثر
اما كونه اقوى من عامل المبتدا فلانه موجود محسوس وعامل المبتدا معقول معدوم
ولانه يعمل في المعمولات الخمسة وغيرها عند الاكثرين وعامل المبتدا لا يعمل الا في المبتدا
ولانه يغلب على المبتدا وينسخ ابتدائيته ويكفي في ضعف الابتداء من الفعل ان الحرف
يدخل عليه وينسخ حكمه ويخرجه عن حقيقته نحو ما ولا وان وانه بواسطة افادته
نوع من القوة وهو مشابهة الفعل عليه   انما قدم للفرق الخ   لقائل ان يمنع هذا الحصر

بانه لم لا يجوز ان يكون رفعه باعتبار ان الفاعل اقوى معمولات الفعل والرفع عمدة الحركات
فتناسبا واعطى الرفع له او باعتبار ان الفاعل قليل والرفع ثقيل فاعطى الرفع له حتى تتعادلا
او وصفا الخ عطف على قوله مخبرا عنه فالاسم يعم الصريح الخ الاسم الصريح
نحو زيد والمؤول نحو لتسمع في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه بتاويل سماعك وكذا في
قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم فانه بتاويل انذارك وكذا قوله تعالى وان تصوموا خير لكم فانه بتاويل
ناويل صيامكم يخرج الاسم الخ فانها قد دخل عليها الناسخ والثاني يدخل
اي القيد الثاني وهو قوله غير الزيادة قلت التحقيق انه لا حاجة الى هذا القيد مع ان البيان
يحصل بدونه لوجوه الاول ان هذا التعريف للمبتداء بحسب الغالب اذ الغالب في افراد
المبتداء ان يكون مجردا عن العوامل اللفظية والثاني ان يراد بالعامل اللفظي ما يكون
مؤثرا فيما يعمل معنى لانه المتبادر والعامل الزائد لا يؤثر معنى لانه زائد والثالث
ان يراد التعميم في المجرد بان يراد المجرد اعم من ان يكون لفظا او معنى ونحو بحسبك درهم
مجرد معنى والرابع ان يعتبر في التعريف قيد الحيثية بان يراد بالمخبر عنه ما يكون
مخبرا عنه من حيث انه مخبر عنه ونحو بحسبك درهم من حيث انه مخبر عنه ليس مجرورا
ومن حيث انه مجرور ليس مخبرا عنه بل مضافا اليه نحو بحسبك درهم مثل بايكم المفتون
عند سيبويه ومن لم يستطع منكم الطول عند ابن عصفور وهل من خالق غير الله خبر
مقدم ودرهم الخ فان قيل لا يجوز ان يكون بحسبك درهم مبتداء مؤخرا لانه نكرة خبر مقدم او دهم
نكرة محضة ودرهم غير مختص قلنا المعتبر في الابتداء بالنكرة الفائدة ولا ريب انها
حاصلة مع تقدم الظرف لانه من المخصصات نظرا الى المعنى لان الدرهم ذات
وحسبك وصف والمبتداء يجب ان يكون ذاتا غالبا والخبر وصفا اسماء الافعال
على التحقيق من انها لا محل لها من الاعراب يخرج قائما الخ وذلك لان قائم
لا يجوز ان يكون مبتداء اذ لا يغني مرفوعه يعني ابوه عن الخبر من جهة انه لا يحسن السكوت عليه

فتعين كون زيد في المثال المذكور مبتدا مؤخرا وقائم ابوه خبر مقدم عليه مع انه لولا ذلك لزم عود الضمير
على المتأخر لفظا ورتبة وهو باطل قوله اغنى عن الخبر قال يعني يفيد فائدة الخبر في اتمام الكلام وحسن
السكوت فالمرفوع في نحو اقائم الزيدان فاعل من جهة وخبر من جهة ولهذا سقط ما قيل ان لو صح
في نحو اقائم الزيدان مبتدا بلا خبر وما قيل ان الوصف ليس بمبتدا حقيقة بل في صورة ا
المبتدا ولذا لا يحتاج الى الخبر ولم يجعله خبرا محضا لئلا يلزم وصفا بلا فاعل ولا فاعلا محضا
لئلا يلزم مبتدا بلا خبر قوله نحو قاعد الخ وذلك لانه لو كان مبتدا لوجب ان يرفع
اسم ظاهر على الفاعلية وهو مع كونه رافعا للضمير المستتر غير جائز لئلا يلزم ان يرفع الوصف
الاسم شيئين على الفاعلية وهو غير معهود في كلام العرب قوله من غير اعتماد على نفي
فان قلت فيلزم الابتداء بالنكرة قلت لا نسلمه فيما نحن فيه فانا قلنا العمل مشروط بالمسوغ
وقد فقد ههنا قلنا الاخفش والكوفيون لا يشترطون المسوغ كما حكاه السهيلي عنهم قوله
كون ما بعد الاول الخ فان رجح الاول بكون الاصل في المقدم الابتداء عورض بان
الاصل في الوصف ان يكون خبرا ولما تعارض الاصلان تساقطا ويمكن ان يرجح الاول بان ما
نشك فيه انه هل المقدم فيه مبتدا ام المؤخر نحكم العموم بان الاول مبتدا دون الثاني
ولذا تراهم يحكمون بكون بحسبك في بحسبك درهم مبتدا وما بعده خبرا عنه ولا يحكمون
بجواز العكس ايضا مع ان النظر الى المعنى يقتضي العكس وسر ذلك على ما حققه بعض الفضلاء
ان نظر النحاة ليس الى المعنى بل الى اللفظ ولا شك ان اللفظ يقتضي ما ذكروه قوله
والجمع المكسر الخ قال اي الوصف اذا وقع جمعا مكسرا فحكمه حكم الوصف اذا وقع مفردا
اي مع فاعله المفرد كما جاز في نحو اقائم الرجال هذان الوجهان هكذا افهم المقام قوله
وكذا الوصف الخ قال يجوز فيه الوجهان اللذان في نحو اقائم زيد قال وهو كونه معرا
قال اي مجردا وانما لم يعدل الشارح عن تعريف المصنف الابتداء بانه تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
قلنا لورود الاعتراض على تعريفهم بان التجريد امر عدمي والعدم لا يكون سببا للوجود وفسر الشارح

بين

مبتدأ وخبر

بكون الاسم مجردا ليسلم من هذا الاعتراض قوله وقيل جعل الاسم الخ القائل به الجزولي والمراد
بجعل الاسم قولا اعم من ان يكون تحقيقا او تقديرا ليشمل نحو في الدار رجل وانما اتى بقيل
ليعرفك ان الباعث له على هذا التعريف هو الهرب عن الاعتراض المذكور وهو ما
بالتعريف الذي ذكرنا فلا احتياج الى غيره مع احتياج تعريفه الى التعميم المذكور قوله
وهو الصحيح الذي الخ قوله اعترض على هذا القول بان الخبر قد يكون نفس المبتدا في المعنى
نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ زيد لكان رافعا بنفسه لنفسه قلت قد اجمع العلماء على ان
الحمل هو اتحاد المتغايرين يعني يجب التغاير بين الطرفين بحسب المفهوم لئلا يلزم حمل
الشيء المغاير على المغاير الاخر من جميع الجهات فالتغاير الاعتباري كاف في المقام كما
في زيد اخوك قوله لانه طالب له قوله الغرض من ايراد هذا التعليل دفع التنافي بين
كون المبتداء جامدا مع كونه عاملا في الخبر ووجه الدفع ان ذلك جائز اذا كان الجامد
طالبا للمعمول كما ترى في قطل زيدا قوله فالبصريون اقول على ان قيل ان اسم الفاعل
في بعض الاحيان يعمل رفعين كما ترى في نحو القائم ابوه ضاحك حيث رفع الفاعل لكونه
وصفا والخبر لكونه مبتداء قلت هذه مغالطة صرفة اذ المبتداء ليس هو القائم بل ال
واللام الموصولية فهي الرافع للخبر قوله وقيل بالابتداء الخ قوله اورد عليه بانه يلزم
اجتماع عاملين لفظي ومعنوي على معمول واحد وهو غير معهود قلنا الفراء يجوز
في باب التنازع في الفعلين وفي باب الاضافة ولا منع من اجتماع العاملين في علم النحو
لان علل النحاة معرفات لا مؤثرات كما حققه الشارح الرضي قوله وقال الكوفيون الخ قوله
هذا القول اختاره المحقق الرضي ورد عليه بان العمل تاثير والمؤثر اقوى من المؤثر
فيه فيلزم ان يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من جهة واحدة اذ كان مؤثرا فيما اثر فيه
من تلك الجهة وهو الرفع وجوابه ان الوجه ليس بواحد بل متعدد لان تاثير المبتداء
في الخبر لاجل كون الخبر هو المحكوم به وتاثير المبتداء لاجل كون المبتدا هو محكوما عليه

الخبر في هم

عاشق بسیه چاه غم دوست فرو است - غازی بغزای دشمن اندر تک و پوست
چون کشته شوند این دو ازین کی باشد - کان کشته دشمن است واین کشته دوست
حرره ... بتاریخ ۱۹ صفر ۱۲۵۴ نظم رقوم راجع ربت بابه وقودها الناس والحجارة

والقوة مختلفة وبان هذا الاعتراض يكذبه الاستعمال لغويا اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وهنا
مبحث اجمالي تفصيله شرح المحقق الرضي فان شئت توضيحا لذالك المقال فعليك بمطالعته
ولله تعالى الخ هذا تاييد لمذهب الكوفيين من جهة ان نظير ذالك موجود في العربية
نحو اياما تدعوا وانى لك هذا واتاين تبعثون الى غير ذالك مع مبتداء غير الوصف
الغرض من ايراد هذين القيدين اخراج فاعل الفعل وفاعل الوصف فانهما داخلان تحت
قوله المسند الجزء المتم الفائدة مع انهما ليسا بخبرين ووجه الاخراج ان المص اجمل في التعريف و
لم يذكر القيدين لكنهما مراد ان فبقيد الاول اي مع مبتداء يخرج الفاعل للفعل فانه جزء
متم للفائدة لكن لا مع مبتداء بل مع الفعل وبقيد الثاني اي غير الوصف يخرج فاعل الوصف
في نحو اقائم الزيدان فان الزيدان يصدق عليه انه الجزء المتم الفائدة مع مبتداء لكن ليس المبتدا
غير الوصف بل نفس الوصف قلنا ولا ان ما ذكره المص ايض تعريف تام للخبر اما بان يراد
بالجزء المتم الجزء المعهود واما بان كان المص قد اعطى الحكم بالمثال ولا ثانيا ان هذا التعريف
غير مانع لانه يصدق على الكاف في اخوك لو لم يرد بالجزء الجزء المعهود اذ يصدق عليها
انها الجزء المتم الفائدة مع مبتداء غير الوصف وليس بخبر وليس المراد بالجزء جزء الكلام في
الخبر لان فاعل الوصف داخل فيه والمراد به الخ لما كان المفرد مشتركا بين معاني
متعددة بين المراد منه هنها بان المراد به هنها ما هو مقابل الجملة يعني ما للعوامل
تسلط على لفظه اذ ليس للعوامل تسلط على لفظ الجملة وانكان على محله هنها لان
جملة خبر المبتداء من الجمل التي لها محل من الاعراب وما عمل الجر الخ فان قلت لم
قدم الجر على اخويه اي الرفع والنصب مع ان المناسب كان تاخيره عنهما قلت لما كان
الكلام في المفرد فكلما كان اقرب الى المفرد فكان اقدم بحسب الذكر ولا ريب ان
ما عمل الجر اقرب لانه تزيد عليه كلمة فكان اقدم ويشترط ان يكون الخ فان قلت
لم اختص الجملة بهذا الشرط فقط مع ان الجمهور من العلماء يشترطون في هذه الجملة

بلا

التي هي خبر المبتداء كونها خبرية ايضا فلم تركه الشارح هذا الشرط قلت لان المص والشارح قد اختارا
خلاف الجمهور فيجوزان كون الانشائية خبرا كما نص عليه الشارح في مبحث المغني فانظر
ما تفضل باسنده لا انهم على امتناع ذالك فانهم استدلوا على امتناع كون الجملة الانشائية
خبرا بوجهين الاول ان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب والانشاء ليس يحتمل
لهما والثاني ان الانشاء ليس بثابت في نفسه والخبر يجب ان يكون ثابتا للمبتداء فالانشاء
لا يكون ثابتا للمبتداء قلت يجيب اما عن الاول فبان الخبر الذي للمبتداء هو الجزء
المتم الفائدة لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط انما وقع من اشتراك لفظ الخبر بين خبر
المبتداء وما يحتمل الصدق والكذب واما عن الثاني فبان ثبوتها ويجب لما هو في الخبر
والقضية لا مطلق الخبر للمبتداء اذ الاسناد مطلقا اعم من الاخبارية والانشائية وثبت
لنا السماع من الفصيح فان الظرف في نحو ابن زيد ومتى لقتالوا ان لك هنا واين زيد عندك
وهل زيد عندك وليت زيدا عندك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت
للمبتداء المعين ذالك اذا تحققونه ذالك فاعلم ان الظاهر من القوم ان يطلق الانشائية
والاخبارية على القولين فقال ان خبر المبتداء باقيين على حالهما وقال صاحب الاطول
ان الجملة الخبرية لا تقع خبر المبتداء ما لم تخرج عن احتمال الصدق والكذب ولم يجعل
نسبتها غير ملحوظة قصدا فالقول بان الجملة الخبرية تقع خبرا للمبتداء مؤول بان
ما في الاصل جملة خبرية يقع خبر المبتداء لا انها لكونها جملة خبرية وكذا الانشائية اذا
كانت نسبتها مقصودة وكانت لانشاء لا تقع خبرا ولا يرتبط خبر البين ولا اظنك في مرية
من ذالك والوجدان حاكم صدق عليه واذا اخرجت عن كونهما كلاما تاما وجعلت
في حال المفرد فلا مانع من جعلهما خبرا فالخبرية الجملية والانشائية سيان في امتناع
كونهما خبرين وهما على نظيرهما فكما لا مانع من وقوع قائم ابوه خبر الزيد لجعله في قوة قائم
الاب لا مانع من جعل اضربه خبرا له لكونه في قوة مطلوب ضربه او واجب ضربه نعم ذالك

الجملة

الناكثون بيعة الجمل ونكثوا البيعة وساروا بعائشة الى البصرة وهم اهل الجمل والقاسطون اهل صفين لانهم جاروا عن الحق وقاتلوا عسكر امير المؤمنين علي ... والمارقين اهل النهروان لانهم مرقوا من الدين كما يمرق السهم من الرمية وهذا التفسير مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

قوله اكتفى بها الخ وسر ذلك الاكتفاء ان هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد ولا ريب ان المفرد لا يحتاج الى الربط بنا وبا اللفظ كما في عكس نحو لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قوله ما ليس صفة الخ فدخل في تعريف الجامد نحو اخوك في زيد اخوك وكذا اسم الالة واسم الزمان واسم المكان لانها وان كانت صفات لكنها ليست صفات تتضمن معنى الفعل مع حروفه فاذا قلت هذا مفتاح او مرمى فبعد تريد مكان رميه او زمانه وحاصل الكلام ان ليس فعل بمعنى صفته اما راجع الى الصفة او الى تتضمن معنى الفعل وحروفه او على سبيل منع الخلو وخرج عن تعريف الجامد اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل قوله فذلك المقصود الخ قوله فان قلت نحو ضرب معا ومع ذلك لا يصلح لرفع ظاهر على الفاعلية لانه لا يرفع الظاهر اجماعا فانك كلامه مبني على الغالب فلا تغفل قوله فذهب الكوفيون الخ قال الرضي نظرهم على ان معنى زيد اخوك زيد متصف بالاخوة وهذا زيد متصف بالزيدية وعلى هذا القياس تبعا لاهل المنطق حيث اشترطوا في القضية الرابطة مطلقا وقال شارح اللب نظرهم على ان معنى زيد اخوك اصله زيد واخيك وهند امك اصله هند والدتك وعلى هذا القياس قوله او باول بمشتق قوله اي باول به تاويلا ظاهرا لا يستنكره اهل العرف ولا ريب ان تاويل الكوفيين خلاف المتفاهم العرفي قوله فان تعقبه لم يتحمل فلذلك لزم رفع شيء على الفاعلية وهو غير معهود قوله وان جرى الخ عطف على اذا لم يرفع يعني ان استتار الضمير في الخبر المشتق مشروط بشرطين احدهما ان لا يرفع اسما ظاهرا على الفاعلية وثانيهما ان يكون قد جرى على المبتدا الذي ذلك الوصف خبر له ومعنى جريان الوصف على المبتدا ان يكون وصفا من اوصاف ما كان خبر الله مثال ذلك زيد قائم فان قائم لم يرفع الظاهر وقد جرى على المبتدا لانه وصف له كما انه خبر عنه قوله والامثلة الخ قوله اي ان لم يجر على من هي له اذ حكم فقدان الشرط الاول قد سبق قوله اي كان تصفا الخ قوله ومعنى جري الوصف على غير من هو له ان يكون الوصف ثابتا في المعنى لشيء لم يكن خبرا عنه قوله من هو له اي الشخص الذي هذا الوصف ثابت

له قوله كزيد وعمرو الخ قوله فزيد مبتداء اول وعمرو مبتداء ثان وضارب خبر للمبتداء الثاني
الذي هو مع خبره خبر المبتداء الاول فضارب خبر مشتق لكن جرى على غير من هو له لانه
خبر عن عمرو ووصف لزيد اذ زيد في هذا المثال ضارب وعمرو مضروب والالتباس ايضا
موجود اذ لو لم ينفصل الفاعل لم يعلم ان ضارب وصف لزيد او لعمرو فوجب ههنا انفصال
الضمير الفاعل للوصف متاخر عن الضمير المنصوب لانه متصل قوله وزيد هند الخ
فزيد مبتداء اول وهند مبتداء ثان والوصف اعني ضاربها لما لم يجر على من هو له لانه
خبر عن هند ووصف لزيد وجب ابراز ضمير الفاعل له وتاخره وهذا مثال لما لم يوجد
الالتباس ويؤمن منه اذ لو استتر فاعل ضارب في هذا المثال فيه ولم ينفصل لعلمنا
انه وصف لزيد لا لهند اذ لو كان صفة لهند لوجب تانيثه قوله ولذا ان المص الخ قوله
اشارة الى اختيار مذهب المص وترجيحه لان الانفصال خلاف الاصل ولا شك ان خلاف
الاصل ارتكابه بلا نكتة قبيح واذا امن الالتباس فلا نكتة للانفصال نعم يمنع
لم يوجد للبصريين الانفصال اذ للبصرين نفسه نكتة مرجحة مع ان مواضع الالتباس قليلة
والاطراد الذي ذكره البصريون دليلا ثانيا لا الزامي فالاستناد هو الموافق للقياس
قوله مع تجرده قوله انما زاد هنا لقيد اذ حروف الجر وحدها لا يصلح لان يكون خبرا ولا يقع
خبرا بالاتفاق قوله ومعتمد بن الخ قوله انما فسر المنوية بالمقدر اذ المنوي اعم من ان يكون
مقدرا في الكلام مع كونه منويا ام لا مع ان المقص ههنا هو كونه مقدرا في الكلام
قوله وتعلق قوله هذا لتزييد لبيان ان في المسئلة قولين قوله هو الخبر في الحقيقة قوله
تفصيل الكلام في ان الاقوال في الظرف اذا وقع خبرا للمبتداء اربعة الاول وهو
مذهب جمهور النحاة ان الخبر هو المتعلق المقدر في الكلام حقيقة والظرف قيد من قيوده
وهذا القول هو الصواب عندي وقد ادعى بعض النحاة عليه الاجماع ايضا والثاني هو مذهب
جماعة منهم صاحب اللباب في مفتاحه والمحقق الرضي ان الخبر هو المتعلق والظرف كلاهما

الاطول

معا فالخبر مركب، منهما عندهم والثالث قول لبعض المتأخرين وظاهر الفاضل الجاربردي وصاحب

وبعض ان الخبر هو الظرف فقط وانه لا تقدير في الكلام اصلا حتى يكون المقدر خبرا او جزء منه

والرابع وهو لبعض ان الخبر في الحقيقة هو اسماء هذه المتعلقات وانما انتسبوا الخبرية اليها بواسطة

اللفظ والعمل واستدل صاحب اللباب على مطلوبه بان المقصود في زيد في الدار مثلا الاخبار

عن زيد بالوجود مثلا لانه معلوم ولا بالظرف وحده بدون اعتبار المتعلق اذ لا معنى لقولك

زيد في الدار الم يقدر معه شيء وجوابه مع انه مؤيد بما اتفقوا عليه من ان الخبر وصف وحال

من اوصاف المبتدأ واحواله ولا ريب ان الثبوت في الدار هنا هو المقصود بكونه وصفا لزيد لا

الثبوت فقط ولا في الدار فقط ان ذلك خلاف استقراء كلام العرب وذلك لانا استقرينا

وتفحصنا كلام العرب ولم نجد كلمتين كانتا جزء الاسناد قد اختزل احدهما وقطع في اللفظ

وسد بالكلمة الاخرى مكانهما ومقامهما وان كان ذلك في الحرف الواحد جائزا على ضعف وان

الخبر اذا كان مجموع الظرف والمتعلق مركبا فبانتفاء احد الجزئين يجب ان ينتفي الخبر اذ المركب

ينتفي بانتفاء احد الاجزاء وليس كذلك والتزام الاختزال في احد الجزئين قول بما لا دليل لا

تضطر اليه واستدل الفاضل الجاربردي على مطلوبه بان الكلام تام المعنى بلا احتياج الى ذلك

المقدر قال وتحقيق ان ما اتفقوا عليه من تقدير المتعلق رعاية لامر لفظي حيث ان الجار والمجرور

معمول معمول لا بد له من عامل لان المعنى محتاج الى التقدير كما توهم اذ العربي القح

يقول زيد في الدار ويفهم النسبة بين الظرف والمظروف بلا احتياج الى تقدير وجوابه

ان ما استند اليه من فهم العرف قول حق لكن لما لم يمش هذا بالقاعدة المسلمة المتفق عليها

من ان المبتدأ والخبر يجب ان يتحدا في المصداق الخارجي والذهني قالوا ان في الكلام شيئا بناء

على القاعدة فالتقدير في الحقيقة رعاية لامر لفظي ومعنوي جميعا لا امر لفظي فقط كما توهمه

فالتقدير لما ذكرنا لا لما توهمه مع ان ذلك الكلام لا يمشي اذا كان المقصود كون الظرف

ظرفا لحصوله وثبوته فيجب ان يقدر ليتم لبيان ... ولا يكون الا كائنا واستقر

وأما استناد الاول فلا يحتاج الى البيان ... القول الرابع فلا ... وهذا ... ومعتقده ...

[Right margin note:] بناء على ان الظرف ... العامل في المبتدأ ... صدق ... الظرف ... هو المبتدأ ... الاخفش ... حصلنا ... والخبر ...

لمه

وقد علي كون المغايرة الكون بانه مستلزم للتسلسل اذ الظرف لو كان بتقدير كان التامة لكان خبر الكان الناقصة وخبر كان الناقصة ايضا تامة فيجب تقدير متعلق له وهو ايضا كان الناقصة فيكون الظرف بتقدير كان اخر وهلم جرا فيلزم التسلسل في المتعلقات مع اتحاد الظرف واجاب عنه المحقق التفتازاني في حاشية شرح الكشاف بان كان المقدر تامة لا ناقصة حتى يحتاج الى المقدر حتى يلزم المحال قلت وهذا الاعتراض يرد لو كان المقدر كان واما اذا كان استقر او ثبت او سائر افعال العموم فلا يرد وما قيل ان كائن فيما نحن فيه يدل على وجود شيء في شيء او لشيء او على شيء او نحو ذلك مما كان مفاده وجود النسبة التي هي معنى الكون الناقص لا وجود نفس الشيء او وجود صفة الذي هو معنى الكون التام ليس على ما ينبغي اذ كل من راجع وجدانه يجد ان كان بعينه معنى الثبوت والاستقرار فقط الذي هو معنى كان التامة لا الناقصة او استقر او اي الفعل الماضي من هذا الباب الذي دال على حصول الشيء ووقوعه او المضارع وهو اتفاقي يجب حذف هذا المتعلق فان قلت هذا التصريح بان المتعلق في هذا الباب محذوف لا مقدر كما هو مذهب ابي علي الفارسي في هذا الباب وهو مناقض لما ذكر بعد هذا وتبديله من ان المتعلق مقدر لا محذوف قلت المراد بحذف المتعلق حذفه من اللفظ وبمعناه الاعم حتى يشمل المقدر ايضا لا معناه الاخص المقابل للمقدر حتى يكون مذهب ابي علي ويلزم المنافاة المذكورة هذا واستدل ابو علي على ان المتعلق محذوف نسيا منسيا لا مقدر بدليلين الاول ان الفعل لو لم يكن نسيا منسيا لم يمتنع تقديم الحال عليه نحو قائما زيد في الدار مع انه ممتنع فامتناعه يدل على ان العامل هو الظرف الساد مسد الفعل قلت لان العامل معنوي يمتنع تقديم الحال عليه والثاني ان الفعل لو لم يكن منسيا لكان زيد في قوله في الدار زيد يرتفع بالفاعلية لا بالابتداء لان التقدير على ذلك التقدير استقر في الدار زيد ولا يمكن ان يقدر مبتدا ولان الخبر فعل وتمنع تقديم الخبر الفعلي اتفاقا

محذوف ناسيا

قولنا

الاجماع

روي الزمخشري ان حنة حين ولدت مريم لفّتها في خرقة وحملتها الى المسجد ووضعتها عند الاحبار ابناء هرون وهم في بيت المقدس كالحجبة في الكعبة فقالت لهم دونكم هذه المنذيرة فتنافسوا فيها لانها كانت بنت امامهم وصاحب قربانهم وكانوا بنو ماثان رؤوس بني اسرائيل وملوكهم فقال زكريا انا احق بها عندي خالتها فقالوا لا حتى نقترع عليها فانطلقوا وكانوا سبعة وعشرين الى نهر فالقوا فيه اقلامهم فارتفع قلم زكريا فوق الماء ورسبت اقلامهم فتكفلها وكلما دخل عليها المحراب وجد عندها رزقا فيقول لها انى لك هذا قالت هو من عند الله الخبر وهو معجزة كما تكلم عيسى في المهد م

على المبتدا في السعة والجواب عن الاول ان امتناعه انما هو لاجل ان الظرف عامل معنوي وضعيف العمل كما صرح به المحققون من النحاة وعن الثاني ان القائلين بالتقدير قالوا ان ضمير الفعل قد انتقل الى الظرف وقد مر ان المشتق اذا كان متحملا للضمير لا يجوز ان يرفع الاسم الظاهر وههنا ضمير الذي هو فاعل الفعل قد انتقل الى الظرف وما قاله من قضية الاجماع انما محله اذا كان الفعل ظاهرا في اللفظ لا مطلقا حتى يكون مقدرا ايضا وقد صرح بالجواز الفاضل الجزائري في قوله وشد التصريح به قوله الغرض من ايراد هذا الكلام الرد على ابي الفتح بن جني حيث جوز في الظرف المستقر ابراز المتعلق استنادا بقول الشاعر وبقوله تعالى فلما راه مستقرا عنده ووجه الرد ان الشعر شاذ مخالف للقاعدة المسلمة المأخوذة من استقراء اغلب الاستعمالات من عدم وجوب المتعلق وابرازه قطعا به والا تكال على محض الاجماع في النحو ليس بموافق للتحقيق لان مع انه مجمع عليه الدليل على ذلك موجود قد اشرنا اليه انفا من ان الحمل لما كان هو اتحاد المتغايرين بحسب الصدق والخارج ولا ريب ان الظرف وحده لم يكن بحيث يصدق على المبتدا صدقا متواطيا كما هو واضح وكان مفعولا بحسب المعنى فقدروا له متعلقا من افعال العموم لا من افعال الخصوص وذلك لانه لم يكن تقدير جميع افعال الخصوص وهو ظاهر ولا فعل دون فعل منها لانه مستلزم للترجيح بلا مرجح فقدروا له فعلا من الافعال التي كانت سارية المعاني في جميع الافعال ليكون لكل فعل من افعال الخصوص حظ في الان التقدير والتعلق ولا يلزم الترجيح بلا مرجح والحاصل انهم لما رأوا طائفة من الظروف عقيبة معاني الافعال وكانت متضمنة للضمير بلا وجه قدروا لها متعلقا واخذوا من هذه الموارد قاعدة كلية فسموا هذه الظروف بالمستقر وقالوا ان فعله واجب الحذف وما كان على خلاف ذلك فهو خلاف القاعدة وذلك القاعدة كسائر قواعدهم المستنبطة من استقراء اغلب موارد الاستعمال فاغتنم ما القيناه عليك من ابكار دهري البكر الافكار قوله فانت لدى بحبوحة الخ اقول واوله

وروى عن ابي الحسن الرضا عليه السلام عن ابيه عن ابائه صلوات الله عليهم قال النبي [illegible]

[illegible]

لان الغزان مولاك عزوان لبن والجبوة بضم التاء الموحدة بين وسط الشئ وال ان تجيب عن
هذا لبيت بانه جار على قاعدة الاشتغال فالتقدير فانت كان لدى بحبوحة الهون كان
حذف الاول لتغيره الثاني قوله ثم ان قلت قلت اي لعد ما عرفت جميع ما ذكرنا وعرفت
منه الفرق بين الظرف المستقر واللغو بان الاول ما كان متعلقه من افعال العموم وفي
الحذف والثاني ما كان متعلقه من افعال الخصوص ويجاب الحذف ومنه عرفت ان الفرق
الذي ذكره المحقق الشريف بين الظرفين من ان ظرف المستقر ما كان متعلقه محذوفا
سواء كان من افعال العموم او الخصوص واللغو ما كان متعلقه مذكورا سواء كان
من افعال العموم او الخصوص مخالف لهذا الفرق بحسب الملاء وان كان اضبط الضبط
والموارد لكن غير مناسب للقاعدة قوله لوجب تقديره اتفاقا الخ اقول دعوى الاتفاق
لعل لعدم الاعتداد بالمخالف والا فقد صرح ابن هشام في المغني ان في ذا المقامات
ثلثة اقوال الاول امتناع دخوله على الفعل مط والثاني جواز دخوله على الفعل
والثالث الفرق بين ما اذا اقترن الفعل بقد فيجوز والا فلا يجوز نعم الاول هو المش
قوله لامتناع ايلائها الفعل قول قلت لو سلم امتناع تقدير الفعل بعدها بلا فصل
فنقول فيقدر الفعل مؤخرا وذلك لان الاصل في العوامل وان كان التقديم على معمولها
الا ان المانع قد يعرض ويمنع ذلك فيقدر الفعل مؤخرا مثل ما نحن فيه قال ابن هشام
واما قوله نعم واما ثمود فهديناهم في قراءة النصب على حد زيدا اضربه الا ان الفعل
المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد لان اما لا يليها فعل لفظا وحاصل الجواب
ان الممتنع ايلائها الفعل لفظا او تحقيقا واما الايلاء التقديري والترتيب على المنهج
الذي ذكرنا فلا دليل على امتناعه مع ان السماع على خلافه قول فهو من قبيل المفرد
المراد به ما ليس بجملة بقرينة المقابلة فان قلت كيف تحكم ان اسم الفاعل مع فاعله
من قبيل المفردات لا الجمل مع ان الشارح الخبيصي قد صرح ونقل عن بعض النحاة القول

يكون اسم الفاعل جملة مع فاعله قلت فتصحيح ابحاث ذلك اذا كان الفاعل مذكورا واما اذا
كان الفاعل مقدرا فمفرد بالاجماع كما نحن فيه او نقول ان كلامه مبني على ان الوصف اذا كان
مبتدأ نحو اقائم الزيدان فهو جملة فان قلت لم قال من قبيل المفرد ولم يقل فهو مفرد قلت لان
الوصف له شدة اتصال بالفعل وشدة شباهة له به حتى صار في بعض المواضع جملة فلم
يكن في المفردية خالصا فلذا لم يحكم بتا بانه مفرد قوله وان قدر فعلا قوله اي فعلا منتقلا
فاعله عنه الى الظرف قوله وهو اختيار ابن الحاجب قوله وهذا هو القول الحق عندي
وهو مذهب جمهور البصريين وصاحب اللباب والمحقق الرضي ايضا والدليل عليه ما قد بينا
سابقا ان احتياج الظرف المستقر الى تقدير المتعلق ومقتضى صاحب اللباب عليه ايضا
لانه معمول معنى لا بد له من عامل ومن الواضح ان الاصل في العوامل هو الفعل فاذا
قدر الفعل يكون فيه رعاية لذلك الاصل ولعله احق في هذا الباب وان قدر اسم فاعل
يكون فيه رعاية لعوده محله فقط واختص ذلك بباب الابتداء ولا يعم الابواب الاخر التي
ظرفها مستقر بخلاف ما اذا قدر الفعل فانه يعم ولا ريب ان ما كان تقديره اعم كان
اقيد وما توهمه جماعة من متاخري النحاة من ان كون الاصل في الخبر الافراد مرجح لتقدير
اسم الفاعل فقد نقض المحقق الرضي قدس الله سره على انه اوهن من بيت العنكبوت فانه
قد ذكر بعض النحاة من غير روية دليل بل الامر بالعكس يعني ان الاصل في الخبر ان يكون
جملة لانه الاغلب في الاستعمالات والاشيع في المحاورات وهذا اوضح لا سترة فيه
قوله لوجوب تقديره الخ اقول هذا مرجح لتقدير الفعل قوله فواضح انه من قبيل الجملة
قوله اما خص الوضوح بهذا لان القسم في الحكم بافراد الوصف مع فاعله مع وقوعه جملة
في بعض المواضع وهو ما اذا وقع مبتدأ خفاء وقد مر انه محل خلاف ولتشاح ايضا
وفي نفيه تامل اذ الضمير الذي كان فاعلا لما انتقل الى الظرف بقي الفعل بلا فاعل محذوفا
والفعل بلا فاعل ليس بجملة بل مفرد كما نص عليه في المغني وتفصيل ذلك ان القائلين بالتقدير

اختلفوا في ان المتعلق كيف يقدر ويحذف فذهب الجمهور وهو الذي اختاره ابن هشام ان الضمير
الذي كان في الاصل للمتعلق انتقل منه الى الظرف والمجرور وسكن فيهما وقد استقر على
هذا القول راي المتأخرين قالوا ولذا يسمى مستقرا لاستقرار الضمير فيه والاصل مستقر
فيه حذف المتعلق للاختصار وذهب بعض النحاة الى انه لا ينتقل منه الى الظرف مطلقا تقدم
او تأخر بل يحذف مع المتعلق ونسب ابن خروف الى سيبويه والفراء القول بالتفصيل بان الظرف
اذا تقدم فلا ينتقل الضمير اليه واما اذا تأخر فينتقل والحق هو القول الاول بدليل الابدال
منه مثال ما اذا تقدم على مبتداء قول الشاعر عليك ورحمة الله السلام فالسلام مبتداء
وعليك خبر مقدم ما عليه ورحمة الله عطف على الضمير المستتر في عليك وبه يندفع
حكاية تقدم التابع على المتبوع ومثال ما اذا تأخر قوله تعالى وانى به منذ الحق على
الاكثر فهو بدل من الضمير في به منه وبدليل وقوع الحال منه نحو زيد في الدار جالسا
فجالسا حال من الضمير الضمير الذي في الظرف لا من الفعل اذ لو كان منه لما انتقد به كما نحو
في راكبا جاءني مع انه ممتنع ولهذا ظهر ضعف قول من قال انه لا انتقال اصلا وظهر ضعف توهم
ابن خروف حيث قال لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يبدل منه وان يعطف عليه وان
يوكد كما جاز في صورة المتأخر اذ قد سمعت العطف عليه ولا يحتاج الى ان يجاب عنه ان امتناع
الاتباع من الضمير الظرف المقدم للزوم الفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع
قوله ولا يخفى ان اجراء الباب الخ اقول هذا تاييد لمذهب ابن الحاجب وجمهور النحاة من البصرة
وحاصله ان ظرف المستقر في باب الابتداء اذا قدر باسم الفاعل يكون باب ظرف المستقر
لا يجري على سنن واحد لان ظرف المستقر في باب الموصول لما سبق انه مقدر بالفعل
اتفاقا فلا يكون الباب جاريا على سنن واحد واذا قدر بالفعل يكون الباب اي الظرف المستقر جاريا
على سنن واحد لانه في الموصول يقدر بالفعل وجوبا وسائر الابواب حكمها حكم باب الابتداء
فلا يخفى ان اجراء الباب اي الظرف المستقر على سنن واحد بان كان مقدرا بالفعل في جميع الابواب

اولى من الحاقه بباب اخ اي اما والمفاجات اي بما يوجب الاختلاف فى الاحكام ويمكن ان يقال
انه تاييد لمذهب المص وتوجيهه ان يراد بالباب باب الابتداء فيكون المراد هكذا
ولا يخفى ان اجراء باب الابتداء على سنن واحد وطريقة واحدة اولى من الحاقه اي باب
الابتداء بباب اخ اي باب الموصول اذ الظرف فى هذا الباب اذا قدر بالاسم يكون غير
ملحق بباب الموصول بل كان له حكم مستقل واذا قدر بالفعل يكون ملحقا بباب الموصول
وهذا التوجيه سخيف من وجوه الاول انا لا نلحق باب الابتداء بباب الموصول على تقدير تقدير
الفعل فى باب الموصول صار موجبا لتقدير الفعل اذ لا الحاق والحمل بالنظائر اولى من الطرح
وهذا غير الالحاق والثانى ان تقدير اسم الفاعل يستلزم لا ان لا يكون ظرف المستقر متحد الحكم في
جميع ابوابه لوجوب تقدير الفعل فى الصلة اتفاقا ولا يخفى ان الاتحاد فى الحكم والحمل بالنظائر
اولى من التخالف فان الاولويتان معارضتان فلا اولويات متعارضتان للاولوية
التي نحوها والثالث ان الظرف اذا قدر باسم الفاعل ايض لا يكون الباب على طريقة
واحدة لا كافرح باما واذا المفاجاة فى الحكم فان قلت انه متج فيعضد الوجه الاول
فتامل لان اما واذا المفاجاة لا يخرجان عن باب الابتداء ولقد اقصى الكلام فى المسئلة
الى الاطناب حتى كاد يفضي الى الاتعاب لكن دعى اليه الجذب على الطلاب وازالة النشاة
الارتياب عن ابصار اولى الالباب وغرضا المقصود الطلقاء على اذهان الاصحاب وتنصيصا
على انحراف الناظرين فى هذه المسئلة وهذا الكتاب عن صوب الصواب وهو يقول الحق وهو
يهدى السبيل قوله وهى تخصيصها بزمان اي اقول الاولى ان يقول وهو تخصيصها
بزمان فافهم قوله والوجه فى الايار اقول ايار بفتح الهمزة وتشديد الياء المفتوحة غير
منصرف للعجمة والعلمية لانه اسم شهر من شهور اهل الروم قوله تخصص اقول اي مضاف
الى ما يصلح للاخبار عنه عند زيد مال فلا يجوز رجل فى دار لعدم الاختصاص رأسا
ولا عند رجل مال لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه وهو التقييد او العلم قوله وهل فتى

ح العطف تقدير الاولى ان الموصوف بان ... وهكذا باتفاق القوم

نيكم قوله فان قلت كيف يجوز ان يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة كما في هذا المثال مع ان الواجب هو
العكس قلت جوزه سيبويه في الجملة الاستفهامية حيث قال في من ابوك من مبتدا وابوك خبره وفي
كم مالك ان كم مبتدا ومالك خبره خلافا للاخفش واما الجملة الخبرية فقد نص بعض العلماء على عدم
وجوده فيها ووقوعه قوله على احد التقديرين اقول اي على احد التقديرين المشهورين و
هما تقدير الوصف اي شر عظيم اهر ذا ناب وهو الذي مقصود الشارح وما اهر ذا ناب الا شر
على ان يكون الشر فاعلا معنى وهذا التقدير ليس مقصود الشارح ولن يحصل به التخصيص و
يجوز ان يراد احد التقديرين بالنسبة الى من قال ان التنوين للتعظيم فلا تقدير للوصف بل
التنوين نفسه دال على هذا الوصف فيكون التقدير على هذا بمعنى العرض وههنا وجه رابع
خارج عن المراد وهو ان يكون شر خبر مبتدا محذوف اي وهذا شر اهر ذا ناب قوله اي
ثالثة لاذا الفجائية اقول وهل اذا الفجائية حرف او ظرف مكان او ظرف زمان اقوال
الاول للاخفش واختاره ابن مالك والثاني للمبرد وتبعه ابن عصفور والسيرافي والثالث
للزجاج ووافقه جار الله قوله فاذا اسد في الباب اقول وخبر هذا المبتدا مقدر وهو
حاضر لان اذا المفاجاة تشعر بالحضور قال الخبيصي واذا اردت انه قائم وقاعد ونحوهما
فلا بد من ذكره فلا يجوز الحذف اذ لا دليل عليه قوله دون تمرة ذكر اقول قد يقال ان المثال شيء م
الاول اعني شجرة سجدت فيه معنى التعجب وان المثال الثاني عام المبتدا قال في اللباب
عند مسوغات الابتداء بالنكرة او نكرة تتناول كل واحد واحد على سبيل الاستغراق نحو تمرة
خير من جرادة وما احد خير منك وشر مرغوب لبك وقبيل ريان وكل شاة برجلها معلقة
انتهى نعم لو مثل بنحو امت في الحجر لا فيك لكان صحيحا قوله تمرة خير من جرادة اقول نقله
اهل السنة عن عمر وابن عباس ونقلته الشيعة عن الامام جعفر بن محمد الصادق عن ابائه ع
وعليهم السلام في تعيين فدية الجرادة اذا قتله محرم والمراد ان فديتها اي تمرة كانت والحكم ليس
مقتصرا على تمرة دون تمرة قوله لانها اوصاف الى قوله فحمتها الخ اقول فان قلت اذا كانت
الاخبار اوصافا فافهم

فيجب تأخيرها عن المبتدأ كما يجب تأخير الأوصاف عن الموصوفات اجماعا قلت المراد انها
أوصاف بالمعنى اللغوي لا انها نعوت صناعية ولا ريب ان حق الوصف ان يؤخر عن الذات
فانقلت الخبر في نحو زيد اخوك ليس من وصف المبتدأ بل عينه تلك الاخوة صفة ثابتة لزيد
فانقلنا اذا كانت الاخبار اوصافا فلم يجوز الحكماء تقديمها قلت الحكماء بحسب اللفظ والمعنى وهنا
بحسب المعنى قوله بنو ابنائنا قوله والقرينة في هذا المثال هي التشبيه الحقيقي بان بني
الأبناء مشبهون بالأبناء فبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم وضعف ان يكون
على عكس التشبيه للمبالغة لان التشبيه على العكس نادر ولو وقع يخالف للاصول الا ان يقتضي
المقام ذلك فلا شاهد فيه قوله واعترض والدي الخ قوله قال صاحب الايضاح المعتبر في
المفرد والجملة في هذا الباب هو الصورة ولا ريب ان الخبر هنا صورة جملة ايضا فلا نسلم
والاحترا فصورة ايضا واجب قوله وشذ هذا الاعليك الخ قوله ولا يجوز ان يكون المعول
نائبا للظرف لان الاما تغنى عن الخ قوله وفيه من واحد قوله فان في استحق التصدير
سبب اضافته الى من الاستفهامية واما في المعنى خليك بار باب الصدر وفي غداية مضافا
الى باب الصدر بصدد قوله واياك ان ترجح صاحبه ناقص قوله فتخلصوا عن ذلك فتخير
قوله لانه المسوغ قوله ولو اخر الخبر في هذه المسائل الثلث لاوهم الالتباس بالصفة قوله نحو
في الدار صاحبها قوله فان في الدار اما خبر او جزء خبر او متعلق بالخبر وعلى اي تقدير للدار
نوع تلبس بالخبر اما تلبس الجزئية او التعلق قوله وانت ترى الخ قوله ولعل المصنف لم يذكر
ما قاله في التكملة مع ان فيما نحن فيه الظرفية او جنت ذلك والظرف رباه يتبح المحذورات
وما قاله الشارح من الشعر فلعله لم يخطر بال المصنف هنا فالوارد غير محذور والمحذور غير وارد
قوله اي في القسم الغالب منها قوله الغرض من هذا التفسير دفع توهم يتوهم من ظاهر عبارة المصنف
وهو ان لو لا غالبا هذا الحكم لها ثابت مع انه ليس بمقصود فدفع التوهم بهذا التفسير الذي ذكر
قوله انا دل عليه دليل قوله نحو لولا انتم لكنا مؤمنين ما سلم نحو خبرا انفا زوهو كون

بنحو

مقيد بالحكاية والمبتدا دال عليها اذ من شان الانشاد ان يجئ من بعضه وتفصيل الكلام في هذا المقام
ان في المرفوع بعد لولا اقوالا شتى فقال الكوفيون مرفوع على انه فاعل الفعل محذوف وقيل مرفوع
بلولا ثم اختلف فقيل اصالة وقيل نيابة وقال البصريون مرفوع بالابتداء واختلف هؤلاء
في خبره فقال الجمهور لا يظهر الخبر بعد لولا اصلا بناء على انه لا يكون الا كونا مطلقا وجوزوا
جعل الكون الخاص اي المقيد مبتدا وقالوا الحديث الذي سياتي ذكره مروي بالمعنى كما نبه عليه
الرواة في لفظه كما ياتي وقال الرماني وابن الشجري وابن العلاء والشلوبين هو المضمر ومن تابعهم فاعل
ثلثة اقسام ممتنع وجوده بالجواب بمجرد وجود المبتدا الى اخر التفصيل الذي ذكره في الشرح قوله لولا قومك
حديثو عهد الخ قوله حديث نبوي والمخاطب عائشة وهكذا رواه في المغني ورواه في التوضيح
هكذا لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم وقال ابن ابي الربيع لم
ار هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والرواية المشهورة لولا حدثان قومك
لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله عن المرادي
في شرح النظم ولا يخفى ان هذا الاختلاف مؤيد لما قاله الجمهور من ان الحديث مروي بالمعنى
قوله لعمرك قوله عمر بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم
مرادا به الحياة اي وحياتك لافعلن قوله اي قسمي قوله فقوله قسمي مبتدا مؤخر قدم عليه
خبره اي لعمرك قوله اذا وقع المبتدا الخ قوله لم يقل اذا وقع الخبر مع انه الظاهر والمطابق للمقصود
ليطابق قوله نص في المقيد فانه نص في كونه قيدا للمبتدا كما قدره الشارح لان
المقصود وقوع المبتدا حقيقة حتى المثال بعد لولا وقد يظهر ان قوله بعد مبني على الضم فتعدد
بعد المبتدا وقوله ولو مرفوع على انه فاعل الظرف فلا يستقيم في العبارة قوله كل امرئ والموت
الخ اقول فان التقاء المرء مع الموت ليس من لوازمه الغير المنفكة عنه في نفسه مع قطع النظر
عن ايجاب الله الرحمن على تلك بخلاف الصانع فان الصفة غير مفارقة له في نفسه مع قطع النظر
عن ايجاب الله تعالى قوله سد مسد الخبر الخ قوله قال ابن عصفور وانما صح ذلك لانه سد مسد الخبر

محمد كان اسم من سمي به في الجنة ... وقيل سميت بذلك لان جبريل لما فارق آدم قال له تمنّ قال اتمنى الجنة وقيل سميت به لان جبريل اتى ابراهيم فقال له تمنّ فسماه الرب منى محمد محمد

لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت القيام فكل منهما سد
مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف ليسد مسد الخبر فكذا الحال وتفصيل الكلام ان في نحو ضربي زيدا
قائما اقوال شتى فقال بعض البصريين انه لا تقدير في الكلام اصلا ثم اختلف فقيل الخبر نفس الحال وقيل
الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر وقال جمهور النحاة الكلام على التقدير ثم اختلف
فقال سيبويه وجمهور البصريين ان الخبر مقدر مع الظرف عامل الحال الذي اضيف الظرف اليه
فالتقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وقال الاخفش وجماعة واختاره الناظم في التسهيل ان الخبر
هو مصدر مقدر مضاف والتقدير ضربي زيدا ضربه قائما واتم تبيين الحق منوطا بتبيين
تفصيل الكلام في سند لا لانا لا نقوم معا فيها وعليها يفضي الى التطويل بلا طائل قوله حاصل اذا كان
قوله اما الدليل على تقدير حاصل ان المبتداء من دون خبر محال والدليل على تقدير اذا الدلالة على
ان الاستقبال والدليل على تقدير كان افتقار اذا الى المضاف اليه قوله او اذ كان قوله هذا
الترديد للاشارة الى ان وقوع الحال ان كان في زمان الاستقبال يعبر عنه باذا وان كان في زمان
الماضي يعبر عنه باذ فان قلت فاذا احتاج الحال الى العامل فلم اضمرت كان دون فعل اخر من افعال
الخصوص قلت لانه من الافعال العامة التي لا يحتاج اضمارها الى قرينة معينة نحو زيد في
الدار اي حاصل وكان من ههنا في بحث وقوع الظرف خبرا تحقيق ذلك المطلب فان قلت كان
المقدر هناك تامة وههنا كان المقدر هنا ايضا تام ام لا قلت تام لا ناقص والدليل على ان كان هذه
تامة لا ناقصة وجهان الاول انها لو كانت ناقصة لكان قائما في نحو ضربي زيدا قائما خبرا عنها
لا حالا فيفوت معنى التقييد بالحال الذي هو المصحح لتقدير نقيضه وجوده الى عدمه وتقييد نقيضه
وجوده الى عدمه محال فيكون كان ناقصة محال والثاني انه لو كان الحال خبرا لكان لجاز تعريفه
واللازم باطل لانهم التزموا تنكيره فالملزوم مثله قوله كنعم الرجل زيد قوله هذا على احد الاقوال في
المسئلة اي من قال انه خبر مبتداء محذوف واما على قول من قال ان المخصوص مبتداء مؤخر والجملة
خبر مقدم وقول من قال ان المخصوص مبتداء محذوف الخبر لان حذف الخبر اخف فلا تشابه فيه قوله

نقص

بفعله قوله لفظة باء الجار تجوز ان تكون زائدة وان تكون للمصاحبة وان تكون للظرفية المجازية
لان الالفاظ قوالب المعاني وان تكون للبدلية وان تكون للالصاق المجازي لعدم انفكاك
اللفظ عن المعنى وان تكون للسببية وان تكون للعوض وعليه فالمعنى انهم تلفظوا بالمصدر
عوضا عن الفعل قوله اي صبرا قوله الغرض من هذا التفسير بيان ان المبتدا المحذوف ولاشارة
الى دفع توهم خلاف المقصود من المثال وتقريره ان في هذا المثال اعني صبر جميل يصدق على
صبر انه بدل من لفظ فعله فيلزم ان يكون في هذا المثال مخبرا عنه وليس كذلك لانه خبر ووجه الدفع
الملحوظ ان هذا المصدر خبر والمصدر المبتدا محذوف فالاصل في المثال صبرت صبرا جميلا فحذف الفعل
وعدل من النصب الى الرفع لقصد الدوام والثبات وقال هو من هذا المثال على حذف المسند
فالتقدير صبر جميل اجمل قوله اي يبين قوله اي في زمن يتبين فيه من مبتدا تقدم عليه
قوله كالرمان حلو حامض قوله الغرض من ايراد المثال به للمصنف الرد على ابن
الناظم حيث قال انه مثال للمتعدد المعنى ايضا اي كما ان لفظهما تختلف معناهما مختلف ايضا
ووجه الرد انه لا يناسب بالقاعدة اما اولا فلامتناع العطف بينهما لانه بقي الرمان حلو
وحامض خلافا للفارسي في جعل قوليه واما ثانيا فلامتناع توسط المبتدا بينهما على الاصح عند
الاكثرين فلا يقال حلو الرمان حامض وقيل الحامض بدل من الحلو وهو غلط اذ القصد تعلق
بكليهما وقيل انه صفة للحلو ورد بانه مستلزم لوصف الشيء بمناقضه وقال ابن عصفور
لا يتعدد الخبر فالثاني على تقدير مبتدا فالتقدير هو حامض وعلى ان المبتدا جامع
للخبرين لا الاخبار بكل منهما على انفراده قوله كاتب وشاعر قوله اي ناثر وناظم يعني انهما
بنثر ان الكلام وينظمانه او انه بنثر الكلام وينظمه فان الكاتب في اصطلاح الادباء
يقال لمن وجد النثر وانشائه والشاعر لمن وجد الشعر وانشاء قوله من ذكر الابتداء
قوله وفي بعض النسخ من ذكر المبتدا قوله اسمالها قوله خلافا للكوفيين في قولهم ان المبتدا
مرفوع بما كان عليه قبل دخول كان يعني مرفوع بالابتداء قوله جزالها قوله خلافا للكوفيين

مجث كان

في قولهم ان لضيآء على الحالية لتجويزهم ما يلزم عليهم من وقوع الحال معرفة وجا ملا قوله وهي لنفي الحال
قوله الانوال التي في معنى ليس ربعتر الاول وهو للمحقق الرضي انه للنفي مط والثاني انه لنفي الحال غالبا
وقد يجيء لنفي الماضي ايضا لكن لا يجوز نفيها للمستقبل والثالث انه لنفي الحال ويجيء لنفي الاستقبال
والماضي لا اذا كانا مع قد نحو تقول ليس زيد قد ذهب ولا قد يذهب والرابع انه لنفي الحال
لكن في الجملة الغير مقيدة بزمان واما المقيدة به فهو لنفي ما دل عليه التقييد فلهما في الجميع
قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم مما يعضد القول الاول لانه تعالى لم ينف عنهم صرف
العذاب في الآن اذ العذاب غير مصروف عنهم بل نفى انهم ابدا لخلودهم في النار ما دامت السموات
والارض وكذا يعضده قولهم في تحاورات لست لستما ولستم اذ ليس المراد نفي الحال قطعا
والمراد بها الخ قوله الغرض من ايراد هذا الكلام دفع ما يرد على اطلاق عبارة المصنف من ان
الثلاثة باطلاقها شاملة لزال ماضي يزايل بفتح الياء ولزال ماضي يزول مع انهما ليسا
من افعال الناقصة بل هما فعلان تامان الاول متعد والثاني لازم ووجه الدفع ان المراد
بزال التي اطلق ذكرها في المتن ليس ما كانت تامة بل ما كانت ناقصة وهي التي مضارعها
يزال والقرينة على ذلك ان المص ذكر ذلك في عداد الافعال الناقصة قوله
المصدرية الظرفية قوله انما سميت ما هذه مصدرية لانها تأول بالمصدر
هو الدوام وظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فالتقدير في اعط ما دمت مصيبا درهما
اعطه مدة دوام اصابتك وذلك كما تقول انتظرته صلوة العصر اي وقتها وخرج بقيد
المصدرية نحو ما دام زيد صحيحا فان ما هنا نافية ودام بمعنى استمر وصحيحا حال وبقيد الظرفية
نحو يعجبني ما دمت صحيحا اي دوامك صحيحا قوله دينار قوله لان من شرط عملها النفي
وهو لا يدخل الامر قوله دون مصدر قوله لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين
والمصدر لا يدل الا على الحدث قوله وهو زال واخواته قوله ودام عند القدماء وبعض
المتأخرين يتوهم مضارع دام الناقصة عندهم قوله وهو ليس ودام قوله اما ليس فلانه

الحال اعم فقط

لانه وضع وضع الحروف في انه لا يفهم معناه الا عند ذكر متعلقه واما دام فكك عند الفراء

وكثير من المتاخرين لانه وقع صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما الظرفية التزم مضيه تعالى الله

ابو حيان ولما يدوم ودم ودائم ودوام من تصرفات الناقصة لا التامة عندهم ... ثم اليه

بينا ... اصله بنوي على وزن فعول فاجتمعت الواو والياء وسكنت احدهما فادغمت ولسر

وزن فعيل والا لم يلحقه التاء لانه ههنا بمعنى فاعل قوله وكونك اياه ... في هذا المثال رد

على ابي البقاء حيث زعم ان المنصوب بعد هذا كان حال لا خبر وعليه الرد بان الحال من شرطه

التنكير والضمير اعرف المعارف وهو بصري لا كوفي قوله لست زائلا احبك قوله فان

زائلا اسم فاعل زال الناقصة وقد عمل في اسمه الذي هو ضمير مستتر فيه وخبره الذي هو جملة

احبك قوله وقدته بقوله الخ اقول قال ابن درستويه يجيب عن هذا البيت اولا ان هذا البيت

من غير الفصيح لان فيه عطف ابدا سواء بغرام وقد ... جماعة منهم ابن هشام في المغني

من الاغاليط وثانيا انه لو سلم كونه من الفصيح ان سواء ظرف فهو مما يتبع فيه اجماعا لما اتى

في باب الاستثناء من ان التحقيق عند سيبويه وجمهور النحاة ان سوى لا يخرج عن

الظرفية قط وثالثا ان عاملا اللبس اسم ليس بل اسمه مستتر فيه وسواء خبر والتقدير

ليس الشخصان سواء عالم وجهول ونظيره قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم

تنذرهم قوله بان تجعله للبس قوله نحو كان صاحبه غلامه قوله او اقترن الخبر بالا

نحو ما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء ولتقدمه قوله على محل اللبس اسم كان قوله تدخل

في عهده المنع من التوسط لان فيه عود الضمير على متاخر لفظا فقط لا رتبة اذ رتبة الاسم التقدم

على الخبر وهو جائز ولا وصل لا دراجه تحت الممتنع لكنه ضعيف اما اولا فلان اضمارا قبل الذكر

لما كان مستهجنا اتبعا عرفا بادب الراجح مهما امكن تركه لا ينافي من البليغ ذكره كما لا

يجوز ارتكابه الا للضرورة فعرض للشارح ان في الحال الاختيار لا يجوز مهما امكن وعن صنيعه

ليس المنع البطي بل عدم الجواز الاعم من الممتنع وما استحسن تركه وثانيا فلان غرض الشارح

وقد نقلها ... ولم يبلغ الخ
ولابن عصفور ... ان الثالث مرفوع
على الثانية من الفاعل على ...
الثاني في ... ابن السبع مرفوع
مه

ذالك مه

روى عن المولى الموصلي ... ابن الحاجب انه قال ... من لبس الصوف ... وصل ... سلك طريق ... واستوى عنده الذهب والحجر والفضة والمدر ... فالكلب اخو في قرين ...

بذلك الشارح الى ان افعال الناقصة تمتاز من الافعال التامة ايضا بان تعود الضمير على المتاخر في معمولاتها وان كان لفظا قبيح وممتنع وان كان يجوز ذلك في الافعال التامة وذلك لعدم استبداد هذه الافعال مثل افعال التامة وانحطاطها عن درجة المقررة للافعال فلم يجوزوا فيها ما جوزوا في الافعال التامة ولذا يمتنع عنها اكثر من احكام التي كنا قد جوزناه في الافعال التامة وبالجملة ان قوم ان الشارح لم يلتفت الى الجملة المذكورة قوله هذا قوله قدمر في اول الكتاب في تعريف الاعراب توجيه هذه اللفظة بانها اسم فعل وذا اسم اشارة قوله لانها لا تخلو الخ قوله هذا الدليل انما هو جار في تقدم الخبر على الفعل وما المصدرية كليهما واما اذا تقدم الخبر على الفعل دون ما المصدرية فلا يجري ولذا جوز ابن معطي وفصل الفاعل عن الحرف المصدري اذا لم يكن ذلك الحرف المصدري عاملا في الفعل كما في دام والافعال الاربعة واما اذا كان كان ذلك والعمل العام في الدليل ان الفعل مع حرف المصدر والخبر كاشياء مترتبة الاجزاء فتقديم الخبر على الفعل فقط او مع الحرف المصدري كان كتقدم شيء من ترتب الاجزاء على كله او نقول ان حرف المصدر مع مدخوله كشيء واحد ذي جزئين والفصل بين جزئي الكلمة او ما في حكم الجزء قبيح قوله وكذا قعد وجاء قوله الاظهر الحاق سائر الملحقات قوله بالنون قوله اذ لو لم يعبر بالنون لاوهم ان التناسب بجموع الناقصة التي سيأتي حكمها ولتبين مرادها قوله لان لها الصدر قوله ظرفا للكونين ما عدا الفراء نظرا الى اخواتها في عدم الصدارة قوله ما كان النفي الخ قوله وذلك لان ما للنفي ما ليس لها الصدارة وخالف ابن كيسان في زال واخواته نظرا الى ان نفيه ايجاب وقد يرد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من الصدارة لانه بحسب التاويل والصدارة بحسب اللفظ قوله والمبرد قوله هو بفتح الراء او كسرها ابو العباس محمد ابن اليزيد النحوي من نحاة البصرة قال ابن جني وسبب تسميته بذلك ان المازني سئله عن مسائل فاجاب واحسن فقال له المازني انت المبرد بكسر الراء اي المثبت للحق فقال المبرد فغيّر الكوفيون اسمه فجعلوه بفتح الراء وله مصنفات كثيرة وبلغ في الفضل ما بلغ ونشأ بعد الاخفش الصغير وكان معاصرا

ددون

بانها ... سيبويه والكلام ... عن النظم ... من الاولى ... عن الناس ... خلاف ... كان مستقلا فانه علم ... كان ... النحويين نحو ... على ... ذكر ... من الافعال التي ... مستقلة عليها ... من ... الناس

واني وانكنت ابن آدم صورة — ولي فيه معنى شايد بابوة — ونفهم ...

گر بظاهر من زآدم زاده ام — پس بباطن جد جد افتاده ام — سال ١٣٥٣

للاخفش الاصغر علي بن سليمان البغدادي قال وفرق ابنه قال انكان غرض المص الرد على ابن فرون الواضح ان انه غير وارد اذ مراد ابيه ان ليس مثل عسى في شيئين الجمود ولا خلاف في الغلبة فلا ينافي ذالك ثبوت الافتراق بينهما من شيء اخر وليس مراده ان ليس مثلها في كل ما ثبت لها حتى يرد ما ذكره مع فذكر الشارح له وردّه ليس بما يترتب عليه كثير فائدة وانكان غرضه بيان الافتراق بينهما وتعرضا لمفهوم كلام ابيه فردّ الشارح عليه ايضا ليس في محله بحسب الغضاء وسيأتي توضيح لهذا الكلام فانتظره قلت ليس النحوي ولابن الناظم ان يجيب عما ذكره الش بان ليس للنفي المط وما النافية لنفي الحال فليست متضمنة لمعناها مع ما ذكرنا من احتمال كلامه عدم المخالفة بين كلام ابيه ولا كلام العام على الخاص ايض فظهر من كلما ذكرنا ان مقصود المص وابنه والشارح واحد والاختلاف بحسب العبارة فقط قوله بتقديم معموله قال واجيب عن الاخير سوى ما نقله الشارح بوجوه الاول ان تقديم المعمول لا يوجب جواز تقديم العامل فان البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم بانه لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول مع عدم جواز تقديم العامل ويؤيده قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر حيث قدم المعمول مع ان العامل لا يجوز تقديمه لان ما لا يليها فعل ويمكن ان يقال ان امتناع تقديم العامل للزوم المحذور والا لجاز بل التحرير ان الاغلب في الاستعمال ان المعمول اذا تقدم على شيء فالعامل يتقدم بطريق اولى اذا انحطاط الرتبة عن الاضعف يدل على انحطاطه عن الاقوى قطعا وما خرج عن القاعدة كالمثالين اللذين ذكره ومعمول صلة الموصول هو الشاذ الخارج على خلاف القاعدة والثاني ان يوم معمول الفعل محذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة والثالث ان يوم في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى الجملة يأتيهم وليس مصروفا خبره قوله واجيب بان ناعهم قال قد يقال ان المعمول ليس ظرفا فالصواب مع الجملة المضاف اليها والمتفق عليه هو الاول دون الثاني

الا ان يقال لعدم القول بالفصل او يقال ان الشاهد ليس منحصرا في هذه الاية بل له شواهد اخر فان
قلت ما معنى اشتهارهم في الظرف دون غيره قلت لان كل حدث لا يخلو اما ان يكون في مكان
او زمان والظرف بينهما اما ظرف زمان او ظرف مكان فكان داخلا او ملحوظا في وضع كل شيء
وحده فكان الظرف كالقريب المحرم بالنسبة الى كل لفظ واطلاق الظرف على الجار والمجرور
من باب المشابهة من جهة ان كل ظرف في المعنى جار ومجرور فيكون مجازا او على الاشتراك
اللفظي بينهما فيكون حقيقة ش من النجوم ما يجب الخ م فان قلت الليس هذا مع قوله سابقا
او اقترن الخبر بالانكار قلت لا فان الغرض من ذكره سابقا بيان ممنوع التوسط ومن ذكره
هنا بيان ممنوع التقدم م ش اي دام ظله م ش اي استمر ظل اليوم ش اي ما بقيت ش الغرض
من عادة المصنف الاشارة الى انها باقية على ما كان مع دام الناقص يعني انها ظرفية مصدرية
مع كون دام هنا تامة بمعنى تامة بمعنى بقي فنفت ش تحتاج الى المنصوب ش الغرض من هذا
البيان والايضاح الايماء الى ان معنى النقصان في هذه الافعال عدم اكتفائها بمرفوعها
واحتياجها الى المنصوب وهذا هو الذي اختاره ابن مالك ومن تبعه مخالفا لجمهور
النحاة وسيبويه من ان معنى تامية هذه الافعال دلالتها على الحدث والزمان جميعا ومعنى
نقصانها دلالتها على الزمان فقط دون الحدث وقد استدل ابن مالك في شرح التسهيل
على بطلان مذهب سيبويه والجمهور بعشرة اوجه ليس شيء منها بشيء ش والنقص في فتئ
الخ ش ولم يقف هذا الحكم ابو حيان وابو علي والكوفيون فذهب الاول الى ان فتئ
تكون تامة بمعنى سكن وذهب الثاني في الحلبيات الى ان زال تكون تامة نحو ما زال
زيد عن مكانه اي لم ينتقل عنه وذهب الثالث الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم
لها ولا خبر نحو انما يجزي الفتى ليس الجمل لكن ليس لهم شاهد على ذلك بعد ش واما
ذا اللتي الخ م وكذا ذا الذي مضارعهما يزيل فانها انيضا فعل تام متعد الى مفعول واحد
وعزين بفتح العين ومعناه ماز بمعنى ميز تقول زل ضانك من معزك اي ميز بعضها عن بعض

علم

(تمم)

ومصدره التزيل لانه من باب ضرب يضرب بوا تمنا لم يتعرض له الشارح لما حكى لكسائي والفراء من
وجود مضارع اخوات لنا قصته وهو يزل فيكون زال التي مضارعها يزيل مشتركا بين التام
والناقص والقرينة ح بينهما ان زال الناقصة يجوز تحويلها الى فعل بكسر العين بعد ان كانت
فعل بفتح العين ولا يجوز ذلك في زال الناقصة قوله فانه يجوز ان يلي العامل قوله
او لمعمول الذي هو الظرف والمجرور فقد ادعى على الجواز ابن الهشام في التوضيح الاتفاق
من جميع النحاة قوله بما كان اياهم قوله وجه النجاة ان اياهم مفعول مقدم لعوذ وهو
خبر لكان قوله وشذ زيادتها بلفظ المضارع قوله لعدم تعيين الزمان فيه بخلاف الماضي
قوله واطردت بين ما آه قوله وذلك لان فعل التعجب يطلب للدلالة على التعجب كان منه دلالة
على التعجب ليس المراد بزيادتها الا انها لا تدل على معنى البتة بل انها لم تؤت بها للاسناد ولشدة
ارتباط فعل التعجب بما كما ان الصلة والموصول والصفة والموصوف شديد الارتباط
هكذا بزكاة ما زيد قوله وشذ بين الجار والمجرور قوله لشدة ارتباطهما وليس من موضع
الشذوذ قوله وجيران لنا كانوا كرام لوقوعها بين الصفة والموصوف فقال سيبويه والخليل
قوله ما اصبح ابردها قوله لنصبوا ان قيل للدنيا وقيل وطلها للغداة والثاني للعشية قوله
كثيرا اذا الحذف الخ قوله وذلك لان ان ولو من الادوات الطالبة لفعلين فطول الكلام فيخفف
بالحذف وخص ذلك بان ولو لان ان ام الادوات الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط الغير
كما ان كان ام افعال الناقصة وهم يتفرقون ويتسعون في الامهات ما لا يتسعون في
غيرها هذا ذلك الحذف مخصوص في كان بل يتعدى الى اخواتها عند البصريين قوله اي لكان
عملهم خيرا قوله وكذا يقدر ان شرا فشر اي ان كان عمله شرا فجزاؤه شر وفي هذا التفسير رد
على ابن مالك حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا او هو بعد ود من معناه وفي هذا الكلام
غير ما اثار الشارح وجوه ثلثة اخر قوله اي ولو كان الباقي آه قوله وفي هذا المثال رد
على ابي حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك اعلى مما قبله

الجازمة صح

قوله كقولها من لد شولا الخ وتمامه الى اتلائها وشولا بفتح الشين وسكون الواو والقصر
والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهي النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من
نتاجها سبعة اشهر او ثمانية والاتلاء مصدر اتلت الناقة اذا اتلاها ولدها اي من زمن كونها
شولا الى زمن كونها متلوة باولادها قوله اي من لد كانت شولا قوله الغرض من هذا التفسير الرد
على سيبويه حيث قدر من لد ان كانت شولا بتقدير ان المصدرية لان سيبويه لا يرى اضافة
لدن الى الجمل ووجه الرد ان في تقدير سيبويه يلزم حذف بعض الاسم وابقاء بعضه
معنى
بل نص سيبويه في باب الاستثناء على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وان حمل على تقدير
لا تقدير اعراب لزم منه ان ما فر منه اي الاضافة الى الجمل وقع فيه قوله ان المصدرية
خلافا للكوفيين حيث ان ان المفتوحة هنا شرطية ولذا دخلت الفاء في جوابها قوله تعويضا
قوله هذا لا يتاتى على ما ذهب حيث راى ان ما نفسها عاملة في الخبر بعمل ما خلفته اسنادا
الى انها خلف عنه لفظا وعملا قوله ذكره في شرح الكافية قوله نسبة ذلك للتقدير الى شرح الكافية
تدل على ان بعض الشراح قدره بطريق اخر حيث قال اما لا بفتح الهمزة فان معناه الا
ان كنت لا تفعل ذلك فافعل هذا اي لان كنت فحذفنا اللام ثم كان للاختصار ثم صار
الضمير منفصلا ونظيرها انت زيدا فاقترب جواب لشرط محذوف اي فافعله اقول بالسكون
قوله اي الجزم بالسكون لا السكون المجزوم اذ لا سبب للجزم في البيت وبقرينة ذكره بعد
اقول بحذف غير المجزوم قوله نحو من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء اقول
والمجزوم بالحذف قوله نحو تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون
اقول والمتصل بساكن قوله نحو لم يكن الله ليغفر لهم وقال فيه يونس بن حبيب فاجاز الحذف
ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين اقول او ضمير قوله نحو ان يكنه فلن تسلط
عليه اذ الضمير يرد الاشياء الى اصولها اقول بالتنوين قوله اذ لو لم يكن يقرءها بالتنوين
يلزم التزام الحذف فتصير لفظة ما موصولية وهو خلاف المراد قوله عند اهل الحجاز

قوله

لا
ما ولا
مشبهات بليس
وان المشبهات.

الكوفيون

اقول واما عند الحجازيين فعملها عمل كان خلاف اذ قد قال البصريون انها في الجزئين وقال
عملت في الجزء الاول فقط واما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض قوله دون زيادة ان قوله
وذلك لبطلان المشابهة واما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات
الا معذبا فمن باب ما زيد الا سيرا اي ما زيد الا يسير سيرا والتقدير وما الدهر الا يدور دوران
منجنون وكذا الا يعذب معذبا اي تعذيبا وفي المسألة اقوال اخر ذكرها يوجب
التطويل قوله وهو عجز ظرف اه قوله واما قول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر بنصب الخبر
المقدم فقال سيبويه شاذ وقيل غلط وان الفرزدق تميمي لم يعرف شرطها عند الحجازيين
وقيل مثلهم مبتدأ لكن بني على الفتح لابهامه مع اضافته للمبني والمضاف للمبني يجوز
اعرابه وبناؤه ونظيره انه لحق مثل ما انكم تنطقون ولقد تقطع بينكم وقيل مثلهم حال
والخبر محذوف مقدما اي ما في الوجود بشر مثلهم قوله مخالفا به لابن عصفور اقول انما
نسب الخلاف الى المص للاشارة الى قوة قول ابن عصفور اذ الفقهاء فيه ما لا يتبع فعن
ولا مختص للضابطة وعصفور بضم العين المهملة وحكى ابن الاعرابي فتحها قال انما جيء به
لانه عصفور فاخذه من اسم مجموع [illegible] لدلالة عليه وهو من نحاة البصرة وله
من المصنفات في النحو المقرب وشرح جمل الزجاجي [illegible] بالرفع خبر مبتدأ محذوف
اقول خلافا للمبرد حيث جوز النصب على ان يكون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها
قوله ولا فرق بينها اه اقول الغرض من ايراد هذا الكلام الاشارة الى دفع ما عسى ان يتوهم ان
دخول الباء الزائدة مختص بمن يعملها بقرينة ان الكلام في ما العاملة ووجه الدفع ان دخول
الباء لو كان لكون الخبر منصوبا صح توهمك وليس كذلك بل انما تدخل لكون الخبر منفيا
الخبر على الغير بمعنى فلم يكن فرق بينهما يدل على صحة دخول الباء في نحو لم اكن بقائم
وعدمه في نحو كنت قائما ولم يوجد مخالف في المسألة الا الاخفش قوله لكن باعجلهم
اعجل اسم تفضيل جرد عن معناه اقول وهو سماع بينهما قوله وسمع في جيران المكسورة وكون

بلبتّع صح

ولبت في قوله فاتاك مما احدثت بالمجرب وقوله ولكن اجا لوهلت لهين وقوله الا ليت ذا العيش اللذيذ بدايم وجمع ابن في جزان المقنومة في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر قوله فلا شيء على الارض باقيا قوله لانها نافية للجنس وهي عاملة عمل ليس وربما ظن كثيرا ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه في المغني قوله كابن جني قال بعض الفضلاء ان ابن جني بسكون الياء وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه ان جني معرب كني وليس الياء فيه للنسبة كما نقله الدماميني في شرح المغني وهو من ائمة النحو صاحب التصانيف الكثيرة والتاليفات العديدة منها كتاب الخصايص وهو كتاب مليح ومنها كتاب الخاطريات ومنها كتاب المحتسب ومنها التعليقات على جمل الزجاج ومنها كتاب التلقين في النحو وغيرها مقتدما على جار الله وابن الحاجب كان تلميذ ابي علي الفارسي قوله اي تتوقى قوله الغرض من هذا التفسير دفع ما يفهم من ظاهر عبارة المصنف من كونها تاء التانيث وليس كذلك بل المقصود انها تخولبان ويحتمل ان هذا العمل قوله على لمثل قوله ومقابل المثل قولان من انها كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هو ماض بليت بمعنى نقص استعملت للنفي او هي ليس كسرت الياء قلبت الياء الفا وابدلت السين تاء ذهب الى الثاني ابن ابي الربيع والى الاول بعض النحاة قوله وما للات في سوى حين قوله ولما قوله حين لات مجير فارتفاع مجير على الابتداء او على الفاعلية والتقدير حين لات له مجير او يحصل له مجير ولات مهملة عن العمل لعدم دخولها على الزمان ومثله قوله لات هنا ذكرى جبيرة قوله وفي تسميتها بذلك تغليب قوله لعل وجه التغليب قوة افعال المقاربة في النحو لان افعال المقاربة لا يتعلق بشيء منها عن معنى المقاربة بخلاف غيرها فان عسى تاتي بمعنى صير فلما كان افعال المقاربة ملازمة لمعناها المستلزمة لعدم ثبوت التاسخية لها اوجبت لها شرفا حتى انه سمي

مبحث افعال المقاربة

٢٦

غيرها مع اكثر ثبوته باسمها حتى كانه لا اسم له في جنبها ويحتمل انه لم يرد التغليب الاصطلاحي وقال
ابن هشام هذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة قوله والكثير
مجيئه مضارعا قوله ومن القليل قول ابن عباس رض فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج
ارسل رسولا فارسل خبر جعل لكنه لا يضر بالقاعدة قوله والكثير اتصاله بها قوله وذلك
لان عسى من افعال الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان نحو ذهب جمهور
البصريين ان التجريد خاص بالشعر واما اوشك فانما غلب معها الاقتران لانها جعلت اخت
عسى في الترجي قوله فالكثير مجيئه مجرده اه قوله وذلك لان كاد يدل على شدة مقاربة
الفعل ووقوعه ومنه وذلك يقترب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرها
ان يقترن بان غالبا ويقل اقترانه بان نظرا الى اصلها وكذا الحال في سائر افعال الفا
قوله لا في الشعر ولا في غيره قوله وذلك لان الفعل الترجي قد يتراخى حصوله فاحتيج
الى ان المشعر بالاستقبال قوله كثر ايضا التجريد ان قوله استشكل الاقتران بان في
الباب بانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز واجيب عنه بوجوه
الاول انه من باب زيد عدل وهو جائز بالاجماع والثاني انه على تقدير مضاف
اما قبل الخبر او بعده والتقدير في عسى زيد ان يقوم عسى امر زيد القيام واخلولق
امر السماء الامطار او عسى زيد صاحب القيام واخلولق السماء صاحبة الامطار
وعلى هذا القياس والثالث ان ان زائدة ورد على الاول بان نحو زيد عدل انما
هو عند المبالغة ولا مبالغة هنا وعلى الثاني بان التقدير مع انه خلاف الاصل
لا دليل عليه بل الدليل على عدمه موجود اذ من الواضح انه لو كان في الكلام مضافا
مقدرا لوجب ان يظهر حينا من الاحيان في مثله والتزام الحذف هنا قول مزور
وعلى الثالث بان ان الزائدة لا يلزمها الا مع بعض الكلم ولا يعمل مطردا في اي موضع
مع اي كلمة كانت شطط من الكلام وحيلة صرف فالتحقيق في الكلام ان الحدث يخبر به

اذا كان مفيداً لفائدة وهنا الفائدة موجودة فنا قل ... لا عين الاقتراب ان يكون
المضاف اليه المحذوف هو المضارع اي لا عين المضارع بقرينة قوله وندوا موشكا وتقديم
المضارع على الظرف وهو الظ من السياق فان قلت كيف يستقيم الحصر بالنسبة الى المضارع
وقد حكى في شرح الكافية اسم الفاعل لكاد من قول الش فنيئاً لرهن بالذي انا كائد قلت
قد نص الموضح في البيت كابد بالباء الموحدة من المكابدة وهو اسم فاعل غير جار على الفعل لانه
اذ القياس من كابد مكابد لا كابد وبه جزم يعقوب بن سكيت في شرح ديوان كثير عزة كما
جد النظر في البيت لعد ما صنف شرح الكافية واختار مختار ابن السكيت وليس ببعيد من
المجتهد فحكمهما بانه ... مسند لكاد والموضح مسند الاولى فلا شك في ان
يكون الحصر المنصوص من المتن اضافية بالنسبة الى الوصف والامر هذا ان ثبت ما حكياه
والا فالحصر حقيقي ... وحكي في شرح الكافية النحو ... الغرض من ايراد هذه العبارة الطعن
على المص في حصره الذي ادعى في كلامه وتقرير الطعن انه ان كان المراد بمضاف اليه الغير هو
المضارع كما قلنا يرد عليه ما نقله في شرح الكافية وما نقله الاخفش ولو كان المراد
هو ضمير التثنية الراجع الى اوشك وكاد اي لا غيرهما من الافعال فيرد عليه ما نقله
الجوهري والاخفش والكسائي فايا ما كان لا يصح الحصر قلنا المراد هو الاول والحصر اضافي
بالنسبة الى اسم المفعول والامر ... والجوهري مضارع طفق ... من باب ضرب يضرب
والجوهري لقب صاحب الصحاح اسمعيل بن حماد والصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى
الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بفتح والجاري على الالسنة الاكثر بكسر الصاد على انه
جمع صحيح وبعضهم ينكر الكسر بالنسبة الى التسمية هذا الكتاب ولا مستند له الآن يقال
ثبت رواية عن مصنفه انه سماه صحاح بالفتح قاله الفاضل الجلبي قلت والكسر وانه لا
غير معتد بالفا في النسخة التي عندي في اوائل كتب وفي الهجاء ... والاخفش مضارع
من باب علم يعلم ... نحو عسى ان يقوم ... انما قلت ظاهر عبارة المص يقتضي

ع

عسى زيد ان يقوم كما لا يخفى قلت لما كان عبارة المصنف متضمنة لفردين جلي وخفي اما الجلي فما ذكرناه اي ما اقيم ان يفعل مقام الخبر مع وجود الاسم في اللفظ واما الخفي فما اقيم ان يفعل مقام الجزئين بمعنى انه اقيم مقام الخبر حقيقة والخبر مقام الاسم الى ان يفعل مجاز من اسناد الشيء الى السبب مثل بالفرد الخفي حملا لعبارته على بيان المختار في المسئلة الخلافية ولا يخفى ان حمل العبارة عليه اتم واكمل وابعد قوله هذا ما اختاره المصنف الخ قوله اي القول بقيام ان يفعل مقام الجزئين في المثال المذكور لا مقام الجزء الواحد اي الاسم فقط مبني على ما اختاره لمن جعل هذه الافعال ناقصة ابدا اي غير مكتفية بالمرفوع واما على مذهب الجماعة فان يفعل قائم مقام المرفوع فقط قوله فهذا على التجريد قوله وثمرة الخلاف ان هذه الافعال على لغة اهل الحجاز اي على التجريد تامة وعلى الاضمار اي على لغة تميم ناقصة قوله وعلى لغة اهل الحجاز قوله الاولى ان يقول وهي لغة اهل الحجاز وهذا الخلاف جار ايضا فيما اذا تأخر الاسم الظاهر نحو عسى ان يقوم زيد وعسى ان يقوم الزيدون قوله اذا كانتا للتحقيق وللتأكيد قوله انما قيدهما بذلك لانهما قد يكونان فعلين نحو ان بني ابنا وما ان في السماء نجم اي ما كان وان بالكسر تكون فعل امر نحو ان قينة المليحة الحسناء واي من ضرب لحذعفاء قوله للتمني قوله وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر قوله للاستدراك قوله وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق واثبت جماعة منهم صاحب البسيط فا كون لكن للتأكيد نحو قولك لو جاءني زيد لاكرمته لكنه لم يجيء وهي بسيطة على الاصح خلافا للكوفيين حيث قالوا انها مركبة من لا وان والكاف زائدة لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا قوله للترجي قوله وقال الاخفش والكسائي تأتي لعل للتعليل نحو فرغ عملك لعلنا نتغدى وقال الكوفيون تأتي للاستفهام ولذا يعلق عنها الفعل كما في نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى وعقيل يجر بها اسما ويكسر لامها قوله للتشبيه قوله لانه مركب من كاف التشبيه وان المفتوحة وقال الكوفيون تكون للتأكيد والتحقيق الاخير

فاسناد القيام صح

الفعل المشبه حروف

وقال ابن السيد تكون للظن فيما كان خبرها فعلا او ظرفا او صفة من صفات اسمها وقال ابو الحسن
الاشارية تكون للتقريب نحو كانك بالدنيا ولم تكن وقال ابو علي الفارسي تكون للنفي ايضا
نو وفتح الخبر نو خلافا للكوفيين حيث قالوا ان خبرها مرفوع بما كان عليه قبل دخول هذه
الحروف هذا والحروف التي ذكرها المص هي التي اتفق النحاة على انها من حروف المشبهة بالفعل
واسقط ما كان مختلفا فيه منها عسى لجامدة وهي بمعنى لعل ومنها لا التبرئة نو يجوز
الى ان تقدما نو خلافا لابن عقيل في شرحه حيث منع من التقدم الخبر الظرف اليناني هذا
الباب على الاسم استنادا الى ضعف هذه الحروف لكنه بعيد نو اوفعتدا نو فان قلت
ان اذا وقعت مبتدا فقد وقعت في ابتداء الجملة وبان ان المشددة اذا وقعت في
ابتداء الجملة وجب كسرها قلت فرق بين المقامين لانها اذا وقعت في الابتداء تكون
داخلة في اول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدا يكون مع معمولها في تاويل مفرد
مرفوع على الابتداء محتاجا الى خبر نحو ان قد نو كانا انزلناه الخ نو مثل بثلث امثلة
للاشارة الى ان الابتداء اعم من ان يكون حقيقة اي سابقا بلا مسبوق اولا بان تقع
صدر جملة كمثالي حيث واذا وان قلت كان يكفيه ان يمثل بمثال حيث فقط قلت لان
الغرض الحاق ظرف الزمان الواجب الاضافة الى الجملة بظرف المكان اي بيان حكمها معا
نو اي قبلها نو لقائل ان يقول انه داخل تحت الواقع في الابتداء اذ الواقعة في
صدر الجملة واقعة في بدء الجملة مثل اجلس حيث ان زيدا جالس فلا يكون لذكره براسه
معنى على حاله وجها وجيها وعلى عدم التعميم في الابتداء يجب ذكره على حدة فتامل نو فان لم
يقع في الاول لم تكسر نو فان قلت هذا الحكم مطلق بوجه لعدم جريانه في نحو عجبني
الذي ابوه انه منطلق فان ان في هذا المثال واقع في حشو الصلة مع انه وجب كسره
قلت فجوابه لكسرها الانها خبر عن اسم عين فاطلاق كلامه محمول على صورة الجواز
لا الممتنع نو نحو جاء الذي في ظني الخ نو فانها في هذا المثال فاعل للظرف فلذا وجب فتحها

ويجوز ان تكون مع ما بعدها مبتداء متقدم الخبر قال المطرزي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شيء ومنه ومن اياته انك ترى الارض خاشعة

قوله وحيث وبعد ان الخ قوله فان قلت هذا القسم هنا بدون اللام وقد بين ان القسم اذا لم يكن مع اللام يجوز الفتح والكسر معا فلم هذا الاتناقض قلت لا تناقض لانا نقول ان جواز الوجهين فيما اذا ذكر فعل القسم ولم يذكر اللام ووجوب الكسر هنا اذ لم يذكر فعل القسم وذكر وجاءت اللام وعدم ذكر اللام مطلقا لا يوجب الفتح ايضا بل اذا ذكر فعل القسم يجب بينا تفصيل لذلك الكلام قوله او يحكي الخ قوله وذلك لان المحكي بالقول لا تكون الا جملة او ما يؤدي معنا هااته ولم يجب لم تكسر ... نحو اخصك بالقول اني فاضل فاصل نوجب فتحه لانها بموقع التعليل قال قوله او فعلت محل ما الخ وذلك لان ان المفتوحة تاول مع ما بعدها بمصدر معرفة وشرط الحال لتنكير واما نحو وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام فانما كسرت لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الحباز قال في الكافية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يجيء فيه الا انه بحر القران

قوله باللام المعلقة قوله اي بلام الابتداء وذلك لانها لو فتحت ح لزم تسلط العامل عليها كلام الابتداء لها الصدر وما له الصدر يمتنع ان يعمل ما قبله فيما بعده ومن هنا كسرت في قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون مع انها بموضع المفعول وكذا اذا وقعت صفة انما اي كذا يجب كسره وذلك لانها لو فتحت لاجل الوصف اسماء الاعيان بالمصادر وهي لا توصف بها الا تاويل وذلك مفقود مع ان ولو وقعت في حشو الصلة تفتح نحو مررت برجل عندي انه فاضل اذ الوصف بالجملة لا بالمفرد

قوله او خبرا عن اسم ذات قوله وذلك لان الفتح يؤدي الى حمل المصدر خبرا عن اسم الذات وهو ممتنع بلا تاويل وبما لغة وقد فقد هنا قوله او قسم لا لام بعده قوله تفصيل الكلام فيه ان ان اذا وقعت بعد فعل قسم ولا لام بعده فالبصريون يوجبون الكسر على الجواب للقسم

لا تعجلنّ هذا أتاك
مجيب صوتك غير
عاجز
ذو نيّة وبصيرة
والصدق منجي
كل فائز
إني لأرجو أن أقيم
عليك نائحة
الجنائز
من ضربة نجلاء يبقى
بعد الهزاهز

واجاز الزجاجي والكسائي والبغداديون وعبد الله الطوال يوجبون الفتح على تقدير على فانّ
عندهم معمولة لفعل القسم على اسقاط الخافض واما اذا اضمر فعل القسم سواء ذكرت اللام ام لا
او ذكر فعل القسم واللام جميعا فالكسر واجب اجماعا من العرب وبما ذكرنا ارتفع التناقض المتوهم
الوروده بين جواز الفتح والكسر هنا ووجوب الكسر في السابق ثم حكى ابن كيسان عن الكوفيين
جواز الوجهين فيما اذا اضمر فعل القسم ولم يذكر اللام وعلى هذا فوجوب الكسر في السابق
على مذهب البصريين لا غير حتى يرد الثانى فتدبر قوله خبرا عن قول القول اذ لو انتفى
القول الاول نحو عملي انى احمد الله وجب الفتح لانها خبر عن اسم معنى غير قول وقد
سبق وجوب الفتح في مثله وهذا مبنى على تحقيق العمل في الجمل اذ لا يخبر بالخاص عن العام
الا اذا ادعى اتحاده فيه نحو صلاتى [illegible] لان المحمول لا يكون اخص من الموضوع بل مساويا
او اعم قوله [illegible] قوله فان لم يكن خبرها قولا وان كان خبرا عن قول نحو قولى انى
مؤمن وجب الكسر لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلافه [illegible] قوله وفاعل القولين
واحد قوله اذ لو اختلف فاعل القولين وجب الكسر نحو قولى انى يحمد الله ولا يصح
الفتح على تأويل قولي حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يجوز اسناده اليه قوله
نحو كنا ندعوه انه قوله قرأ الكسائى ونافع بالفتح على تقدير لام العلة وقرأ الباقون بالكسر
على انه تعليل مستانف بيانى جواب لسؤال مقدر هنا ومما جاز فيه الوجهان ان تقع
ان بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى
وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وابو بكر بالكسر في وانك اما على الاستئناف
او بالعطف على جملة ان الاولى وقرأ الباقون بالفتح بالعطف على ان لا تجوع و
التقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظماء ومنها ان تقع بعد حتى فيختص الكسر بالابتدائية
نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك حتى القسم
فاضل ومنها ان تقع بعد اما نحو اما انك فاضل فالكسر على انها حرف استفتاح بمنزلة

لا

التاريخ ماخوذ از
توريخ ومصدر باب تفعيل
معتل الفاء واوي است ومعنى
تاريخ يعني ياد آوردن
ونگاه داشتن زمان در خاطر
چه در هر او عظيم كه روی نمود
از غايت عظمت بر عالميان
مشتبه نشود از براي ضبط
معاملات تحفه كرده وسال
و ماه و روز ان سنجند
از جناب المحشي

٣٤٧

الا لاستغناء حينئذ والفتح على انها بمنزلة احقا وهو قليل ومنها ان تقع بعد لا جرم فالغالب
الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض وان مع صلتها فاعل
اي وجب ان الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على ان لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناهما لا بد
اولا محالة ومن اوفي بعدهما مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء بتنزيلها منزلة اليمين
فتقول لا جرم لاتينك قوله فكرهوا الجمع بينهما قوله اي سواء تقدمت او تاخرت اما
مع تاخرها فيلزم امتناع اخر وهو حيلولة ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول
قوله وشذ قوله قوله شذ هذه من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل
عن العمل حيث كسر فكان ابو العباس ان لا يعلق لان الخبر المنفي ليس محلا للدخول اللام
قوله ولا يليها من الافعال الخ قوله وسر ذلك كله ان لام الابتداء تدخل على المبتدأ
او كلما كان قريبا به والماضي المنفي لغاربه عن قد لا ريب في استقصائه عن مقام
تلبسه بالمبتدا حتى ابن الدهان في غرته صرح ان البصريين والكوفيين اتفقا على منع
دخول اللام عليه ان قدرت اللام للابتداء ولم يكن بتقدير قد قوله او ماضيا
غير متصرف قوله خلافا للجمهور والعجب جواز لان الفعل الجامد كالاسم قوله
مع كون تقبله قوله وذلك لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لتقريبه زمانه
من الحال والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه قلت ولقائل ان يقول
ان مضارعة الماضي للمضارع ليس بادون من ذلك كما لا يخفى ومن ذلك ليس جواز
ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح حيث ذهب
الى منع دخول لام الابتداء على قد وافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني قوله
ما الكون معمول الخبر قوله الغرض من هذا التقييد الرد على بعض المركبين حيث قال
ان الا طفر من جهة المعنى والصناعة ان يكون معمول الخبر بدلا من الواسط لكن لا
مطلقا بل على انه كان متبوعا اخص تابعا قال ابن مالك اذا تقدم النعت على المنعوت

وكان النعت مساويا للمباشرة العامل فان المنعوت ليس بدلا انتهى وفيه ترد ان نحو ما ذكرته غريب
الوجود في كلام العرب فحمل الكلام على شيء قليل الوجود مع صحة وجه قريب له لعبده عن الاتقان
والاحكام ورد على كونه حالا انه معرفة بالاضافة لانه ليس بمعنى الحال والاستقبال وليس مثل
مضروب لعبد وانما هو كقولهم مكتوب زيد والحال ان الحال عنده المض يجب تنكيره قوله
اذا كان الخبر صالحا الخ اقول خلافا للاخفش والفراء حيث جوزا دخول اللام على المعمول وان لم
يكن الخبر صالحا لدخول اللام قلت وهذا القول هو الاقرب الى الصواب ولذا رد ابن هشام
في الحواشي بدليل اجازة البصريين زيدا عمرو ضرب فنصبوا اجله اخرا مع قولهم لا يتقدم الخبر
اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل
الالتباس فقد فقد في المعمول فكذا بما نحن فيه فجاز نحو ان زيدا لعمرا ضرب مع انه
لا يجوز ان زيدا لضرب عمرا اه وتحرير ضمير الفصل اقول وذلك لانه مقوم للخبر لرفع
الالتباس بالتابع فنزل منزلة الجزء من الخبر قال ابن عصفور لانه اسم اتى في المعنى قوله
ويسمى به الخ اقول ولا محل لضمير الفصل من الاعراب عند البصريين لانه حرف عندهم
ككاف الخطاب وعلى حكمه حكم ما قبله ليكون تأكيدا او لا حكم ما بعده لانه معه كالشيء الواحد
قوله او معموله وهو ظرف اه اقول خلافا لابن عقيل حيث لم يجوز تقديم خبر ان اذا كان ظرفا
او مجرورا ايضا قوله لا تدخل اللام على غير ما ذكر اقول اي في باب حروف المشبهة بالفعل
فلا ينافي دخولها على المبتدأ فيقولون لبلدوا عرب تراب واما دخولها على خبر ان المخففة
المكسورة كما سيأتي فداخل تحت ما ذكر اذ الكلام الى الان كان في خبر ان مطلقا اي مثقلة
او مخففة قوله خرجت على خيال هذا القول الترجيح لتعدية الحكم من المنطوق الى الحكم
المسكوت عنه قوله ام الحليس اه اقول الحليس بالتصغير اسم رجل واول هذا البيت
بان اللام داخل على مبتدأ محذوف والتقدير ام الحليس لهي عجوز شهربة قلت هذا الذي سوغ
دخول اللام على الخبر وحقه جر الان فهو ما عنا بما يؤول اليه فوقه ولكنه من جهتها العبد

اقول اولا التبس وضع اللباب بان اصله ولكن انّه فنقلت حركة الهمزة الى النون فاسقطت الهمزة
وادغمت النون فى النون بعد حذف نون الاخيرة لئلا يتوالى النونان، ونظيره قوله تعالى لكنّا
هو الله ربى كما حل عليه ان قائم في متعلق التركيب قوله لتقدم انّ الخ قوله فاذا كان كذلك
فجاز تقدير ان فى الجزء الاخير على ان يكون عطفا على مدخول انّ فيكون داخلة تقديرا
على خبر انّ قوله المذكورة اولا لباب قوله اما اتى بهذا القيد ليخرج عسى ولا التي لنفي
الجنس فانهما كما مرّ من الحروف المشبهة بالفعل عند بعض لكن لا يتصل بهما ما الكافة
الا ليت قوله فانقلت الاجماع قائم على ان ليت يجوز ابطال عملها بواسطة الحروف
ما الكافة فيصدق عليه ان وصل ما الكافة مبطل لعملها فما وجه استثنائها قلت
القرينة على اخراجه من تحت الحروف قوله ابيد وقد يبقى العمل اذا المقام منها لان الاهمال اكثر
من الاعمال والاعمال قليل ولا يبان صفا في ليت لانها الاعمال والاهمال على السواء
انما هو الله واحد قوله قيل انما ليست مركبة بل البسيطة قوله هكذا قال الناظم قوله اذ طريقهما
واحد فاذا سمع الاعمال في واحد نقاس الباقي عليه قوله تبعا لابن السراج الخ قوله
خلافا لسيبويه والاخفش حيث منعا من قياسها فقط والفراء حيث جوز القياس لان جميع
البواقي بل في لعل فقط لانها اقرب الى ليت ولابن ابي الربيع حيث جوزه لا في الجميع بل في لعل
وكان لقربهما من ليت قوله قال في شرح التسهيل الخ قوله فانقلت دعوى الاجماع لا
تكاد تصح اذ نقل عن بعض النحاة القول بوجوب الاعمال حتى لا يجوز الاهمال قلت
لعلها لعدم الاعتداد بالمخالف قوله قالت الا ليتما الخ قوله هذا البيت للنابغة الذبياني
وقبله واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد وبعده فحسبوه
فالقوم كما ذكرت لنا ولتسعين لم ينقص ولم يزد فكملت مائة فيها حمامتها واسرعت
حسبة في ذلك العدد والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة قيل هكانت تبصر
مسيرة ثلثة ايام وقصتها انها كانت لها قطاة ثم مرّ بها سرب من القطا بين جبلين فقالت

بينهما صح

[illegible]

بيت الحمام ليه الى حمامتيه ونصفه قديه ثم الحمام ليه فنظرنا ذا القطاء تتقع في شبكة صياد

متلوه فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلث وثلثون قطاة فاذا ضم المجموع الى قطاها كان

مائة وما ذكرنا ظاهران لفظة في ليت بمعنى او والمصا جتر قوله وبعضهم منع حمل على

قوله بالعطف على محل اسم ان فان محله رفع بالابتداء فالقائل بهذا القول اما هو

بعدم اشتراط بجواز ان طالب لذالك اذ الطالب لو منه الابتداء وقد ذالك بدخول النا سخ

واما يقول يكفي لو رفع المعطوف كون اسم ان في الاصل مرفوعا مبتدآء وذالك لان

ان المكسورة لا تغير معنى الجملة بخلاف اخواتها فكان اسمها وخبرها باقيتين على ما كانا عليه

قوله وقيل على محلها مع اسمها قوله وذالك لان محلهما رفع على الابتداء قوله قيل وهو

مبتدآء قوله وفيه انه ان كان الخبر محذوفا لجاز اظهاره ووجب ان يسمع ولم يسمع

ولا دليل على وجوب الحذف ودلالة خبران عليه يجوز للحذف لا دليل لوجوب الحذف

اللهم الا ان يثبت سماع بالاظهار والكلام على هذا القول من عطف الجملة على الجملة

وعلى القولين الاولين من عطف المفرد على المفرد او المفرد على المركب وقيل رفع المعطوف

بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه وذالك اذا كان بين المعطوف والمعطوف عليه فاصلا

وفيه ان هذا القول لا يجري فيما اذا كان الخبر المعطوف عليه جامدا نحو ان زيدا اخوك

وعمرو وهذا القائل من البصريين الذين لا يقولون بتحمل الخبر الجامد للضمير قوله ولا يجوز

العطف بالرفع اقول وذالك لان ان عاملة في الخبر والمبتداء ايضا عامل في الخبر فيجتمع على المعمول

الواحد عاملان عملا واحدا وذالك ممتنع فلا يجوز عند البصريين ان يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان

نص عليه سيبويه وهذا الدليل ضعيف اما اولا فلان صاحب المغني نقل عن الكوفيين لا

يقولون بان ان عاملة في الخبر بل رفع الخبر عندهم في هذا الاستصحاب وحقيقته ان العامل الباب ٥٩

قد ذهب وقد بقي اثره وعلى هذا فرفع المعطوف للخبر مع كونه مرفوعا مستصحبا الاستقر فيه

ان العامل امر واحد ولا امتناع في ان يكون الرفع اثرا للعامل الموجود والمنفي لعاتا بان لان

العامل

عندهم

الكوفيين تجوز واجتماع العاملين على معمول واحد اذا كان عملهما واحدا فلا امتناع

في شيء مما ذكروه وان قلت حقيقة قولهم انه يلزم اجتماع العلتين المستقلتين على معلول

واحد ولا يجيزه الفراء قلت العوامل في النحو معرفات كعلل الفقه لا علل حقيقية حتى لزم

ما ذكروه وما قال نجم الائمة ان النحاة حملوها على المؤثرات الحقيقية فضعفه ظاهر واما ثانيا فلان

نص سيبويه هنا بما ذكرنا معارض بما حكي عنه ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف

ومع ذلك جوز قام زيد وقعد عمرو الظريفان قوله واجازة الكسائي مطلقا قوله اي سواء خفي اعراب

الاسم او لا تمسكا بقوله ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من امن وقوله تعالى

ان الله وملائكته يصلون على النبي في قراءة بعضهم برفع الملائكة وقول الشاعر فاني وقيار

بها لغريب وقول الاخر والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق والتاويل في كل ذلك

تكلف هذا بحسب السماع واما بحسب القياس فلا امتناع في العطف على محل ان مع اسمها مع

كون خبر المعطوف محذوفا بقرينة خبر المبتدا او ان يكون خبرهما واحدا على ما مر مضافا الى ان

نحو ان زيدا وعمرو في الدار مما فيه الخبر ليس للاثنين جائز بالاتفاق كما نص عليه ابن هشام قوله

والفراء بشرط خفاء اعراب الاسم قوله وذلك الكراهة تحريك المعطوف على ان الفتى وزيد خلاف

المعطوف عليه فارتفع الكراهة وهذا الدليل مستلزم لتجويز نحو ان الفتى وزيد ذاهبان ونحو ان

زيدا والفتى ذاهبان اذ كما ان اخفاء اعراب الاسم يرتفع الكراهة كذلك خفاء اعراب المعطوف وقوله بشرط

خفاء اعراب الاسم اخذه من كلام المص في التسهيل واعترض عليه ابن هشام وقال المعروف من الفراء

بناء الاسم فلا يجوز على هذا ان الفتى وزيد ذاهبان وجاز على التعبير الاول قوله ثم الاصل العطف الخ

اي قبل استكمال الخبر او بعده بلا نزاع وقد اجتمع العطف بالنصب قبل الاستكمال وبعده في قول الشاعر

ان الربيع الجود والخريف واجاز الفراء بعده تمسكا بقول الشاعر يا ليتني وانت يا لميس في بلدة

ليس بها انيس وخرجه المص على ان الاصل وانت معي والجملة حالية والخبر قوله في بلدة فتامل

وان كلا لما ليوفينهم قوله هذه الاية شاهدة للمدعى على قراءة من قرء بالتخفيف على ان يكون اللام

فاذا خفي اعراب المعطوف عليه

وان علامي وزيد ذاهبان

بچون در پسر موافقت و دلبری بود - اندیشه نیست گر پدر از وی بری بود - او شوهر است کو صدق اندر میان نباشد

در نیم ... کس مشتری بود - تا هر نه کس نیاید بخوانه درویش - که خرج زمین و باغ به

یا به تشویش و غصه راضی باش

اللام للابتداء وما موصولة ولیوفینهم جواب لقسم محذوف والتقدیر وان کلا للذین والله لیوفینهم قوله ای لام الابتداء قوله الغرض من هذا التقدیر الاشارة الی ان المختار عند المص هو المختار وعند سیبویه اذ قد اختلف النحاة فی انه هل اللام الداخلة هنا هی اللام الا او غیرها اجتلبت للفرق بین ان المخففة وان النافیة فذهب سیبویه والاخفش واکثر البغدادیین الی انها لام الابتداء وذهب ابو علی لفارسی وابن جنی وابن ابی العافیة وابن ابی الربیع الی انها غیرها وحجتهم ان اللام دخلت علی ما لیس مبتداء وخبرا فی الاصل ولا راجعا الی الخبر کالمفعول فی نحو ان قتلت لمسلما واجیب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشیء الواحد فهما کالجزء الاول الذی هو محل التنبیه بان والمفعول کالجزء الثانی کالمفعول فی قتلت لمسلما فانه بمنزلة ان قتیلک لمسلم ویظهر ثمرة الخلاف فی نحو قولک علمنا ان کنت لموقنا فان قلنا ان اللام للابتداء کسرت وان قلنا لام اخری اجتلبت للفرق فتحت قوله والغالب کونه الاول اما دخول ان علی الفعل فلان اللام کانت فی الاصل مختصة بالدخول علی المبتداء والخبر فلما خففت ضعف شبهها بالفعل بان دخولها علی الفعل واما کون الفعل من النواسخ فلئلا تفارق تعلقها بالکلیة الا تری انها اذا دخلت علی الناسخ کان مقتضاها مؤثرا علیها اذ الجزءان مذکوران بعد دخولها ولما دخولها علی الجزء الثانی من جزئی المعمول فکانها علی خبرها واما کون الماضی اکثر من المضارع فلان ان المشددة شبیهة به لفظا ومعنی فقصدوا بعد تخفیفهما ان یدخلوها علی مشابهها قوله شلت بیمینک قوله وان طلب علیک عقوبة المتعمد وشلت ای یبست قوله ضمیر الشان قوله فان قلت قد ثبت ان الضمیر المحذوف اسما لان المخففة عند ابن مالک اعم من ان یکون ضمیر الشان او غیره ولما کان کذلک فالمناسب للشارح ان یشرح کلامه علی مذهبه ولا یخصص بضمیر الشان قلت اولا انه لا تخصیص فی العبارة بل غرض الشارح الاشارة الی ان منه ضمیر الشان هو الاغلب لا انه لا یجوز غیره وثانیا ان الشارح لعل المعتمد عنده هو مختار ابن الحاجب من تخصیص اسمها بضمیر الشان ففسر عبارة المتن علی مذهبه لا علی مذهب المص فتدبر

یا جگر بند بنیس رنج بسته
بعض یا حمل انتیار ملکی و به
تشویش و غصه و بیکاری
و احتیاج راضی باش
... جگر بند ... دل و جگر و حس
و هیزم که ... آورده
باشد و جگر بند ...
... نهادن ...
... بله ...
در داد نیست ...
از قبیل خدمت و کرستار
آمدن به بیت مقصد یا
نیست که مثل ...
... بکر بندی ...
و یا تو در مقام ...
بوده باشد - ... از ۵ صفر ۱۳۵۲

قوله أي حذف قوله الغرض من هذا التفسير دفع ما عسى أن يرد على المصنف أن ضمير الشأن هنا
لا مستكن بالإجماع مع أن الظاهر من عبارته أنه مستكن أي مستتر لا محذوف وتقرير الدفع أن المصنف
أطلق المستكن وأراد المحذوف بقرينة المقام إذ المحذوف أيضا مستكن من النطق فليس المراد
بالمستكن المستتر قوله كقوله بأنت تبيع الخ قيل وأخو وأنت هناك تكون للشمال والمراد
بيع الأزمنة لا بيع الشهور قوله لم يحتج إلى الفصل قيل أما إذا كان دعاء فلأن الدعاء
شبيه بالجامد في عدم التصرف وأما إذا كان جامدا فلأن الجامد كالاسم والاسم غير محتاج
إلى الفصل فكذا ما أشبهه قوله كما أشار إليه الخ قيل أقول لعل هذا يقتضي أن يكون عدم
الفصل في الفعل المتصرف حسنا موافقا للقياس والسماع بأن يكون عدم الفصل قليلا كما هو
الشائع من عبارة المصنف لا نادرا كما ذكره ابن هشام في التوضيح قوله ونقلوا هو الخبر قيل
هذا الكلام رد لقول صاحب التوضيح حيث قال نصب لظبية على أنها اسم لكان على حذف
الخبر أي كان مكانها ظبية ووجه الرد أنه إذا صلح أن يكون الفعل الذي للتشبيه خبرا فالمصير
إلى حذف الخبر مع أنه خلاف الأصل ولا دليل عليه غير وجيه قوله كقول الشاعر قيل فإن قلت
لم لم يقل كقوله مع أنه أحضر ولا اختصار وردية قال وجهه في وضع المظهر موضع المضمر قلت
للإشارة إلى أن قائل هذا البيت من الفصحاء الذين جاز الاستشهاد بشعرهم ولا خلاف الذي في
قائله لا يضر عن كونه شاهدا لنا قيل ووجه رفع ظبية الخ قيل ووجهه ابن جني جوابا
على أن يكون الكاف للتشبيه وأن زائدة بينها ومدخولها والتقدير كظبية إشعارا
بسرعة إجابته لهم قوله وعن يونس الخ قيل رد عليه بأنه أي ما حكاه رواية لا يعرف
منه أن من سمع شيئا فالحجة على من لم يحفظ شيئا ولم يسمع قوله فتكون نافية الخ
كما سبق في بابه بقوله فأنا ابن قيس لا براح أي قوله ويفرق بين إرادة الجنس الخ
قوله الغرض من إيراد هذا الكلام دفع اعتراض ناش من الكلام السابق وتقريره أنك قلت
أن لا النافية العاملة عمل ليس تكون للجنس كما تكون للوحدة أي لنفي الجنس ولنفي الوحدة

وقف

همج محفوفة بالحمق ولد بغدان

الناس اما عالم او متعلم والباقي همج

واذا كان الامر كذلك فيقع لا النافية تارة في موضع يراد بها نفي الجنس وفيها في موضع يراد نفي
الوحدة فما الفارق وما المميز بين ارادة الجنس وغيره ووجه الدفع ان لا النافية ان كان فيها
الا ان الفارق موجود وهو انه اذا اريد نفي الواحد تردد فانه يقال بل رجلان او رجال فيقوله
بعد في الدار رجلان او رجال واذا اريد نفي الجنس لم تعقبه بشيء بل لا يجوز ان تقول بعده
بل رجلان هذا مراد الشارح قوله فانما عملت الخ قوله الغرض من ايراد هذا الكلام الاشارة
الى ان اعمال لا النافية على خلاف الاصل كما هو الحال في كل الحروف فيجب تخريج وجه لاعمالها قوله
لانها لما قصد بها الخ قوله هذه العبارة صغرى لكبرى مطوية من الشكل الاول وترتيبه
هكذا لا النافية المحمولة على ان لما قصد بها نفي الجنس اختصت بالاسم وكل حرف اختص بالاسم
فيعمل فينتج فلا النافية تعمل اما الصغرى فلان نفي الجنس على سبيل الاستغراق يختص بالاسم
لا يوجد في الفعل فاذا نادت ما اختص بالاسم كان مختصا واما الكبرى فاجماعية لا ريب فيها
نعم غاية ما يمكن ان يقال هنا هو ان الكبرى هذه مفادها ومقتضاها ان تعمل لا النافية
بالاصالة لا بالحمل على ان وقد حملوها عليها قوله فلا ينافي الذي يتوهم الخ قوله وذلك لان
اعمالها على خلاف الاصل فيتوهم كونه بالابتداء بخلاف كان وما مثله لان اعمالها على الاصل فلا
سبيل لذلك التوهم فافهم قوله حملها الخ قوله فان قلت القياس المرتب السابق قد اقتضى ان يكون
عملها بالاصالة لا بالحمل ولذا ترى ابن هشام عدها واحدا من حروف المشبهة بالفعل مقابلا
لان وهو مقتضى الاختصاص المذكور ايضا قلت ليس المراد بحملها على ان ان عملها ليس بالاصالة
بل المراد انه تقدم منصوبها على مرفوعها كما في حروف المشبهة بالفعل مع ان مشابهتها بالفعل
تقتضي تقديم مرفوعها على منصوبها على ما هو مقتضى المشابهة وتخصيص ان بالذكر لانها
ام الباب والحاصل ان المراد انما اجروها مجرى ان في كيفية العمل لا مجرى كان وليس كما
جرى ما ولا بحملها ووجه ذلك ان المشابهة لما كان نوع المشابهة ارادوا ان يكون في عملها نص وان س
نوعا فيه يكون قوله حملا لها لا على لا المشبهة بليس او يقول ان يقتضي الاختصاص وان كان

اذكر

المضمون المسطور بكماله قد سقط في المتن والهامش كما في المرقوم

ماذكرنا الا انهم لم يجر على مقتضاه من الاعراب - وبني سمر الخطا عن وجه ان يحمل عليه بواسطة
مشابهة بينهما و[هي] يكون قوله حملا لها مفعولا لاجله لا حالا وهذا الوجه هو الظاهر من عبارة القوم
عبارة الشارح قوله الا في نكرة متصلة بها قوله انما اشترطوا في اسمها ان يكون نكرة متصلة لان
لا النافية بكلا شبيهها كانت ضعيفة العمل لان عملها على خلاف الاصل ولم تقو بمقتضاها البعض
كما سبق انفا وكان الاصل في الاسماء التنكير فاعملوها في النكرة بادنى موجب للعمل لها و المعرفة
لما كانت على خلاف الاصل فليس لكل ما ادعى لعاملية العمل فيها مضافا الى ان التعريف من خواص
الاسم واعمالها بواسطة مشابهتها بالفعل فيتنافيا واما لا المشابهة بليس فلا يجوز اعمالها في
المعرفة عند الجمهور لذلك واما عند المص وبعض حيث جوزوا اعمالها في المعارف فانما
سوغ ذلك اشباهها بالفعل الجامد في معناه فذلك لنفي اوجب لفضلها او اذا ثبت اعمالها
في النكرة فيجب ان تكون متصلة اذ عملها على خلاف الاصل فيقتصر على القدر المتيقن وهو
كونها متصلة قوله ولا في نكرة منفصلة اه قوله قال ابو عثمان المازني في النكرة المنفصلة
يجوز اعمالها بنيها لكنها لا تنبني ح وقد جاء في السعة لا فيها بد بالبناء مع الفصل وليس مما
يعول وقد جاء الفصل بلا بناء في قول رجل مغنون من بني تميم لا غاب لي بد ولا لك
مهرب ولا غاب لي صبر ولا لك ميلة قوله ما العبد من تا منونه يعني افضل من شيء
من تمام معناه قوله فانتصب لها اه قوله وما ذكره من نصب شبه المضاف وتنوينه هو
مذهب البصريين واجاز البغداديون لا طالع جبلا بالنصب بلا تنوين اجرى في ذلك مجرى
المضاف كما اجرى مجراه في الاعراب وعليه خرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي
لما منعت نص عليه في المغني قوله ما الكون اضافتها قوله الغرض من هذا التقدير الاشارة
الى رد قول سيبويه حيث ذهب الى ان الخبر في باب لا ليس مرفوعا بلا بل لكونه مع لا
رفع بالابتداء والخبر خبر الابتداء مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا النافية قوله
كما تقدم قوله اي في المثالين المذكورين انفا قوله والمراد به هنا ما ليس قوله الغرض من ايراد

اي بالاسم

هذا الكلام دفع ما عسى ان يرد على المصنف وتقريره ان المفرد لفظ مشترك بين معاني كثيرة وله اطلاقات
كثيرة فقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وقد يطلق ويراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا وقد يطلق ويراد
به ما يقابل المركب وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف وشبهه وقد يطلق ويراد به ما يقابل المشترك
كما نص عليه بعض الفضلاء واستعمال اللفظ المشترك بلا قرينة معينة للمراد غلط ووجه الدفع ان المفرد المراد بما هو
في باب لا ما يقابل المضاف وشبهه بقرينة المقام وبقرينة انه ذكر اولا المضاف وشبهه قوله
او ما يقوم مقامه قوله والمراد به الياء في المثنى والمجموع على حد المثنى واما جمع المكسر فيبنى على الفتح
قوله لتضمنه معنى من الجنسية قوله اعترض عليه بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها دون اسمها
لبعدها فلا وجه لبناء اسمها ولا تردد [illegible] وجوابه ان المتضمن لمعنى من ليس هو
لا على حيالها ولا اسمها على حياله بل لا مع اسمها وضعا [illegible] ويعتبره من الجنسية هو المناسب لكل
واما التعبير من الاستغراقية فلا وجه له اذ نفي الجنس يستلزم نفي الافراد ولا عكس قوله ولا
زيدين ولا زيدين [illegible] قوله ما ذكره من بناء المثنى والجمع على حدها في باب لا انما هو مذهب
اكثر البصريين وذهب المبرد ومن تبعه الى ان المثنى والمجموع فيه معربان بناء على ان التثنية و باب لا هو
الجمع عارضا التضمن والتركيب في علة البناء وقد رد عليه بانه لو صح ما ذكره للزم الاعراب في
يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به قلت مراد الراد عليه ان التثنية والجمع كما انهما في باب لا مطرودان
كذلك هما مطرودان في باب النداء ايضا فان قلت بتعارض التثنية والجمع المطردين للبناء
في هذا الباب فيجب ان تقول به في باب النداء ايضا اذ السبيل واحد فان قلت بعدم تعارضهما
في باب النداء وتعارضهما هنا فهذا فرق بلا دليل فقوله [illegible] وليس مثل تثنية اسماء الاشارة
والموصولات مثل ما نحن فيه لان البناء في ذين البابين مطرود عليه التثنية والجمع لانهما
ما نحن فيه فلا تغفل وبالجملة قول المبرد ليس بموافق للتحقيق قوله الكسر [illegible] اي مطرد
سواء كان الكسر مع التنوين او بدونه والاول قول قوم والثاني قول الاكثر قوله اي
قوله اي بقاء الجمع على ما كان عليه في حالة اعرابه قبل بنائه فانه حالة اعرابه كان بالكسر اما

ص البعض

مع التنوين وبعضه قوله وهو اولى قوله لاطراد دليل البناء فيه المقتضي للبناء على الفتح ولم يعارضه
معارض قوي فلذا التزم البناء ابن عصفور قوله ان ركبت لا الاولى الخ قوله بلا وبعد لثلاثة
عند المنكر وبناء اسم لا الاولى اما اذا رفعنا اسم لا الاولى فبيان حكمه قوله او نصبا دائما الخ
قوله انما اخر هذا التوجيه لان في هذا التوجيه ما يلزم ان يكون سما واحدا خبرا للاول والابتداء
اذ المعطوف مبتداء فيقدر خبر واحد في المثال المذكور فيقال لا ام لي ان كان ذلك لا اب
موجودا ويقدر لكل منهما خبر والتقدير لا ام لي موجودة ولا اب موجود لحذف خبر المبتداء
انا كان من افعال العموم فظان ولبس هذا منها ويحتمل على هذا الوجه في فتح الاول و
رفع الثاني ان يكون لا الثانية للجنس ملغاة قوله على محل لا الاولى قوله هذا عند المص
واما عند غيره فالنصب بواسطة العطف على لفظ اسم لا مع انه مبني لانه لما اطرد في لا بناء
اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحذوف للفتحة الاعرابية واما الخبر فتقدير
سيبويه لكل منهما واحدا والقوم لهما واحدا قوله وقال الزمخشري قوله الغرض من نقل
كلامه هنا الاشارة الى ان النصب بعد البناء ضعيف حتى خصه يونس بن حبيب وجماعة
الى الضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة بالنصب وانكر مجيئه جار الله وقال البيت الذي
استشهد وابه وقال انه منصوب بفعل محذوف وجوبا قوله فلا شاهد الخ قوله هذا ايماء
بان قول جار الله هو المرجح عنده قوله الا رجلا قوله فان التقدير فيه الا ترونني رجلا
قوله على اعمال الثانية قوله او على ان يكون لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة
قوله والعيب لا الاولى قوله او اعملته عمل ليس ولم يذهب الى تقدير زيادة قوله او
انصر على الغائها الخ قوله او على ان تكون لا الثانية بمعنى ليس عاملة عمله او على ان يكون
لا الثانية زائدة اعم من ان يكون لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس قوله على بنائه
فان قلت قد صرحوا بان تركيب ثلثة اشياء مطروح في النحو قلت تركيب ثلثة اشياء ليس مع
هنا لانا نقول ركبت الصفة مع الموصوف اولا ثم دخل على المركب لا فبني على الفتح مثل

لاحسن عشر وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا واجب البناء فصار كأنهما
ضمنا معنى من فبنيا وقيل اجرى لصفة على لفظ الموصوف لانه اشبه المعرب وقيل لقصد فتحه اعراب فتحه
حذف تنوينه للمشاكلة قوله لمحل اسم لا الخ قوله لانه في محل نصب بلا قوله لمحل لا مع اسمها قوله
فان محلهما رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا نعت
المجموع كما عكسوا في النعت المقرون بلا قوله بالفصل في الاول الخ وذلك لانهم لا يركبون
ما زاد على كلمتين بالتركيب المزجي قوله قال ابن هشام الخ قوله اختار ابن هشام الانصاري
في التوضيح الخلاصة كون ماء الثاني نعتا للاول قال لانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف به
ولم يجز كونه تاكيدا بالفاظ القول بانه تاكيد خطاء وتبعه الشارح بقوله لان التوكيد
لابد ان يكون مثل الاول هذا اخص منه لان البارد صفته قوله لان التوكيد اللفظي الخ
قوله قال ابو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى
فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا واعترض عليه ابن هشام بانه انما جيء بالجامد توطئة
للحال ليجري على منعوت اذ كان ذلك حق المشتقات وهنا لو لم يذكر التابع يجري قولك
باردا نعتا على ماء الاول فما فائدة هذه التوطئة هنا فان قلت لم لا يجوز ان يكون باردا نعتا لماء
الاول وماء الثاني بدلا من الاول قلت لانه مستلزم لتقديم البدل على النعت وهو ممتنع
قوله لابد من ان يكون الخ قوله لا بد لنا من انشاء ماء جوهر تحقيق هذه الكلمة من حيز الظلمة
والجهل الظلماني وهو يقول الحق نقول التراكيب المتعلقة به مختلفة ففي بعض العبارات
لا بد من ان يكون وفي بعضها لا بد وان يكون وفي بعض منها لا بد لها من ان يكون اما
توجيه لا بد في التراكيب فهو ان لفظة لا فيه لنفي الجنس لانه الاقرب بمعنا ما ثاه كل آه
اللتي يستعمل فيها وبد بضم الباء الموحدة او فتحها وتشديد الدال المهملة بمعنى الفرقة من قولهم
بد يبد بدا او فرقة والتبديد التفريق وتبدد اي تفرق وعلى هذا فلا بد بمعنى الفراق لافراق م
قال الجوهري وقولهم لا بد من كذا كانه لا فراق منه او بمعنى العوض من البد وهو العوض يعني لا بد

لاعوض

لا عوض اي لا بدل ... واما توجيه الظرف اعني من ان يكون في التركيب الاول فهو ان الاقرب فيه انه
ظرف مستقر متعلق بفعل من افعال العموم على ما هو التحقيق في ظرف المستقر وهذا الفعل خبر الا كما في
لا رجل في الدار ويجوز ان يكون ظرف لغو متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا بد من ان يكون وفيه
ضعف ما لا يخفى واما توجيهه وان يكون في التركيب الثاني فهو انه يحتمل ان يكون على تقدير من اي لا بد من ان
يكون اذ حذف حرف الجر من ان وان مطرد شائع وح فالواو داخلة بين اسم لا وخبرها للتاكيد
اللصوق كما تدخل بين الصفة والموصوف لذلك او زائدة او للعطف على مقدر بقرينة المقام
وكما يجوز هذه الاحتمالات في الواو اذا لم يكن من مقدرة ولما توجيه التركيب الثالث
فهو انه متعلق بالخبر المحذوف من اللفظ وح كان الكلام من تقليب ما هو حق الناظر وافاد الحصر
هذا عند البصريين واما عند البغداديين فتتعلق بالبد المبني هذا ما عندي في تحقيق هذه الكلمة
والله العالم قوله ويجوز ان يعرب الخ ... خلافا لمن منع كونه عطف بيان وبدلا قوله الجواز كونهما
او فصح الخ قوله الاقرب ان يقول احضر اذ المتبوع هنا نكرة لا معرفة وترك الاصطلاح غير
مناسب وهذا ذكره من جواز كونهما اوضح اذا كان المتبوع معرفة فمحل وفاق واما اذا نكرة كما
نحن فيه فالجواز انما هو عند جماعة من البصريين واما عند الجمهور فيجب التساوي بينهما وبين
متبوعيهما قوله ما المجرد للاستفهام قوله يعني ان الهمزة مع لا اما يكونا باقيين على معناهما
من الاستفهام والنفي لكن نص كثير على انه قليل حتى قال ابو علي الشلوبين انه غير واقع
قوله او التوبيخ قوله اي التعيير وكونهما للتوبيخ هو الغالب في الاستعمال كقول الشاعر
الا ارعواء لمن ولت شبيبته واذنت بمشيب بعده هرم قوله عند المازني قوله
مازني بكسر الزاء نسبة الى قبيلة بني مازن قوله لعملها في الاسم خاصة قوله لانها لو حظ
فيها عند سيبويه معنى الفعل والحرف فهي بمنزلة المتوغل الحرفية وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة
محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت كما ان ليت كذلك وتعملها في الاسم خاصة قوله ولا
خبر لها قوله وقولوا لبيتا الذي استدلا به اذ لا يتعين كون مستطاع خبر الا او صفة لاسمها

هو
وابن عصفور يلفظ عجمي ينطق بالحرف الذي
بين الباء والفاء ويعبروا عنه
الباء ولا ينضموا متصدد
قد تفتح كما نص عليه
الدماميني في شرح
المغني منه مد
منه
نص عليه لا ظهره منه

ونحوه نائب فاعل بما يجوز كونه مستطاع خبرا مقدما ونحوه مبتدأ مؤخرا والجملة من المبتدأ
والخبر معترضة صفة الاولى جملة وانه اذا طرقته هذا الاحتمال سقط عنه الاستدلال لانه كساه
ثوب الاجمال قوله العرض بسكون الراء والعرض طلب شيء بلين ورفق قوله ونحو
لا اله الا الله كون كلمة الشهادة من حذف الخبر هو مذهب الجمهور وقال ... الله
والصواب انه كلام تام لا حذف فيه وان الاصل الله اله مبتدأ وخبر كما تقول زيد منطلق
ثم جيء باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدأ معها في لا رجل في الدار
ويكون الله مبتدأ مؤخرا واله خبرا مقدما ورجح ابن هشام مذهبه بان فيه سلامة من
دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يصح احلاله محل المبدل منه لان لا قد علمت انها لا تعمل في المعرفة
وذلك على قول الجمهور من الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص على قول من
يجعل المرفوع خبرا قوله اي موجود الظاهر انه تفسير الخبر المحذوف في الشارح واعترض على
تقدير الخبر بانه لا يكمل التوحيد مع الحذف اذ نفي الوجود لا يستلزم نفي امكان وجود الالهة
كما ان نفي الامكان لو قدر ممكنا لا يستلزم نفي وجوده فيجب المصير الى قول الزمخشري
واجيب عنه بوجوه اولها انه يقدر موجودا ويندفع الاشكال عن ازمة لان نفي الوجود يستلزم
نفي الامكان اذ لو كان لله ممكن شريكا لكان موجودا لا محالة اذ شريكه لا يكون الا واجب
الوجود فلا يبطل شريكه في حيز الامكان واعترض عليه حفيدي رضوان الله عليه بان
المقصود من هذه الكلمة نفي مذهب اعتقده الكفار من الشرك الذي بنوا عليه من عبادة الاصنام
وغيرها فلا يضر ان يكون الاله ممكنا ولا يكون مرادنا الواجب الوجود فاذا قدرنا ما يفيد الكلمة
بلا اله موجود لا ينفي امكان الالهة الممكنة كما هو مذهب اهل الشرك بنفي امكان الالهة الواجبة
فتقريب ما ذكره فلا يجدي شيئا ويمكن ان يجاب عنه اولا بان من قدرها بلا اله موجود يقول
بان المقصود منها نفي الشريك بحسب الوجود لا بحسب العبادة نعم لو كان مقصودهم نفي الشريك
بحسب العبادة كالاصنام وغيرها ايضا صح ما ذكره وثانيا ان المقصود نفي الشريك بحسب العبادة ايضا

وحينئذ مادة الاشكال اذ نقلنا وصف الاسم لا يعتبر في المقام حتى يعتبر التقدير لا المستحق للعبادة موجود
الا الله ولا ريب ان ما يعبده الكفار ليس مستحقا للعبادة وثانيهما انه يقدر ممكن والتقريب قريب
تمامه وثالثها ما قدره بعضهم ولا اله موجود ذكرا وابدا وظن انه دافع للشبهة الواقعة ورابعها
ان لا بمعنى غير كما في بعض التماثيل فيكون مع المضاف اليه هو الخبر وذهب اليه علماؤنا الامامية
رضوان الله عليهم وخامسها ان هذه الكلمة الشريفة نزلت للرد على الكفرة الذين اتخذوا لانفسهم
الهة معبودة من دون الله فالالوهية لتعقل لهذه الكلمة الرد عليهم لا غير وسادسها
ان الكلمة الجلالة فانها كانت فاصحة في افادة التوحيد بتعريب ما ذكره المعترض لان القائل
صار علما شرعا وسابعها ما قدمناه وهو لا اله مستحق للعبادة الا الله والخبر هو مستحق
تقدير بقرينة المقام قوله فضلا عن ان يجب فضلا منصوب على المفعولية مطلقا
كما نص عليه في اللباب او على الحالية وهو مصدر فضل من الثوب كذا اذا بقي منه بقية
كقولك انفقت اكثر دراهمك الذي فضل منها ثلثة فما بقي منها اقل مما انفقت كذلك
فيما نحن فيه انتفاء جواز الحذف عند احد اقل من انتفاء وجوب الحذف اي لا يجوز الحذف
فكيف يجب كان وجوب الحذف مستحيل وجواز ممكن فليل وانتفاء المستحيل اكثر
من انتفاء الممكن لقليل وهكذا قولهم هذا كلام لا يفيد الظن فضلا عن اليقين فانتفاء
افادته اليقين قطعي وانتفاء افادته للظن مظنون فالانتفاء الاول اكثر لانه لا يقع البتة وانتفاء
الثاني اقل لانه قد يوجد لانه غير قطعي الانتفاء ونحو لا يستطيع بدا الفقير فضلا عن اهانته
الدراهم وفذلكة الكلام ان لفظة فضلا يستعمل في الكلام اذا تحقق امران احدهما ان يسبقه نفي
او ما فيه معنى فلا يجوز استعماله بعد الاثبات وثانيهما ان يكون ما بعده اكثر مما قبله وما قبله
اقل مما بعده كما وضحناه في الامثلة السابقة والظرف الذي بعده متعلق به اعني انه لا ظرف
لغو لا مستقر قوله اغير من الله قيل اغير اسم تفضيل لو حذف مع سلامته لم يظهر ان مراده
من الخبر ما هو قوله مطلقا قيل اي سواء دل دليل عليه ام لا قوله ملتفت الحذر جرى بالكثرة [illegible]

قوله من صباحهم من عصفون والعصفور آخر ما يعوز منها
العصعص بضم عينيه عظم الذنب وهو عظم يبقى له
انه اول ما يخلق وآخر ما يبلى مجمع البحرين

قوله هذه الجملة خبر لان ولقائل ان يمنع هذه الملازمة متمسكا بما سيأتي من قولهم من يسمع يخل فان
خبر لا دليل على الحذف لكنا وجدنا لفائدة حذف المفعولين قوله فلا يحذف اسم لا الخ قوله
حذف الاسم لا يكون الا مع بعض الخبر كما لا يجوز حذف الخبر الا مع وجود الاسم وقولهم لا كزيد
يحتمل الوجهين اي لا احد كزيد او لا مثل زيد احد ولكن حذف الخبر فيه اولى قوله تدخل على المبتدأ
والخبر قوله خلافا لابي القاسم السهيلي حيث ذهب الى ان المفعولين في هذا الباب ليس اصلهما
المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي اعطيت استنادا الى قولهم ظننت زيدا عمرا فانه لا يخبر بزيد الا عن عمرو
على التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت واجيب بالمنع بان المراد ظننت زيدا عمرا فتبين
خلافه فتأمل قوله متعديين لهما قوله خلافا للفراء حيث ذهب الى ان المفعول الثاني
في هذا الباب منصوب على التشبيه بالحال مستندا الى وقوعه جملة وظرفا وعورض بوقوعه
معرفة وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه قلت هذه المعارضة ليست في محلها لان الحال تقع
عند الفراء معرفة وجامدا واشتراط التعريف انما هو عند البصريين كما لا اشتراط المتأخرين
من البصريين الاشتقاق في الحال فالصواب في الجواب انه لا يضر وقوع المفعول جملة اذ
الجمل التي لها من الاعراب ومنها محل النزاع واقعة موقع المفردات وكذا الحال في الظرف
اذا قيل بكونه جملة والا فهو مفعول معنى بل كلام قوله والمفرد المضاف فيعم قوله على ما
هو التحقيق عند اكثر الفضلاء ونوى لبواعي قوله ابصرنا علم قوله اي مشقوق ا
الشفة العليا ولذا لقب يوسف الكشميري بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة
العليا قوله وجد بمعنى علم قوله قيل انما سمي وجد بمعنى علم لان من وجد الشيء
على حقيقته فقد علمه قوله من الظن بمعنى الحسبان قوله فائدة تناسب هذا المبحث
وهو ان الفرق بين الشك والمرية والريب والارتياب والتحير والحدس والوهم والخيال
والحسبان والظن هو ان الشك وقوف بين شيئين متنافيين بحيث لا يترجح احدهما
على الاخر بامارة وهو من اقسام العلم وان المرية هو التردد في المتنافيين وطلب

المعد من الكتب ناظرت المدرسة ...
بتاريخ ... سنة ١٢٥٦

للامارة ماخوذة من مرو الفزع اي مسحه للدقة فكانه يحصل مع الشك تردد في طلب ما يقتضي عليه
الظن والريب ان يتوهم في الشيء ثم ينكشف عما توهم خلافه ولهذا قال العلامة كلمة ذلك الكتاب لا ريب فيه
والارتياب ان يتوهم في الشيء ثم ينكشف خلاف ما توهمه والحدس سرعة الحكم بما بان من غير
توقف فيه ماخوذ من حدس في سيره اي سرع والوهم صورة تتصور في نفسك سواء كان
له وجود في الخارج كصورة انسان ما او لم يكن لها وجود فيه كعنقاء مغرب على رأي
والحكماء يطلقونه على المدرك والخيال الصورة ما ادركه الحاس في النفس والحكماء يطلقونه
على القوة الضابطة لما يدركه الحس المشترك والحسبان اعتقاد عن امارة اعتدت به
سواء كان لها وجود في الحقيقة ام لا وهو مشتق من حسبت الحساب والظن اعم معنى من ذلك
فانه اعتقاد عن امارة مما قد ثبت فمتى كانت الامارة ضعيفة جرى مجرى الخلف وحسبت
ومتى كانت قوية جرى مجرى علمت كذا فصل الطيبي قوله ثم جيم قوله لعله ثم ههنا بمعنى الفاء
على حذو قوله تعالى ثم صورناكم قوله كذا في كتب النحو قوله عرضها بيان الاضافات اللازمة للامرية
وليس غرضها بيان الغير المتصرف من هذه الافعال حتى يرد عليهما ان وهب ملازم للمضي
لا يتصرف فيه بوجه فيجب ذكره مع هب وتعلم قوله فليس الماضي الخ قوله اي لفعل الماضي
فيما له غير ماض موجود اجل كلما اله ذكر واما وهب فليس له غير ماض فحينئذ فيه
ما عمل في الماضي فلا اعتراض عليه من انه لم يستثن هب من هذا الحكم لانه ملازم
للمضي وليس له غير ماض مع انه سوي مع تعلم قوله وجواز التعليق قوله فان قلت
الحكم بجواز التعليق لا يكاد يصح لانه واجب بشرطه كما يأتي تفصيل لشادح تفسير قلت
المراد بالجواز هو المعنى الاعم الشامل للوجوب المقابل للامتناع واستعماله في هذا المعنى شائع
كثير قوله اي لا توجيه قوله الغرض من هذا التعبير دفع ما عسى ان يورد على الشيخ من ان
الجواز كما ذكرنا بالمعنى الاعم شامل للوجوب فيلزم ان يكون الالغاء واجبا ايضا وليس كذلك
بالاتفاق ووجه الدفع ان الجواز هنا ليس هو المعنى الاعم حتى كان شاملا للوجوب بل المعنى به

الجواز بالمعنى الاخص اعنى المساوى الطرفين المقابل للوجوب بقرينة مقابلته بالتعليق قوله تجاك
اظن الخ قوله احتمل في تجاك ان يكون فعلا والجملة مفعولتان لاظن وان يكون مضافا ومضافا اليه
ومفعولا اول لاظن قوله المشهور الاعمال قوله اي المشهور بحسب الفشو في القول وبحسب الرواية
او هما معا وذلك لان العامل المعنوي لا يعارض العامل اللفظي مطلقا هذا واستثنى بعض النحاة ما اذا
اكد الفعل بمصدر او ضميره فيكون الالغاء قبيحا مستنكرا بالاجماع نحو زيدا ظننت ظنا منطلقا
وزيدا ظننته منطلقا اي ظننت الظن قوله والتقدير انا الخ قوله واستضعف بان فيه حذف
احد المفعولين دون الاخر وسيأتي بيانه وبان حذف ضمير الشأن اي تقديره غير مستحسن لانه يستعمل
في مقام التفخيم والحذف مناف لذلك قوله فحينئذ اللام الخ قوله وقد صح هنا البصريون لان اللام هي التي
تمد خلفها في الجملة كقوله تعالى قد افلح من زكيها والاصل لقد افلح قوله لفعل القلب قوله فخرج
افعال التصيير فانها لا يدخل فيها الالغاء ولا التعليق بالاتفاق لقوتها في العمل كباقي الافعال
المتصرفة غير النواسخ وما في معنى حذوها قوله غير هب قوله لان فعل هب شامل للتعلم وقد هب
مع انهما لا يدخل فيهما الالغاء والتعليق ايضا لان المراد بغير هب وما تابعه في عدم التصرف
فذكره على سبيل المثال وليس غرضه الانحصار فيه كما يفهم من العبارة قوله واشترط ابن هشام الخ
قوله لانهما ولا ليس لهما بطولى في الاحكام الثابتة في النحو لانهما كانا ضعيفي العمل على ما نرى
فلا يكون لهما قوة التعليق فاعانوها باثبات القسم قبلهما حتى كثر الفاصل فاهمل الفعل قوله
لام ابتداء كذا الخ قوله فان قلت ما بال لام الابتداء لا يتخطاها العامل ويتخطاها في
باب ان حيث يرفع الخبر في نحو ان زيدا لمجول في الامور مع ان لها الصدر في كلا البابين
قلت تخطاها العامل في باب ان لكونها مقدمة رتبة واخرت هناك لاصلاح اللفظ
فاصلها التقديم على ان ولذا علقت الفعل عن العمل مع وجود ان في نحو قوله تعالى والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون قوله او لام قسم الخ قوله خلافا لاكثر البصريين حيث لم يذكروا لام القسم
في المعلقات لان جملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب والجملة المعلقة عنها العامل لها محل من الاعراب

فليتنا فيان صح

فان

قوله من جملة المعلقات لعل قوله وذلك لان لعل هنا بمعنى الاستفهام وعلى هذا فالتقدير
وان ادري اهو فتنة لكم قوله وقد علم الاقوام الخ قوله فان في المبين فهم جملة الشرط والجزاء
مقام المفعولين كما ان يفعل مقام المفعولين في احسب الناس ان يتركوا وان لن يفعل مقامها
في قوله سواء انه ظن ان لن يحور ويمكن ان يقال ان مفعول الاول ضمير الشان المحذوف اذ
المقام يناسبه وجملة الشرط والجزاء في موضع المفعول الثاني الا ان الكلام ح يصير
من قبيل علمت زيدا ابو من هو قوله في موضع النصب الخ قوله وفاقا للمصنف يريد والدليل
على ذلك نصب المعطوف عليها في قول الشاعر وما كنت ادري قبل عزة ما البكاء ولا
موجعات القلب حتى تولت فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذي
علق عنه الفعل خلافا للكوفيين حيث قالوا لا موضع لها وانه اضمر بين العامل والمعلق
قسم ولابن عصفور بن ملكون وغيرهم من المغاربة حيث قالوا لا موضع لها البتة الا ان الافعال
بانفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى فكانت الجملة جوابا لها قوله
حتى جاز العطف الخ قوله ولا يكون المعطوف هنا الا مفردا فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد
قايم وغير ذلك من امور ولا تقول علمت لزيد قايم وعمرو لان مطلوب هذه الافعال انما
هو مضمون الجمل فاذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان يعطف الا فلا قوله
لتعلم عرفان الخ قوله غرض المص من انشاء هذا البيت كما اشار اليه الشارح اول الباب الايقاظ
والاعلام الى ان افعال القلوب وهي التي معانيها قائمة بالقلب فلذا سميت بها ليست كلها
ناصبة للمفعولين جميعا بل الفعل القلبي على ثلثة اقسام منها ما لا يتعدى بنفسه نحو
تفكر في كذا وتفكر فيه ومنها ما يتعدى لواحد نحو عرف وفهم وشهد ومنه قوله تعالى والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون ولذا علق باللام وهذا القسم مقصد المص بالذكر هنا ومنها ما يتعدى
لاثنين وقد سبق مع احكامه قوله فانصب به مفعولين قوله خلافا للبعض لكان حيث
ذهب الى ان نصب ثاني مالعبه على الحالية وندور وقوعه معرفة في رايهم دفعوه بان عرض

الرفق

ای سرور حقیقت الحان کی - در مشکل این حرف تو ای فرما - کوه کرد بود در لرنج بود

حلول ... بنود بی کی بود خدا - جواب - ای صاحب مسئلة تو بشنو از ما

تحقیق بدان که لا مکان است خدا - خواهی که شود کشف ترا این معنی بکوکی دارد

هنا عسده بمعنى اسم الفاعل وتدلس جماعة على ان المصدر بمعنى اسم الفاعل لاضافته غير محضة

كنفس اسم الفاعل قوله وعلفه والغنه الخ قوله خلافا لبعض النحاة قوله بلا دليل قوله فانقلت لم

تعمل لا في امثال هذه الكلمة مع ان اسمه نكرة متصلة وليس معنا فا ولا شبيها به قلت لانه قد

شرط من شرط عملها اذ من الشروط ان لا تقع لا بين عامل ومعمول مع انه سمع اعمالها في جئت بلا

بالبناء على الفتح على ان تكون وما تركبت معها في موضع جر لانها جريا مجرى الاسم الواحد عن ابي

علي الفارسي ان شيئا منصوب ولا جزها لانها صارت فضلة هذا ان قلنا انه لا نفي اسمها

حرف نفي كما هو مذهب البصريين واما اذا قلنا بانها اسم بمعنى غير فيكون ما بعدها منصوبا بالنزع

الخافض ع يكون داخلا عليها تنقيها قوله وجاز لبعضهم قوله اي جاز حذف المفعولين معا

لغير دليل اي اقتصارا واما حذف احد المفعولين لغير دليل فلم يجزه بل ادعى ابن الهشام الاجماع

على امتناعه والشارح اطلق العبارة لوضوح المراد فلا غبار عليها وحاصل الكلام ان في جواز

حذف المفعولين اقتصارا ثلث المنع مطلقا والجواز مطلقا والتفصيل بين افعال الظن فيجوز وافعال

العلم فلا يجوز ذهب الى الاول سيبويه والاخفش وجماعة واختاره المص والى الثاني

اكثر من النحاة على ما نسب اليهم ابن الهشام والى الثالث ابو يوسف الاعلم قوله من يسمع يخل

قوله يخل بفتح الخاء المعجمة مضارع خال مجزوم في جواب الشرط واختلف في تقديره فقدره

صاحب المفتوح من يسمع يخل اي يقع منه خيلة وقدره صاحب التقريب من يسمع خبرا يحدث

له ظن وقدره صاحب اللباب من يسمع خبرا يخل مسموعه صادقا واورد عليه بان

الكلام على هذا التقدير يصير من الحذف للاختصار اي لدليل وليس الكلام فيه فتدبر

قوله فان دل دليل الخ قوله اما حذف المفعولين للاختصار اي للدليل فاجماعي واما

حذف احد المفعولين لدليل فجائز للجمهور وخالف فيه ابو اسحق ابن ملكون من المغاربة

وجابه ممنوع ورد بقوله فلا تظني غيره البيت قوله لا مطلقا قوله خلافا لمن تبع بني سليم

قوله بل الكافر تعمل تعمل الظن قوله خلافا لابي سعيد السيرافي حيث الحق بها في الاسناد الى الخطاب

۱۱ صفر ۱۳۵۴

والكوفيين حيث لم يجوزوا فصل الامر مع الاسناد الى ضمير المخاطب قوله مسند الى المخاطب
لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهمته عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند
الى ضمير المتكلم والغايب قوله بمعنى مفعول قوله الغرض من هذا التقييد الرد على من قال
بجواز تقدم المعمول وفصله بين الاستفهام والقول مطلقا اعمّا من ان يكون مفعولا وحالا
وظرفا وغيرها قوله وجه الرد ان مجيء القول بمعنى الظن على خلاف القياس فيقتصر على مورد
السماع وانما المسموع الفصل بالظرف والمجرور والمفعول والتعدي منها الى الحال يحتاج
الى دليل واما بحسب القياس فانه المناسب عدم جواز فصل الحال ونحوه لانه فضلة
بخلاف الثلثة المذكورة لان الظرف والمجرور اغتفر فيهما ما لا يغتفر في غيرهما واما المفعول
فهو من لوازم الفعل المتعدي فاذا الفعل المتعدي من حيث هو هو يقتضي المفعول به لا بوجه
فليس الحال بمثابتهما فيما اغتفر لهما وثبت لها من الاحكام قوله وجبت الحكاية قوله اي
عند سيبويه والاخفش وجمهور العرب لمخالفتهما ساير الافعال فلم يشترطوا لانفصاله اجاز والنصب
ولم يعتد بفصل الضمير استنادا الى ان الاستفهام يطلب الفعل فانت فاعل فعل مضمر و
ذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما قوله نحو انت تقول الخ قوله ان قدرت الضمير
فاعل المحذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز اتفاقا كما نص عليه ابن هشام قوله
واجري القول كظن قوله وهل يجري القول مجرى الظن في العمل خاصة ام في العمل والمعنى معا
ذهب الى الاول صاحب البسيط وابن خروف والاعلم والى الثاني الجمهور والاصح هو الثاني
وهذا الخلاف لا يجري بلغة سليم بل مطلقا قوله فينصب المفعولان قوله الغرض من تفريع
هذا الكلام مقترنا بالفاء الاشارة الى ان المختار عنده هو ما اختاره الشاطبي وغيره من ان
القول اذا جرى مجرى الظن فيعمل في المفعولين لفظا ولا يجري فيه ساير خواص هذا الباب
من الالغاء والتعليق وغيرهما قوله وجهه ان الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول المسمى واحد
على خلاف الاصل والغالب على لسان العرب فيقتصر على مورد اليقين فلا يتعدى الى غير الا

سليم بن منصور قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان وسليم ايضا قبيلة من جذام من اليمن ... صح

افعال التي ذكرناها من افعال القلوب
صح

الرمل بالتحريك من المطر والنسيم وهو اسم للمسكين والأرامل المساكين من رجال ونساء وهو لكل من الفريقين ارامل وهو بالنساء أخص وأكثر استعمالاً والواحد ارمل وارملة ومنه حديث فمنعوه حين أخرج نعيلة عرته ان من تزوج ببعض أي بخيلة ارملة بلا زوج والارمل الرجل الذي لا امرأة له والارملة التي لا زوج لها وقد ارملت المرأة اذا مات عنها زوجها

قوله قال وكنت نعلا الخ فيه اسند لصاحب لبسيط لهذا البيت على ان القول يجري مجرى الظن في العاقبة اذ ليس المعنى على ظننت لان هذه الرمزوات عند هذا الشعر لما فقال هذا اسرائيلي لانها تعتقد ان الضباب من مسخ بني اسرائيل وما جاب عنه ابن عصفور بانه يحتمل ان يكون هنا مبتدأ واسرائيلي على حذف مضاف اي مسخ اسرائيلي فحذف المضاف وابقى المضاف اليه قلت ويؤيده ما اشتهر من ان الممسوخ ضابا كان رجلا من بني اسرائيل مسخ على صورة الضب ولم يبق الا ثلاثة ايام فافهم قوله الى ثلثة مفاعيل الخ قوله فان قلت قد نص ابو حيان ان اضافة العدد للتمييز قليلة او ضرورة وتقدير عبارة المص على القليل او الضرورة لا ضرورة اليه لوقدم مفاعيل قبل ثلثة على ان يكون ثلثة بدلا من مفاعيل لتخلص منه قلت لعل ما ذكره ابو حيان لم يثبت عند الشارح والاصل في كل الاسماء ان تكون صالحة للاضافة الا ما ثبت امتناعه وليس هنا ما دل على الامتناع ويشكل بان الشارح قد نص في باب التمييز على عدم جواز جر تمييز العدد مطلقا فتدبر قوله ولا يتعداها قوله اقتصر اكثر النحاة في التعدية الى مفاعيل ثلثة على هذين الفعلين فقط ولم يتعدا منها نقضا مع السماع ويخالف فيه بعض النحاة فقاس اخواتهما عليهما طردا للباب قوله نحو اذ يريكهم الله الخ قوله الغرض من التمثيل بالآية الرد على ابن الخباز حيث قال لم اظفر بفعل متعد للثلثة الا وهو مبني للمفعول ووجه الرد انه قد ثبت السماع من الفصيح على خلاف ما قال لكن للنسان تحمل كلامه على الملحقات وكان ما دنا اذ ليس فعل من الملحقات الا وهو مبني للمفعول كما سيأتي قوله من الالغاء والتعليق الخ قوله الظ بملاحظة عموم كلام المص ان مراده عدم الفرق في الالغاء والتعليق بين ما اذا كان الفعل مبنيا للفاعل ومبنيا للمفعول خلافا لمن منع الالغاء والتعليق في هذا الباب مطلقا كابي علي الشلوبين ولمن منعهما في المبني للفاعل كابي موسى الجزولي وهذه قولهما بالسماع وبيانه ذكره قوله نحو قول بعضهم الخ قوله انما لم يمثل للتعليق ولا للفعل المبني للمفعول للاعتماد على ظهارة المتعلم بمقايستهما على ما

ذكره قوله

قوله ويجوز حذف الخ قوله وكذا اذا لم يذكر المفعولين كما هو الظاهر من كلام ابن هشام في التوضيح
وذلك لان الفائدة لا تعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار
بمجرد العلم به او بمجرد اعلام الشخص المذكور وخالف في ذلك سيبويه ومن منع حذف و فقال
لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كما ذكره الشارح ايضا كما على قوله اقتصارا قوله
او لعدم دليل يدل على المحذوف قوله وكذا منع الثلثة الخ قوله فان قلت ما بال اكثر القوم
جوزوا حذف الثلثة جميعا في هذا الباب لدليل ولم يجوزوا في باب ظن وراى كما سبق حذف المفعولين
لدليل وما الفارق قلت لان تعقلك علمت وظننت فقط لا فائدة له لان الانسان لا يخلو
غالبا من علم وظن واما الاعلام فانه يخلو منه فيفيد الكلام فهذا هو الفارق فافهم
قوله دونه قوله اي بدون دليل اقتصارا قوله بتقصيرا قوله اي بسبب الهمزة نقلا قوله ولا اكثر
المحفوظ الخ قوله الغرض من ايراد هذا الكلام الرد على ابي حيان حيث قال ان علم بمعنى عرف انما
حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة فحصر حفظ نقلها في التضعيف بمعنى انه لم يسمع نقلها بالهمزة ووجه
الرد ان الغالب فيما هو نقلها بالتضعيف اذ الظاهر من كلام بعض اللغات انه سمع نقلها بالهمزة ايضا
وحفظه ومن حفظ شيئا حجة على من لم يحفظ او نقول ان نقلها بالهمزة قياسي وان كان قليلا كما
هو الظاهر من كلام الشارح وحاصل معنى العبارة ان اكثر الاستعمالات اللغوية بمعنى عرفت
في علم بمعنى عرف نقل القوم لها من التعدية لواحد الى التعدية لاثنين بالتضعيف قوله
ونقلها بالهمزة الخ قوله هذه العبارة من تتمة الرد على ابي حيان وبيانه ان الحصر الذي
ادعيته ليس بصحيح اذ نقل علم بمعنى عرف بالهمزة وان كان قليلا لكنه للبناء على ما اختاره
في شرح التسهيل من ان نقل الفعل المتعدي لواحد مطلقا سواء كان من باب اعلم او غيره
الى اثنين بسبب همزة التعدية قياسي لا سماعي فحينئذ نقول ان اردت من الحصر المذكور
ان علم بمعنى عرف لا ينقل بالهمزة الى اثنين مطلقا لا سماعا ولا قياسا قلنا ممنوع بل القياس يقتضي
تعدية الفعل مطلقا بحرف التعدية الى المفعول وان اردت منه انه لا ينقل بالهمزة سماعا بل قياسا

قوله ... مسلم لكن لا يصح الا اذا اعتبرنا مسلم الرضي ... مع انك قد عرفت سماعها بالهمزة ايضا فتأمل

عُشّ الطائر موضعه الذي يجمعه من دقاق العيدان وغيرها قال الجوهري وهو في افنان الشجر فاذا كان في جبل او جدار فهو وكر ووكن ايضا
بالفتح والتشديد

قياسا على ما اختاره الخ قوله او حكم المصنف بان علم هذه ينقل الى اثنين بالهمزة للقياس على
القاعدة التي اختارها في شرح التسهيل فقوله قياسا مفعول لاجله لا حال ظاهر قوله
خلافا لسيبويه قوله حيث حكم بان نقل المتعدي لواحد الى اثنين بالهمزة سماعي قوله
فيكون نظير الاول قوله بيان لوجه الشبه بين البابين قوله وفي امتناع الغاية قوله ولما
التعليق فجائز فيه واستثنى من الجملة الجامعة خلافا لابن مالك ومن حذا حذوه وهكذا
قرر ابو حيان وتبعه الشارح قوله واستثنى التعليق قوله لا يظهر لي وجه قوي لا
الآلاتية ويأتي ما لها قوله وان لم يعرف لثاني الخ قوله وذلك لانه ملحق لاصل المبتدأ
ونحو قوله غور تب دبني الخ قوله استدل ابو حيان بهذه الآية على ان ارى البصرية
يعلق عنها الفعل فيها ورد على المصنف حيث منع من التعليق فيه واجيب عنه بان الرؤية
في هذه الآية علمية لا بصرية كما قال به الحوفي في المتن وبان كيف مد الظل و
فيه نظر اذ سوق الكلام ينادي على ان الرؤية فيها بصرية لا علمية كيف واكثر المفسرين بنوا
على ذلك واجيب عنه ايضا بان الكلام ليس على التعليق بل الجملة كيف يحيي الموتى في تأويل
مصدر منصوب على المفعولية والتقدير رب ارني كيفية احياء الموتى على انا لا نسلم امتناع
التعليق في ثاني مفعولي كسا الخ اذ ان تقول اكسني كيف شئت كما تقول ارني كيف تفعل
لانه سؤال عن مفعول به وفيه نظر لان ما ذكره انما هو بيان لحاصل المعنى لا التقدير لانه تخريج
على ما لا نظير له بحسب القاعدة ولو قيل ذلك في الآية لقيل بانه خلاف القاعدة وعدم
تسليم امتناع التعليق في ثاني كسا لا وجه له مع عدم مستند صحيح من فصيح الكلام وقياسه
على ثاني مفعولي ارى قياس مع الفارق اذ المفعولين في باب كسا ليس اصلهما المبتدأ والخبر
بخلاف مفعولي ارى فتأمل ما يعرف الحق قوله بخرج المبتدأ قوله فزيد من قام زيد مبتدأ
لا فاعل خلافا للكوفيين حيث جوزوا تقديم الفاعل على الفعل مطلقا وخلافا لابن عصفور ويوسف
الاعلم حيث جوزا تقديم الفاعل على الفعل في حال الضرورة قالا ان صالا في قوله وصالا على طول الصدود

يدوم

قوله وان لم يعرف ... ١٣ / ٣ / ٢٥

في [illegible] لبين ... موسى - قالوا آمنا برب هرون وموسى

قدم هرون لاكبر سنه او لان فرعون ربى موسى في صغره فلو اقتصر على موسى او قدم لربما توهم

ان المراد فرعون لانه كان مربيا له وذكر هرون على الاستتباع - ... في ليلة ٢ ذي الحجة الحرام ١١٥٣

١٥

فاعل مقدم على ما يوهم سوغ ذلك الضرورة قلت جاز ان يكون ومال مبتدا موصوفا بالظرف والفعل والفا الضمير قوله نحو يقوما الزيدان الخ فالزيدان ليس فاعلا على الصواب بل بدل من الفاعل اي الضمير بدل كل من كل او مبتدا مؤخر والجملة خبر مقدم وعلى هذا فاما ان يكون الضمير فاعلا او حرفا دالا على التثنية والجمع قوله يخرج النائب عن الفاعل الخ فان زيدا في نحو ضرب زيد ليس فاعلا بل نائبا عنه فان فعله مغير عن فعل المعلوم وتوضيح الكلام في المقام ان النحاة اختلفوا في ان الفعل المبني للمفعول هل هو مغير عن المبني للفاعل ومتفرع عليه او اصل براسه فذهب البصريون جمهورهم الى الاول وهو المختار عند المص وتبعه الشارح وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة والنا ذهب الى الثاني وسياتي في باب النائب عن الفاعل اسند لا لكل فريق الى مطلوبه فظهر بما ذكرنا ان هذا القيد الذي ذكره المص لاخراج النائب عن الفاعل لا يتمشى على مذهب الكوفيين وانما يتمشى على مذهب البصريين نحو ضرب زيد فانه مضروب زيد ونحو عجبني قراءة الحاج القرآن اذ المصدر المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل كما ان اسم المفعول فرع عن اسم الفاعل قوله والمصدر الخ اذ لم يكن مبنيا للمفعول لانه خارج بقيد بقاء الصوغ الاصلي قوله واو فيه للتنويع الخ الغرض من ايراد هذه العبارة دفع اعتراض عسى ان يرد على المص وتقريره ان لفظة او في التعريف غير وجيه لانها تدل على التردد في التعريف في المسند الى الفاعل مع ان التعاريف تستدعي الوضوح والجزم بيانا ووجه الدفع ظاهر قوله ومثل هذا المثال الخ قوله الغرض من ايراد هذه العبارة دفع ايراد يرد على المص وتقريره ان المص مثل للنوعين بالمثالين او ما يقوم مقامه بمثالين لان هذا القدر كان وافيا في توضيح جريان التعريف في النوعين فذكر المثال الثالث حشو ولغو ووجه الدفع ان التمثيل به للاشارة الى فائدة اخرى وهي الاشارة الى انه لا فرق في كون المسند فعلا بين الجامد منه والمتصرف لان عسى جامد قلت وللتمثيل بهذا المثال وجه اخرى ايضا وهو الاشارة الى انه لا فرق في الفاعل بين ان يكون معربا لفظا او تقديرا فان الفتى معرب

تقديرا وله وجه ثالث ايضا وهو الاشارة الى ان الفاعل اذا وقع معرفا لا فرق بين ان يكون تعريفه باللام او بالاضافة او بالعلمية قوله وحصر الفاعل الخ اقول استفادة الحصر فيما ذكره اما من المبتداء المحلى باللام او من الخبر المحلى باللام او من ضمير الفصل المقدر في الكلام بقرينة المقام او من السكوت في معرض البيان وفي الكل نظر اما في الاول فلان المعهود من المبتداء المفيد للحصر ما كان اللام فيه للتعريف بان تكون اداة التعريف واللام في اسم الفاعل موصولية هنا على مذهب المص والجمهور اللهم الا ان يقع بتعدية الحكم الى اللام الموصولية ايضا واما في الثاني فلانه لا يتمشى على مذهب من لا يجعل اللام في النعت واللتي حرف تعريف بل يجعلها زائدة كما هو مذهب المص والجمهور اللهم الا ان يقع بتعميم الحكم الى اللام الزائدة ايضا وفيه تامل واما في الثالث فلان تقدير ضمير الفصل في الكلام بلا قرينة جلية غير وجيه واما في الرابع فلان اثبات كونه بصدد البيان اي بيان اضراب الفاعل جميعا محل اشكال لكن لا يخفى ان الظ من عبارة المص الحصر فيما ذكره قوله اما جرى الخ اقول قوله جرى خبر لقوله حصر والغرض من ايراد هذه الجملة دفع اعتراض ورد من بعض الواردين على كلام المص وتقريره ان الظاهر من كلامه حصر الفاعل في مرفوع ما ذكر اي المرفوع اللفظي او التقديري مع ان الفاعل قد لا يكون مرفوعا بل يكون مجرورا اما بالاضافة نحو لولا دفع الله الناس ومن اما بالحرف نحو ما اتى من احد ونحو كفى بالله فكلامه بحسب الظ غير وجيه ووجه الدفع ان ذلك الحصر لو سلم انما جرى على الغالب اذ الغالب في الفاعل ان يكون مرفوعا لفظا او تقديرا واما لانه اراد بمرفوعي ما ذكره الاعم من مرفوع اللفظي والمحلي قوله من مرفوع اللفظ والمحل اقول فاذا اريد الاعم منهما فيدخل الفاعل المجرور لفظا لانه مرفوع محلا والرفع التقديري داخل تحت الرفع اللفظي ح فيكون في كلامه اشارة الى ان الرد على من قال ان الرفع المحلي لا يكون في باب الفاعل لانه لا يجي الا في المبنيات والفاعل ليس الا من المرفوعات ووجه الاشارة ان الفاعل قد يجي مبنيا كما اذا كان ضميرا فيكون مرفوعا بهذا الاعتبار لكن محلا لا لفظا

والفرق بين الاعراب التقديري والاعراب المحلي ان المانع من ظهور الاعراب في الاول آخر الكلمة نحو الفتى اذ الالف لا يقبل الحركة او اشتغال الآخر بحركة مناسبة نحو غلامي فان الغلام معرب تقديرا والياء مجرور محلا ومنع من ظهور الاعراب في الغلام كسرة التي في آخره المناسب للياء والمانع من ظهور الاعراب في الثاني اي الاعراب المحلي هو تمام الكلمة نحو انا وانت وهو نص عليه العلامة الكافيجي **قوله** مرتبة **اقول** الغرض من ايراد هذا الكلام دفع توهم ان الفاعل لكونه محكوما عليه كان مرتبته التقديم لكن اخر على خلاف الاصل هاهنا بخلاف المبتداء فانه مقدم وباق على مرتبته ولذلك قالوا الاصل في المرفوعات المبتداء لا الفاعل ووجه الدفع ان الفاعل وان كان من حيث هو محكوم عليه مرتبته التقديم لكن من حيث انه معمول للفعل مرتبته التأخير فيكون من هذه الجهة على وفق الاصل ولقلت ان المبتداء جار على وفق الاصلين بخلاف الفاعل فانه جار على وفق اصل واحد فلم يتوهم المبتداء تلك الفاعل على وفق القاعدتين اذا اجتمع القاعدتين بكليهما تعليقية بمعنى ان الاصل في المحكوم عليه ان يكون مقدما الا ان يمنع مانع بان كان معمولا لغيره كالفاعل فالفاعل انما يكون على خلاف ذلك الاصل لو كان ذلك الاصل اي الاصل في المحكوم عليه التقدم تنجيزيا لا تعليقيا لكنه تعليقي كما ان الاصل الآخر ايضا تعليقي بان المبتداء اذا تاخر عن الخبر لمانع من التقدم او موجب للتاخر لا يقال انه على خلاف الاصل اذ ليس الاصل تنجيزيا بل تعليقيا وانما على خلاف الاصل لو كان ذلك الاصل تنجيزيا لا تعليقيا ولكنه تعليقي فان قلت لا نسلم ان الاصلين تعليقيان بل تنجيزيان اذ لو كان كل منهما تعليقيا لكان محتاجا الى التقييد ولو كان تنجيزيا لكان غير محتاج الى التقييد والاصل عدم التقييد وعدم الاحتياج الى القيد في محل الشك كما تقرر فيه فيكونان تنجيزيين لا تعليقيين فلا يتم ما ذكرتم قلنا الجواب عنه من وجهين الاول ان الاغلب والاكثر في الاصول والقواعد لا سيما في النحو ان تكون تعليقية لا تنجيزية انكليا فقولكم انها مبنية على مدارك ظنية فجاز التخلف في كلها وليس مبنية على دلائل قطعية كما في الكثر

ما المعقول على الكثر

حتى لا يتخالف فمع الشك يحمل على الاعم الاغلب في هذا العلم الثاني ان الترجيح الى الكاشف عن حال هذين الاصلين اولى من الرجوع الى الحال لعدم الذهول كونه لا انما يرجع اليه لعدم هذا الكاشف عن حال محل الشك ومحل النزاع واما فيما نحن فيه فالكاشف يكشف لسترهن وجه مطلوبنا ان المبتدأ اذا كان نكرة او مشتملا على ضمير الخبر او كان الخبر مما له صدر الكلام دونه فيجب تاخيره بالاتفاق مع ان الاصل كان تقديمه فان قلت المبتدأ ح وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم تقديرا ومرادنا بقولنا ان الاصل في المحكوم عليه اعم من التقدم اللفظي والتقديري فلم يخرج مع ذلك عن الاصل قلت لا نسلم ان الاصل في المبتدأ حين وقع نكرة والخبر معرفة وما يجب له الصدر التقديم لان تقديمه ح ولو تقديرا يوجب التقديم على ما له الصدر فكما منع التقديم في باب الاصل يمنع امتناع التقديم على ما له الصدر الى التقديم التقديري ايضا وليس المراد بالتقدير الفرض حتى قلت ان فرض التقدم على ما له الصدر ليس بمناف له لان فرض المحال ليس بمحال على ما هو التحقيق بل بمعنى التقديم الرتبي فظهر من جميع ما ذكرنا ان الاصل في المرفوعات بملاحظة الدلائل التي اسلفناها في باب الابتداء يجب ان يكون هو الفاعل وليس هذه المرتبة العظمى للمبتدأ ولنعم ما قال صح

في الفارسية ۞ اي مكس عرصه سيمرغ نه جولانكه تو است ۞ فتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام والله يقول الحق وهو يهدي السبيل **قوله** لانه كالجزء منه **اقول** علة لعدم تقدمه على الفعل والدليل على انه كالجزء منه اسكان اخر الفعل معه في نحو ضربت لكراهتهم توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة واذا كان كالجزء منه فلا يجوز ان يزول عن مكانه كما لا يزول الدال عن زيد عن مكانه الا لعلة لا توجد هنا **قوله** عند البصريين **اقول** واما عند الكوفيين فيجب في مسائل سبع الاولى باب النائب عن الفاعل فانه فيه بحث لان البصريين ايضا يجوزون حذفه في هذا الباب والثانية فاعل افعل في التعجب نحو ما احسن الزيدين وفيه نظر اذ قد مر ان الفاعل هنا واجب الاستتار لا محذوف والثالثة فاعل المصدر المنون العامل نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة تلك

في باب اعمال المصدر انتهى عبارة الشرح ما يدل على ذلك فتأمل

قوله وفيه نظر **اقول** يحتمل ان يكون وجهه ان فاعل المصدر في مثل ذلك محذوف تبعا لانه
لما التزم حذف ذلك الفعل فالتزم حذف الفاعل ايضا تبعا ومثل هذا الحذف التبعي ليس بممتنع
في الفاعل بل الممتنع حذفه استبدادا هذا اذا كان المراد بفاعل المصدر فاعل الفعل العامل
للمصدر فانه فاعل له ايضا اذ المصدر تاكيد له ويحتمل ان يكون وجهه ان الضمير في نحو سقيا
لا محذوف فان المصدر لما قام مقام فاعله اي الفعل مع الفاعل جاز ان يستتر
فيه الضمير ولان المصدر على ما قيل هنا يتحمل الضمير لان الجامد اما مؤول بالمشتق يتحمله فالمصدر الذي هو
اصل المشتق عندنا ومشتق عند الكوفيين يتحمل الضمير من باب اولى وفيه نظر اذ
القيام مقام المضمر لا يستلزم الاستتار ولانه قياس مع الفارق اذ الجامد يتحمل الضمير
من حيث فرض الاشتقاق له والمصدر لم يفرض له اشتقاق عندنا فلا وجه لتحمله له
وكونه اصلا لا يصيره سببا للتحمل قياسا فهو قول بعيد وشطط من الكلام ويحتمل ان
يكون وجهه بل هو الظاهر والمعتمد ان عد المصدر المذكور مما يتحمل الضمير خروج عن القانون
اذ لا وجه للتحمل له فيه قياسا وسماعا وحاصله ان المصدر النائب عن فعله لا يعمل في شيء
اجماعا فلا يتحمل الضمير لانه فرع عن كون المتحمل صالحا لرفع اسم ظاهر على انا علمنا بخلاف المصدر
الغير النائب فانه يعمل بشروطه لانه يعمل في الظاهر كما سيأتي **قوله** وليس مستترا الخ **اقول** هذه العبارة
قد تصير قرينة على صحة اوسط الاحتمالات التي ذكرناها في هذا النظر فتأمل **قوله** او مقدرة
اقول بناء على تقديره لفظا الفعل المبني للمفعول **قوله** ببناء يسبح الخ **اقول** الغرض من هذا
التقييد الاشارة الى ان الاية شاهدة للمطلوب اذا قرئ يسبح مبنيا للمفعول ليكون قوله
رجال فاعلا لفعل محذوف دل عليه بمدخول الاستفهام المقدر لانه لما قيل يسبح له
فيها بالغدو والاصال فكانما سئل سائل من يسبحه فقيل رجال ثم حذف الفعل لدلالة هذا
المذكور في اللفظ عليه فان قلت اذا قرئ يسبح مبنيا للمفعول لا يلزم ان يكون الكلام من حذف
الفعل لاحتمال ان يكون رجال مرفوعا على انه نائب عن الفاعل ليسبح فاذا جاء الاحتمال بطل الا

وعن بعض اهل التحقيق ان القلب يطلق على معنيين احدهما اللحم الصنوبري المستقل المودع في جانب الايسر من الصدر وهو لحم مخصوص وفي باطنه تجويف وفي ذلك التجويف دم اسود وهو منبع الروح ومعدنه وهذا المعنى من القلب موجود للبهائم ثم المعنى الثاني لطيفة ربانية روحانية لها بهذا القلب تعلق وتلك اللطيفة هي المعبر عنها بالقلب تارة وبالنفس اخرى وبالانسان ايضا مجمع

قنب العنب بفتح النون قلت هذا الاحتمال مدفوع بفساد المعنى على تقدير اذ الرجال ليسوا مبتدين بالفتح بل مبتدين بالكسر المشددة نبات يوحنل الحائه ثم يغتل حبالا مجمع

واما اذا قرئ مبنيا للفاعل فيكون قوله رجال فاعلا له لا غير فلا شاهد فيه وهل يقاس على المسموع ام لا فذهب ابن هشام تبعا للجرمي وابن جني على الاول والجمهور على الثاني **قوله** وان استجارك احد الخ **اقول** والدليل على حذف الفعل هنا ان اداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية لانها للتعليق فلا يليها **قوله** دلالة على تانيث فاعله **اقول** اذ لو لم تلحق لاوهم ان ثمة فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان تقول هند قام ابوها والشمس طلع قرنها **قوله** اي فعل مسند الخ **اقول** الغرض من هذا التعبير دفع ما يتوهم من ظاهر عبارة المص من ان تاء التانيث تلزم مع الفعل الذي هو مضمر وهو على ظاهره غير حسن اذ الفعل المضمر قد تلحقه التاء وقد لا تلحقه كما هو ظاهر فعصبه البعض ان قوله مضمر ليس صفة لقوله فعل حتى يلزم التوهم المذكور بل مضاف اليه مع والمراد بالمضمر المضمر الاصطلاحي اي الضمير فالمعنى فعل مسند الى الضمير وذلك لان في الاضافة يكفي ادنى ملابسة بين المضاف والمضاف اليه ولا ملابسة اقوى من اسناد الواقع بين الفعل والفاعل **قوله** او مجازي **اقول** فما توهم بعض النحاة ان الضمير الراجع الى المؤنث المجازي جاز فيه التانيث خطاء كما نص عليه في الغيث بل الضمير الراجع الى المؤنث وكذا اسم الاشارة والصفة والخبر للمؤنث يجب تانيثها فتشبث انت في رعاية الفوائد بين **قوله** بخلاف المنفصل **اقول** وذلك لفقدان التوهم المذكور لان الفعل لا يكون لها فاعلا نحو قول الرئة الحاضرة تمنا واقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث **قوله** في الشعر **اقول** فلا يجوز في النثر الشمس طلع خلافا لابن كيسان **قوله** كما سيأتي **اقول** اي في قوله فلا ارض ابقل ابقالها **قوله** الى ظاهر مضمر الخ **اقول** واما المسند الى الضمير فقد مر انه يجب فيه الحاق التاء **قوله** فلا تلزمه **اقول** لوجهين احدهما ان التانيث غير حقيقي فيضعف العناية به وثانيهما ان هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه لان قولك طلع الشمس اي طلع هذا الكوكب النهاري

وذلك